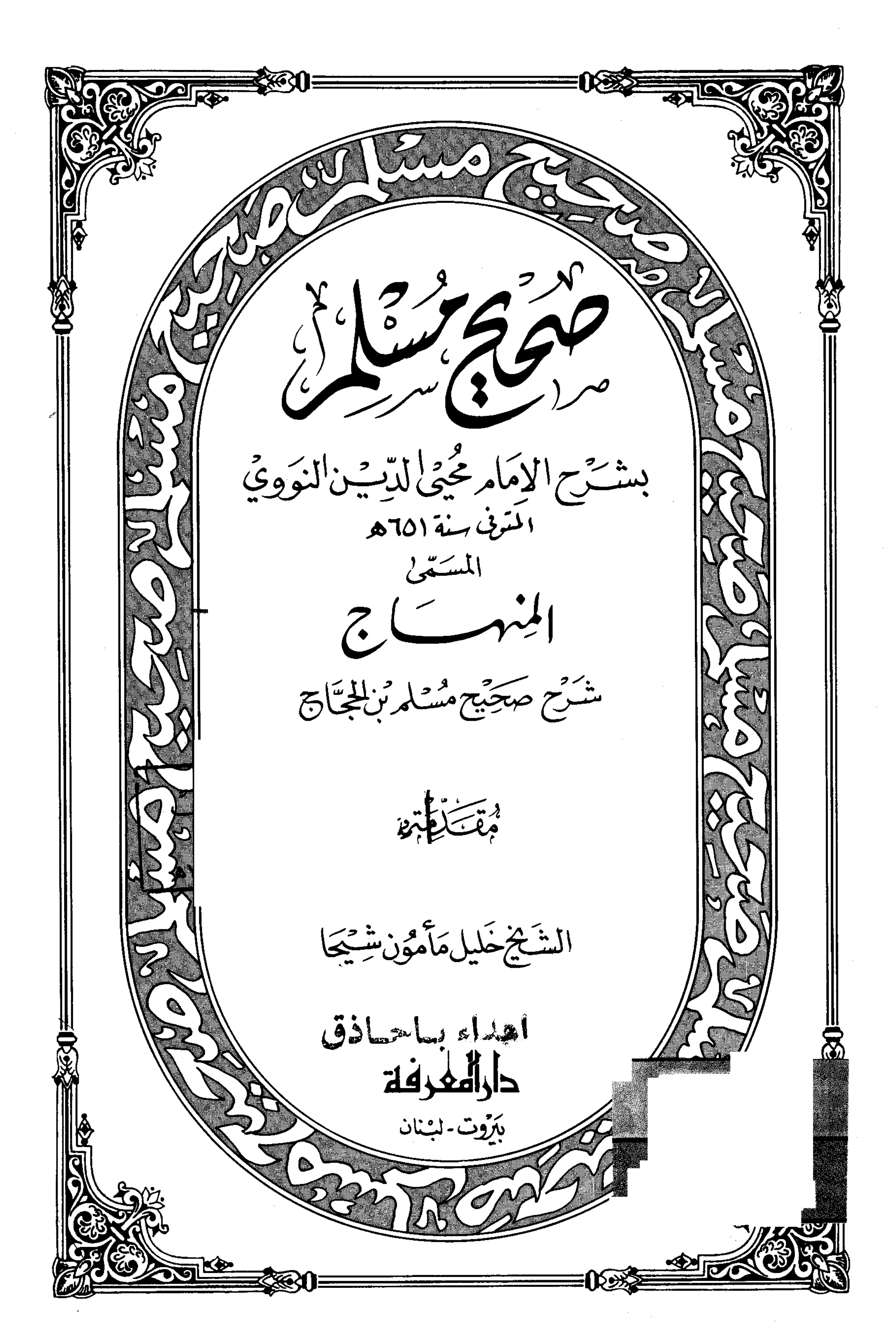


صحيح مسلم

بشرح الإمام محيي الدين النووي

المتوفى سنة ٦٥١ هـ

المسمى

المنهاج

شرح صحيح مسلم بن الحجاج

مقدمة

الشيخ خليل مأمون شيحا

اهداء بامحاذق
دار المعرفة
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

دار المعرفة
للطباعة والنشر والتوزيع
Publishing & Distributing
DAR EL-MAREFAH



مستديرة المطار - شارع البرجاوي ص.ب ٧٨٧٦ تلفون: ٨٣٤٣٠١-٨٣٤٣٣٢ - برقياً معرفكار بيروت - لبنان

صحيح مسلم

١-٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد للّه رب العالمين، الذي أكرمنا بطبع كتب سنة سيد المرسلين، والصلاة والسلام على خير خلق اللّه أجمعين، وعلى آل بيته الطاهرين، وأصحابه المكرمين، وأتباعهم المخلصين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإننا - **دار المعرفة - بيروت** - نحرص كل الحرص منذ أكثر من عشرين عاماً أن يكون عملنا هذا خدْمة للإسلام والمسلمين كافة مبتدئين بجوهر الكلام وأساس العلم والبلاغة، وبأهل الشرع والتقوى والورع بعد القرآن الكريم، وهو سنة رسول اللّه ﷺ انطلاقاً من قوله تعالى: **﴿وما أتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا﴾**.

لذلك سرنا أن يترافق مع انطلاقنا هذا وانتشاره تَشرّفُنا بطبع كتب التراث الإسلامي على مختلف أنواعه وخاصة الحديث الشريف منه فكان همنا الأول إظهار هذه الطبعات محققة مضبوطة مخدومة إلى كل المسلمين كافة في كل بقعة من بقاع الأرض؛ ليستضيء بهدي هذا السفر العظيم.

ومع هذا كان شرفنا أيضاً بإخراج كتاب: صحيح مسلم بشرح الإمام النووي الذي يعتبر الثاني من سلسلة الكتب النبوية الشريفة، حيث أصدرنا قبله كتاب : سنن النسائي بشرح الإمام السيوطي والسندي.

وإن شاء المولى تعالى سيصدر قريباً كتاب: سنن أبي داود، وكتاب: سنن

ابن ماجه، وكتاب: سنن الدارمي على نفس الخطة والمنهج سائلين المولى أن يوفقنا على إتمام إصدار كتب السنة النبوية الشريفة التسعة.

وأخيراً نسأله عز وجل أن يكتب عملنا هذا في صحيفة أعمالنا وأن يغفر لوالدينا ويجزيهما عنا خيرَ الجزاء يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى اللّٰه بقلب سليم.

وآخر دعوانا أن الحمد للّٰه رب العالمين.

النـاشر

دار المعرفة - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد للّٰه الذي أكرم هذا الدين بعلمائه، فأبهرهم بكرمه وعطائه، وهداهم إلى خير سنن أنبيائه، وأورثهم بواطن قلوب أوليائه، وأرشدهم إلى سبيل صفاء أصفيائه، وأنعمهم بدخول روضة قدسه وثنائه، وجعلهم المقربين منه ومن أخلائه، أحمده حمداً لا يحصى على كرمه وآلائه، ما دامت الأرض قائمة تحت سمائه، وما دامت المجرات مسلوبة في فضائه، وأشهد أن لا إلٰه إلا اللّٰه شهادةً لعزته وكبريائه.

والصلاة والسلام على من ورّث العلماء من أبنائه، فأنار صدورهم من قبس سنائه، وأجلى سواد قلوبهم بضيائه، حتى حارت عقولهم بكنه صفائه، وعجزت أفكارهم عن وصف حوبائه، صلاةً وسلاماً ما لاح برق في دجى ظلمائه، الصادق المصدوق بعهد اللّٰه وولائه، القائل بأمر اللّٰه: أنا لها أنا لها يوم لقائه، وعلى آله المتعلقين بضياء لألائه، وأصحابه المبشرين بالجنة وخيرة خلفائه، وأتباعه الذين اهتدوا ببهائه.

أمـا بعـد:

فيقول العبد الفقير، المذنب الجاني الحقير، التي حقيقته في القصور والتقصير، لا تخفى على كبير ولا صغير، خليل بن مأمون شيحا عامله اللّٰه بلطفه الغزير، وغفر له ولوالديه ولشيخه محمد النحرير: لما رأيت الهمم مائلة لطلب العلم الوفير، والطباع راغبة لتلقي آداب البشير، أحببت أن أبتعد عن القيل والقال، وكثرة السؤال، بعد أن فشى الكره بين علمائنا، وعمَّ الكذب بين أحبَّائنا، ودخل الشيطان بيوت آبائنا، ومضى عهد العلماء العظام، وتركوا العلم لِلِّئام، حتى أصبح يتداول بين الغشّام، فجاءني بعض الإخوة الحذَّاق، ومنهم أبو عامر المشهور بالمذاق، وطلب مني أن أخدم كتب السنّة الوتيدة، وأن أخرجها للتراث الإسلامي بحلتها الجديدة، وكانت الهمم قد دخلها

القصور، وأجواء العصر أحدثت فيَّ الفتور، فأبديت لهم رغبتي مع صدق نويته، ومع إخلاص طويته، وها أنا إن شاء اللّه المعين، أبدأ العمل وبه أستعين، مفتتحاً عملي بكتاب المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج، وسعيت له كل المساعي، رغم قلة علمي، وباعي، طالباً من المولى أن يعصمني من الخطأ والزلل، وأن يعينني على إخراج هذا العمل، وكان اعتنائي به إجابة لسؤالهم، وتبليغاً لآمالهم، فما كان فيه من خطأ فإليَّ العتاب، وما كان فيه من صواب فمن اللّه الملهم للصواب.

ثم اعلموا إخواني الكرام أن أشرف علم بعد العلم باللّه تعالى هو علم الحديث الشريف إذ هو أساس الدين، لأن اللّه تعالى يقول: **﴿وَمَا آتاكُم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾** فلمّا خوطب المؤمنون بذلك جوّلوا البلاد، وطلبوا رُوَاة الحديث، فلزموهم حتى نقلوا عنهم أخبار رسول اللّه ﷺ، وجمعوا ما رُوي عن الصحابة والتابعين، وضبطوا ما وصل إليهم من سِيَرهم وآثارهم ومذاهبهم واختلافهم في أحكامهم وأقوالهم وأفعالهم وأخلاقهم وأحوالهم، وصححوا رواياتهم بسماع الأذن وحفظ القلب والضبط من أصول الثقات عن الثقات العدول عن العدول، فأتقنوا ذلك، وعرفوا أماكن الرُّواة في النقل والضبط، ودوّنوا أسماءهم وكُناهم وموالدهم ووفاتهم، وأرخوا ذلك حتى عرفوا أن كل رجل من هؤلاء كم من حديث رواه؟ وعمّن رواه؟ وعمن نقل إليه؟ ومن أخطأ منهم في النقل؟ ومن غلط منهم في زيادة حرف أو نقصان لفظة، ومن تعمد منهم في ذلك، ومن سومح له بغلطة أو هفوة، حتى عرفوا أسماء المتهمين منهم بالكذب على رسول اللّه ﷺ، وعرفوا من تصح عنه الرواية ومن لا تصح، ومن انفرد منهم بحديث لا يرويه غيره، أو انفرد بلفظة ليست عند غيره، فحفظوا أن كل حديث من ذلك كم من نفس رواه؟ وما العلة في ناقله؟ حتى جمعوا الأبواب، وبوّبوا السنن، وميزوا ما يدخل في الصحيح وما يختلف في صحته، وما كان في روايته رجل ضعيف، ووقفوا على رواية المقلين والمُكثرين، وفهموا أحاديث أئمة الأمصار، وطبقات الرُّواة: التابع من المتبوع، والكبير من الصغير، وأحاط عِلمُهم بعلل اختلاف الرواة، وزياداتهم ونقصانهم، وأماكنهم، في رواية السنن والآثار، إذ كان ذلك أساس الدين.

وهم في ذلك متفاضلون حتى يستحق أحدهم بزيادة علمه وإتقانه وحفظه قَبول الشهادة على العلماء في العدل والتجريح، والرّد والقبول؛ وتكون شهادته مقبولة على

رسول اللّه ﷺ فيما قال وفعل وأمر ونهى وندب ودعا؛ قال اللّه تعالى: **﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمَّةً وَسَطاً﴾** أي عدولاً **﴿لِتكونُوا شُهَدَاء على الناس ويكون الرسولُ عليكم شهيدًا﴾**، يقال: إنهم أصحاب الحديث: يشهدون على رسول اللّه ﷺ، وعلى الصحابة والتابعين فيما قالوا وفعلوا ويكون الرسولُ عليكم شهيداً فيما شهدوا عليه من أفعاله وأقواله وأحواله وأخلاقه، قال النبي ﷺ: من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعدَه من النار، وقال النبي ﷺ: «نضر اللّه وجه امرىء سمع مني حديثًا فبلّغه» الحديث. يقال: إنه لا يكون واحد من أصحاب الحديث إلا وفي وجهه نضرة لموضع دعاء رسول اللّه ﷺ.

واعلموا إخواني الكرام أن أفضل شيء بعد التفقه بحديث رسول اللّه ﷺ وخدمته، الفرار إلى اللّه تعالى فقال عز وجل: **﴿ففروا إلى اللّه إني لكم منه نذير مبين﴾** والفرار لا يكون إلا بالزَّادِ قال تعالى: **﴿وتزودوا فإن خير الزاد التقوى﴾** لذلك إخواني فاتقوا اللّه وأطيعوه، وأكثروا في ذكر هازم اللذات ـ ألا وهو الموت ـ وأعدوا له ما استطعتم. لأن زلزلة الساعة شيء عظيم، وتقربوا إلى اللّه تعالى بالنوافل والتهجّد وقراءة القرآن إني لكم نصيح أمين، فعسى أن يبعثكم اللّه مقاماً محموداً، وأعدوا ليوم الرحيل **﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى اللّه بقلبٍ سليم﴾** فاسمعوا إلى قوله عز وجل بتفكر وإنصات وخشوع فقال تعالى: **﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جازٍ عن والده شيئاً إن وعد اللّه حق فلا تغرنكم الحيوٰة الدنيا ولا يغرنكم باللّه الغرور إن اللّه عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأي أرض تموت إن اللّه عليم خبير﴾**.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين

بيروت في ٧ كانون الأول ١٩٩٣ م
الموافق ٢٣ جمادي الآخرة ١٤١٤ هـ

وكتبه
خليل بن مأمون شيحا

نبذة عن
تاريخ تدوين الحديث الشريف

التعريف بالحديث والسنّة:

الحديث لغةً: نقيض القديم، وبمعنى آخر الجديد من الأشياء.

وشرعاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية[1]. ومثال قوله ﷺ ما تحدث به رسول اللّه ﷺ في مناسبات مختلفة مما يتعلق بالتشريع أو بغيره، كقوله ﷺ في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»[2]، وقوله ﷺ: «البيِّعان بالخيار ما لم يفترقا»[3].

ومثال فعله ﷺ: ما رواه الصحابة رضوان اللّه عليهم من أفعاله ﷺ الداخلة في شؤون العبادات، كوضوئه ﷺ وأداء الصلوات، ومناسك الحج، وآداب الصيام وغير ذلك كثير.

ومثال تقريره ﷺ: كإقراره على أكل الضب بحضرته عليه الصلاة والسلام، وإقراره على اجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر في بني قريظة، وكإقراره لعائشة على اللعب بالبنات، وإقراره في الأعياد على مثل غناء الجاريتين وغير ذلك كثير.

ومثال صفته الخَلْقية: ما رواه الصحابة رضوان اللّه عليهم من وصفه ﷺ: أنه أربع الجسم أسود الشعر أكحل العينين ومن ذلك مما يستفاد عن ملامحه عليه الصلاة والسلام

---

(١) راجع قواعد التحديث: ٦١.

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم.

ومثال صفته الخُلُقية: ما روي عن بعض أخباره قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة، مثل تحنثه بغار حراء، ومثل حسن سيرته، وما كان عليه من كرائم الأخلاق، ومحاسن الأفعال قبل النبوة وبعدها، فقد مدحه اللّه سبحانه وتعالى قائلاً له: **﴿وإنك لعلى خلقٍ عظيم﴾**(١) وقول عائشة رضي اللّه عنها عندما سئلت عن خلق رسول اللّه ﷺ فقالت: كان خلق رسول اللّه القرآن(٢).

والسنّة لغةً: الطريقة حسنة كانت أو قبيحة ومنها قوله ﷺ: «من سنَّ سنّة حسنة. . . الحديث»(٣).

وشرعاً: مرادفة للحديث النبوي الشريف وهذا عند المحدثين.

ويرى بعض المحدثين: أن الحديث ما ينقل عن النبي ﷺ، والسنّة ما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول، ولذلك تجد أحاديث تخالف السنّة المعمول بها، وبناءً على هذا تجد قول عبد الرحمٰن بن مهدي يفرق بين السنّة والحديث بقوله عندما سئل عن سفيان الثوري والأوزاعي ومالك: «سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنّة، والأوزاعي إمام في السنّة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما»(٤).

وهكذا تطور استعمال لفظ الحديث بعد أن كان يطلق على القرآن الكريم قال تعالى: **﴿فليأتوا بحديثٍ مثله﴾**(٥) وقوله: **﴿اللّه أنزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً﴾**(٦)، حتى أصبح يطلق على نوع خاص من الأخبار المنقولة عن رسول اللّه ﷺ، سأل أبو هريرة رسول اللّه ﷺ فقال: يا رسول اللّه من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال له الرسول: «لقد ظننت يا أبا هريرة ألا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، لما رأيت من حرصك على الحديث»(٧).

موقف الرسول ﷺ من كتابة الحديث:

لم يكن للصحابة رضوان اللّه عليهم في عهد رسول اللّه ﷺ مصدر للأحكام سوى القرآن الكريم الذي لقي عناية فائقة منهم، مما جعله محفوظاً في الصدور ومكتوباً في

(١) سورة: القلم، الآية: ٤.
(٢) أخرجه الحاكم.
(٣) رواه مسلم.
(٤) الزرقاني على الموطأ: ١/٣.
(٥) سورة: الطور، الآية: ٣٤.
(٦) سورة: الزمر، الآية: ٢٣.
(٧) رواه البخاري.

الرقاع والسعف والحجارة وغيرها، فكانوا من تلقاء أنفسهم منصرفين إلى تلقيه، مشغولين بجمعه، حتى أنه كان يستغرق جلّ أوقاتهم، ففي ظل هذه الظروف التي كان القرآن الكريم ينزل منجماً على الرسول ﷺ بحسب الحوادث، منعهم ﷺ من كتابة الأحاديث التي يروونها مخافة التباس أقواله وشروحه بالقرآن الكريم، فقال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[١]، ومع هذا النهي عن كتابة أحاديثه ﷺ، ثبت أنه كان لبعض الصحابة صحف يدونون فيها ما سمعوه من رسول اللّه ﷺ، كصحيفة عبد اللّه بن عمرو بن العاص فعن أبي هريرة رضي اللّه عنه قال: ما كان أحد أعلم بحديث رسول اللّه ﷺ مني إلا عبد اللّه بن عمرو، فقد كان يكتب ولا أكتب. وكتابة عبد اللّه بن عمرو استرعت أنظار بعض الصحابة ـ وخاصة وقت النهي عن الكتابة ـ الذين قالوا: إنك تكتب عن رسول اللّه كل ما يقول، ورسول اللّه قد يغضب فيقول ما لا يتخذ شرعًا عامًا. فرجع ابن عمرو إلى رسول اللّه ﷺ فقال له: «اكتب عني فوالذي نفسي بيده ما خرج من فمي إلا الحق»[٢] وهكذا كان إذنه ﷺ لعبد اللّه بن عمرو وقت النهي عن تدوين أقواله إذنًا خاصًا به؛ لأنه كان قارئًا للكتب وكان يكتب بالسريانية والعربية في الوقت الذي كان غيره من الصحابة أميين، لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي، فلما أمن على عبد اللّه بن عمرو من النسيان وعدم الضبط والغلط، كإن إذنه له استثناء خصه به ﷺ، كما خص به نفراً من أصحابه لأسباب وجيهة تبعاً للظروف والأشخاص.

ولما نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون وأمن اختلاطه بأحاديثه وأقواله ﷺ قال: «قيدوا العلم بالكتابة»[٣]، وعن رافع بن خديج أنه قال: قلت: يا رسول اللّه إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرج»[٤].

موقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ من كتابة الحديث:

انقضى عهد الرسول ﷺ والذين كتبوا الحديث من الصحابة كان عددهم قليلاً ولم يتغير الحال كثيرًا في عهد الخلفاء الراشدين، فقد كانت آراء هؤلاء الخلفاء في التشدد في

---

(١) رواه مسلم.
(٢) جامع بيان العلم: ١/ ٧٦.
(٣) رواه الحاكم.
(٤) تدريب الراوي: ١٥٠.

عدم كتابة الحديث كما كانت عليها آراؤهم في عصر رسول اللّٰه ﷺ، فهذا الخليفة أبو بكر رضي اللّٰه عنه يجمع بعض الأحاديث ثم يحرقها[١] وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول اللّٰه ﷺ فأشار عليه عامتهم بذلك فلبث عمر شهراً يستخير اللّٰه في ذلك شاكاً فيه، ثم أصبح يوماً وقد عزم اللّٰه له، فقال: إني كنت قد ذكرت لكم في كتاب السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت، فإن أناس من أهل الكتاب قبلكم، قد كتبوا مع كتاب اللّٰه كتبًا، فأكبّوا عليها، وتركوا كتاب اللّٰه، وإني واللّٰه لا ألبس كتاب اللّٰه بشيء أبداً، فترك كتاب السنن[٢] حتى أنه رضي اللّٰه عنه حبس ثلاثة من كبار الصحابة لإكثارهم الحديث، وهم ابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو ذر[٣]، ومع هذا فما أن جاور ﷺ الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة رضوان اللّٰه عليهم فتمسكوا بسنته ﷺ اتباعًا لأوامر اللّٰه تعالى في قوله: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[٤]، واتباعاً لأوامره ﷺ حيث قال: «نضر اللّٰه امرءاً سمع مقالتي فحفظها ووعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع»[٥]، وهكذا أوصى رسول اللّٰه ﷺ صحابته تبليغ السنّة إلى من وراءهم، وما كان منهم إلا أن استجابوا وامتثلوا لأوامره ﷺ فأخذوا بسنّته وتمسكوا بها فتفرقوا في الأمصار والأعصار، وبلغوا أمانة الرسول إلى المسلمين وأصبحوا محل عناية التابعين، فأبوا أن يكونوا ذلك الرجل الذي يوشك أن يكون متكئاً على أريكته يُحَدَّثُ بحديث من حديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب اللّٰه عز وجل..»[٦]. ومهما يكن من إكثار بعض الصحابة التحديث عن رسول اللّٰه فقد كان ذلك قليلاً في عصري الشيخين أبـي بكر وعمر ـ كما مر ـ إذ كانت خطتهما حمل المسلمين على التثبت في الحديث من جهة، وحمل المسلمين على العناية بالقرآن أولاً من جهة أخرى[٧]. واستمر الأمر على ذلك، البعض يكتب والبعض لا يكتب حتى عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي اللّٰه عنه.

تفاوت الصحابة في التحديث:

ومع ما قدمنا لك من موقف الصحابة من الكتابة والتدوين، نجد أن الصحابة كانوا

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٥.
(٢) كنز العمال: ٥/ ٢٣٩.
(٣) الإحكام: ٢/ ١٩٣.
(٤) سورة: الحشر، الآية: ٧.
(٥) رواه أبو داود.
(٦) رواه ابن ماجه.
(٧) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ٦٤.

متفاوتين في التحديث عن رسول اللّٰه ﷺ كثرةً وقلة، فمن المكثرين تحديثًا أبو هريرة حيث روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل وهو أحفظ الصحابة، ثم عبد اللّٰه بن عمر حيث روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثًا، ثم أنس بن مالك حيث روى ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثًا، ثم ابن عباس، حيث روى ألفاً وستمائة وستين حديثًا، ثم جابر بن عبد اللّٰه حيث روى ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا، ثم أبو سعيد الخدري سعد بن مالك حيث روى ألفًا ومائة وسبعين حديثًا، ثم عائشة الصديقة أم المؤمنين، روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث، وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء، وإياهم عني من أنشد(١):

سَبْعٌ مِنَ الصَّحْبِ فَوْقَ الأَلْفِ قَدْ نَقَلُوا مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْمُخْتَارِ خَيْرِ مُضَرْ
أَبُو هُرَيْرَةَ، سَعْدٌ، جَابِرٌ، أَنَسٌ صِدِّيقَةٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، كَذَا ابْنُ عُمَرْ

وقد اشتهر هؤلاء الصحابة بكثر التحديث عن رسول اللّٰه ﷺ إما لقدم صحبتهم له كعبد اللّٰه بن مسعود، أو لملازمتهم خدمته كأنس بن مالك، أو لإحاطتهم بأحواله الداخلية كعائشة، أو لعنايتهم بحديثه كعبد اللّٰه بن عمر وعبد اللّٰه بن عمر وأبي هريرة رغم صغر الأولين وتأخر إسلام الثالث(٢).

ومن المقلين في التحديث: الزبير، فروي عن عبد اللّٰه بن الزبير أنه قال لأبيه: إني لا أسمعك تحدث عن رسول اللّٰه ﷺ كما يحدث فلان وفلان، فقال: أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول: «من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار» أخرجه البخاري، ومنهم أيضًا زيد بن أرقم رضي اللّٰه عنه، فكان يقال له: حدِّثنا. فيقول: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول اللّٰه شديد، ومنهم أيضًا عمران بن حصين رضي اللّٰه عنه، ويقول السائب بن يزيد: صحبت سعد بن مالك ـ أي أبو سعيد الخدري ـ من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ حديثًا واحدًا. ومثلهم أيضًا عثمان وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمٰن بن عوف، وأبي عبيدة بن الجراح، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبي بن كعب، وسعد بن عبادة، وعبادة بن الصامت، وأسيد بن حضير، ومعاذ بن جبل، ونظرائهم.

وهكذا مضى كثير من أصحاب رسول اللّٰه ﷺ قبله وبعده بعلمه لم يؤثر عنه شيء،

---

(١) تدريب الراوي: ٢٥.
(٢) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ٧٤.

ولم يحتج إليه لكثرة أصحاب رسول اللّه ﷺ، ومنهم من لم يحدث عنه ﷺ شيئًا ولعله أكثر له صحبة ومجالسة وسماعًا من الذي حدث عنه[١].

رحلة الصحابة ومن بعدهم في طلب الحديث:

الرحلة في طلب الحديث أمر معهود في عهد رسول اللّه ﷺ، فكان بعضهم يسمع بالرسالة الجديدة، فيسافر إلى رسول اللّه ﷺ من أجل أن يسمع منه القرآن الكريم، ويتعلم منه تعاليم الإسلام، ومما يتميز به صحابة رسول اللّه ﷺ كثرة ارتحالهم، وملازمة الأسفار في بَثِّ وتبليغ ما أمروا به من جهة، ومن جهة أخرى للرحلة في طلب الحديث، حتى أصبحوا يقطعون المسافات الطويلة لسماع حديث واحد كان قد بلغهم بطريق الرواة الثقات للتأكد من ضبطه وصحته، أو ليأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة وإن كان صحابياً مثله، كما حصل مع جابر بن عبد اللّه الأنصاري حيث رحل مسيرة شهر إلى عبد اللّه بن أُنَيْس في حديث واحد، فقال رضي اللّه عنه: بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول اللّه ﷺ فاشتريت بعيرًا، ثم شددت رحلي فسرت إليه شهرًا، حتى قدمت الشام، فإذا عبد اللّه بن أنيس فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبد اللّه؟ قلت: نعم. فخرج فاعتنقني فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول اللّه ﷺ فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه. فقال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «يحشر اللّه الناس يوم القيامة عراة...» الحديث[٢]، ورحلات الصحابي جابر رضي اللّه عنه متعددة مشهورة.

وهذا الصحابي الجليل أبو أيوب الأنصاري يرحل في طلب حديث واحد من الحجاز إلى مصر ليصل إلى عقبة بن عامر رضي اللّه عنهما بسبب حديث يرويه في الستر على المؤمن؛ ليتأكد من صحة ما يحفظه عن الرسول الكريم ﷺ، فعن عطاء بن أبي رباح قال: خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر، يسأله عن حديث سمعه من رسول اللّه ﷺ، ولم يبق أحد سمعه من رسول اللّه ﷺ غيره وغير عقبة، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري ـ وهو أمير مصر ـ فأخبره فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه، ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول اللّه ﷺ، لم يبق أحد سمعه من رسول اللّه ﷺ غيري وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله،

---

(١) قواعد التحديث: ٧٢، ٧٣.

(٢) الأدب المفرد: ٣٣٧.

قال: فبعث معه من يدله على منزل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه، فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول اللَّه ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول اللَّه ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة؟ نعم سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «من ستر مؤمناً في الدنيا على خزيةٍ، ستره اللَّه يوم القيامة» فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته، فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر[١].

وهكذا كان الصحابة يشجعون على طلب الحديث والعلم، وعلى الرحلة من أجله، فهذا الإمام الصحابي عبد اللَّه بن مسعود رضي اللَّه عنه يقول: لو أعلم أحداً أعلم بكتاب اللَّه تعالى مني تبلغه الإبل لأتيته[٢]، وكذلك الصحابي الجليل سعيد بن المسيب رضي اللَّه عنه يقول: إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد[٣]، حتى صار الصحابي محط الأنظار من أقرانه الصحابة ومن التابعين رضي اللَّه عنه، وفعلاً كان يرحلون إلى الصحابة ولا يرون أن سفرهم قد ضاع، فعن كثير بن قيس قال: كنت جالسًا عند أبي الدرداء في مسجد دمشق، فأتاه رجل، فقال: يا أبا الدرداء: أتيتك من المدينة، مدينة رسول اللَّه ﷺ لحديث بلغني أنك تحدث به عن النبي ﷺ قال: فما جاء بك تجارة؟ قال: لا. قال: ولا جاء بك غيره؟ قال: لا، قال: فإني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علمًا سهّل اللَّه له طريقًا إلى الجنّة...» الحديث[٤]، حتى أنه يروى عن أبي العالية قوله: كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول اللَّه ﷺ بالبصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم[٥].

وأخبار العلماء ورحلاتهم كثيرة يضيق المقام بسردها، فيكفي شرفًا لهذه الأمة أن تكون تلك الرحلات عاملاً جليلاً في المحافظة على السنة وجمعها وتدوينها؛ لأن الحديث النبوي الشريف لم يصلنا بشكله الحالي وتصانيفه الكثيرة إلا بعد أن قاسى الصحابة والتابعين ومن تبعهم والعلماء في قطع الفيافي والبعد عن الأهل والأوطان ووقفوا عليه حياتهم. فجزاهم اللَّه تعالى عنا خير الجزاء.

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٨.
(٢) الكناية في علم الرواية: ٤٠٢.
(٣) معرفة علوم الحديث: ٨.
(٤) رواه ابن ماجه.
(٥) الجامع لأخلاق الراوي: ١٦٨.

تدوين الحديث النبوي الشريف:

بعد أن علمنا أن بعض الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ منهم من دوّن أحاديثه ﷺ ومنهم من كره التدوين لحديثه ﷺ وخاصة الشيخين رضي اللّه عنهما وعلمنا أن كراهة التدوين كانت ليضمنوا حفظ المصدر التشريعي الأول ـ أي القرآن الكريم ـ من أن يشوبه أية شائبة، ثم لما زالت هذه الكراهة، ومضى نزول الوحي وانقضى عهد الشيخين قام الصحابة رضوان اللّه عليهم بالمحافظة على السنّة بدراستها ومذاكراتها وكتابتها وتدوينها أحياناً، واحتاج الناس إلى الصحابة وخاصة صغارهم بعد أن أخذ الكبار يتناقصون يوماً بعد يوم، فاجتهد صغار الصحابة بجمع الحديث وتدوينه والأمر بكتابته، فهذا الحسن بن علي رضي اللّه عنهما يقول لبنيه وبني أخيه: تعلموا تعلموا، فإنكم صغار قوم اليوم، تكونون كبارهم غداً، فمن لم يحفظ منكم فليكتب[١] وفي رواية: فليكتبه، وليضعه في بيته[٢]. وهذه أم المؤمنين عائشة رضي اللّه عنها تقول لابن أختها عروة بن الزبير: يا بني، بلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه. فقال لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره، فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قال: لا. قالت: لا بأس بذلك[٣]. وهذا معاوية بن أبي سفيان يكتب إلى المغيرة بن شعبة يقول له: اكتب إلي شيء سمعته من رسول اللّه ﷺ[٤]... وهذا أنس بن مالك رضي اللّه عنه كان يقول لبنيه: يا بني قيدوا العلم بالكتاب. وكان يملي الحديث[٥] حتى إذا كثر عليه الناس جاء بمجالْ من كتب. فألقاها ثم قال: هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول اللّه ﷺ[٦].

وانقضى عهد الصحابة رضوان اللّه عليهم وجاء عهد التابعين، وتلقى هؤلاء ورحمهم اللّه تعالى علومهم على يدي الصحابة، وخالطوهم وعرفوا كل شيء عنهم، وحملوا الكثير الطيب من حديث رسول اللّه ﷺ عن طريقهم وعرفوا قد كره هؤلاء الصحابة رضي اللّه عنهم كتابة الحديث ومتى أباحوه، فقد تأسوا بهم، وهم الرعيل الأول الذين حفظوا القرآن الكريم والسنّة الشريفة، فمن الطبيعي أن تتفق آراء التابعين وآراء

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ٢٢٩.
(٢) تقييد العلم: ٩١.
(٣) الكفاية في علم الرواية: ٢٠٥.
(٤) معرفة علوم الحديث: ١٠٠.
(٥) تاريخ بغداد: ٨/ ٥٩.
(٦) تقييد العلم: ٩٥.

الصحابة حول حكم التدوين، فإن الأسباب التي حملت الخلفاء الراشدين والصحابة على الكراهة هي نفسها التي حملت التابعين عليها، فيقف الجميع موقفاً واحداً، ويكرهون الكتابة ما دامت أسباب الكراهة قائمة، ويجمعون على الكتابة وجوازها عند زوال تلك الأسباب، بل إن أكثرهم يحضّ على التدوين ويشجع عليه[١].

وممن امتنع عن الكتابة والتدوين من كبار التابعين: عبيدة بن عمرو السلماني المرادي المتوفى سنة ٧٢ هـ، وإبراهيم بن يزيد التيمي المتوفى سنة ٩٢ هـ، وإبراهيم النخعي المتوفى سنة ٩٦[٢] هـ الذي كره أن تكتب الأحاديث في الكراريس وتُشَبَّه بالمصاحف[٣] وكان يقول: ما كتبت شيئاً قط. حتى أنه منع حماد بن سليمان من كتابة أطراف الأحاديث [٤]، وهذا عامر الشعبي المتوفى سنة ١٠٣ هـ نسمعه يردد عبارته: ما كتبت سوداء في بيضاء ولا سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعيده عليّ [٥]. وهكذا ازدادت كراهة التابعين للكتابة عندما اشتهرت آراؤهم الخاصة بهم، فخشوا من طلابهم أن يدونوا مع الحديث شيئاً من آرائهم فيلتبس الأمر على من بعدهم، كما حصل مع سعيد بن المسيب عندما جاءه رجل فسأله عن شيء فأملاه عليه ثم سأله عن رأيه فأجابه، فكتب الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: أيكتب يا أبا محمد رأيك؟ فقال سعيد للرجل: ناولنيها. فناوله الصحيفة، فخرقها [٦] وما فعله هذا إلا مخافة أن يلتبس بين الحديث ورأيه الذي قد يخطىء فيه فيرجع عنه، كما قال جابر بن زيد عندما قيل له: إنهم يكتبون رأيك قال: تكتبون ما عسى أرجع عنه غداً[٧].

وهكذا يمكن لنا أن نستخلص من هذا العرض أن الكراهة لم تكن لمجرد النهي عن تدوين العلم أو الحديث، بل النهي كان عن تدوين الآراء مع الحديث مخافة الالتباس، وهذا ما يشابه عصر الرعيل الأول رضوان اللَّه عليهم عندما خافوا أن يدونوا الحديث مع القرآن الكريم مخافة الالتباس، أو الالتفات إليه دون غيره.

ومع هذا كله نجد بعض التابعين الكرام يهتمون بالكتابة، حتى أن بعضهم كان

---

(١) السنّة قبل التدوين: ٣٢٢.
(٢) راجع في هذا الموضوع جامع بيان العلم: ١/٧٦.
(٣) انظر سنن الدارمي.
(٤) طبقات ابن سعد: ١/١٩٠.
(٥) رواه الدارمي.
(٦) جامع بيان العلم: ٢/١٤٤.
(٧) جامع بيان العلم: ٢/٣١.

يحرص على الكتابة حرصاً شديداً فهذا سعيد بن بصير رحمه اللّٰه تعالى المتوفى سنة ٩٥ هـ كان يكتب عن ابن عباس، فإذا ما امتلأت صحيفة كتب في نعله حتى يملأها(١)، ولم يكتف بذلك، بل بالغ في الحرص على تدوين الحديث حتى أنه قال مرة: كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس، فكنت أسمع الحديث منهما، فأكتبه على واسطة الرحل حتى أنزل فأكتبه(٢) ولما نشط التدوين وفرق طلاب العلم بين النهي عن كتابة الحديث والنهي عن كتابة الرأي مع الحديث رخص عندئذٍ التابعون لتلامذتهم بتقييد العلم عنهم، وحضّهم على الكتابة، كما رخص سعيد بن المسيب رحمه اللّٰه تعالى المتوفى سنة ١٠٥ هـ لعبد الرحمٰن بن حرملة بتدوين العلم حين شكا إليه سوء حفظه(٣) وكذلك فسمع عامراً الشعبي يردد قوله: إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط(٤) وقوله: الكتابة قيد العلم(٥) بعد أن كان يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء، وكذلك قتادة بن دعامة السدوسي رحمه اللّٰه تعالى المتوفى سنة ١١٨ هـ لم يتردد في ترخيص التدوين عندما استفتي في الكتابة بقوله: وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب: **﴿قال علمها عند ربي في كتاب، لا يضل ربي ولا ينسى﴾**(٦) بعد أن كان يكره الكتابة حتى أنه إذا سمع وقع الكتاب أنكره والتمسه بيده(٧).

وهكذا وصلت فكرة التدوين إلى ذروتها ونشطت كذلك الحركة العلمية وازدادت معها الكتابة والقراءة على العلماء، واستمر الأمر كذلك إلى أن وقعت الفتن والخلافات السياسية والذهبية وانتشر الوضع والكذب في حديث رسول اللّٰه ﷺ مما جعل أجلاء التابعين خاصة ومن بعدهم يقاومون حركة الوضع هذه ويضاعفون جهودهم إلى أن دونوا الأحاديث الشريفة مخافة الضياع، وصيانة لها من التزيُّد والنقصان.

وأجمعت الآراء أن أول من كان له فضل التدوين الأول وجمعه في كراريس هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي اللّٰه عنه وأرضاه المتوفى سنة ١٠١ هـ حين أمر رسمياً بالشروع في تدوين الحديث بقوله إلى أهل الآفاق: انظروا إلى حديث

---

(١) تقييد العلم: ١٠٢.
(٢) تقييد العلم: ١٠٣.
(٣) انظر جامع بيان العلم: ١/ ٧٣.
(٤) تقييد العلم: ١٠٠.
(٥) المرجع السابق: ٩٩.
(٦) سورة: طه، الآية ٥٢.
(٧) انظر سنن الدارمي.

رسول اللَّه فاجمعوه[١] مستنداً إلى آراء العلماء وكبار التابعين أمثال ابن شهاب حيث قال: لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثاً، ولا أذنت في كتابته [٢] فكان هذان العاملان من أقوى العوامل التي حفزت همم العلماء إلى خدمة السنّة وتدوين الحديث النبوي الشريف.

وهكذا فإن أَمْرَ الخليفة عمر بن عبد العزيز بالتدوين للأحاديث إنما كان مخافة من دروس العلم وذهاب أهله، فقد أَمَرَ عامله أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم المتوفى سنة: ١١٧ هـ بالمدينة قائلاً له: اكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول اللَّه ﷺ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل غير حديث النبي ﷺ، وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً [٣] وكذلك أمره أن يكتب له العلم من عمرة بنت عبد الرحمٰن المتوفاة سنة ٩٨ هـ. ومن القاسم بن محمد المتوفى سنة: ١٠٧ هـ ـ وكلاهما من تلاميذ أم المؤمنين عائشة رضي اللَّه عنها ـ فكتبه له[٤]، ولكن المنية كانت قد اخترمت الخليفة الراشد قبل أن يبعث بها إليه[٥]. ومع هذا لم يدوِّن أبو بكر بن حزم للخليفة كل ما في المدينة من سنة أو أثر، وإنما فعل هذا الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتوفى سنة: ١٢٤ هـ حيث قال: لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني [٦] فكان أول من دون العلم كما قاله المؤرخون والعلماء[٧].

وهكذا كانت نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني خاتمة حاسمة لما كان من كراهة الكتابة وإباحتها، فدونت السنة في صحف وكراريس ودفاتر، وكثرت الصحف في أيدي طلاب الحديث[٨].

أول من دوَّن الحديث:

إعلم ـ علمني اللَّه وإياك ـ أنَّ آثارَ النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تَبَعِهم مُدَوَّنة في الجوامع، ولا مرتبة؛ لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في صحيح

(١) فتح الباري: ١/ ٢٠٤.
(٢) تقييد العلم: ١٠٨.
(٣) فتح الباري: ١/ ٢٠٤.
(٤) مقدمة الجرح والتعديل: ٢٠.
(٥) قواعد التحديث: ٧٢.
(٦) توجيه النظر: ٦.
(٧) الرسالة المستطرفة: ٤.
(٨) السنّة قبل التدوين: ٣٣٣.

مسلم، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن الكريم ـ كما مر سابقاً.

وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار ـ كما علمت سابقاً ـ وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداعُ من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار فكان أول من جمع ذلك[1] بمكة: ابن جريج المتوفى سنة: ١٥٠ هـ، وابن إسحاق المتوفى سنة: ١٥١ هـ، وبالمدينة: سعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة: ١٥٦ هـ، والربيع بن صبيح المتوفى سنة: ١٦٠ هـ، والإمام مالك المتوفى سنة: ١٧٩ هـ، وبالبصرة: حماد بن سلمة المتوفى سنة: ١٦٧ هـ، وبالكوفة: سفيان الثوري المتوفى سنة: ١٦١ هـ، وبالشام: أبو عمرو الأوزاعي المتوفى سنة: ١٥٧ هـ، وبواسط: هشيم المتوفى سنة ١٥٤ هـ، وبالري: جرير بن عبد الحميد المتوفى سنة: ١٨٨ هـ، وبخراسان: عبد اللَّه بن المبارك المتوفى سنة: ١٨١ هـ، وباليمن: معمر المتوفى سنة: ١٥٤ هـ، وبمصر: عبد اللَّه بن وهب المتوفى سنة: ١٩٧ هـ، وكذلك فعل شعبة بن الحجاج المتوفى سنة: ١٦٠ هـ، والليث بن سعد المتوفى سنة: ١٧٥ هـ، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة: ١٩٨[2] هـ [منهج ذوي النظر: ص: ١٨]. والظاهر أن هؤلاء كانوا في عصر واحد وهو القرن الثاني فلا يدرى أي واحد سبق لهذا، ولكن: إن ما ذكر إنما هو بالنسبة للجمع في الأبواب[3]، فكان صنيعهم هذا هو أن يجمعوا حديث رسول اللَّه ﷺ مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى كبار التابعين مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد، كما يتبين لنا هذا في موطأ الإمام مالك بن أنس رحمه اللَّه تعالى، ففيه ثلاثة آلاف مسألة وسبعمئة حديث[4].

ثم انقضى القرن الثاني وجاء القرن الثالث وهو عصر أتباع التابعين وأتباعهم، فكان أزهى عصور السنة وأسعدها بتدوين الحديث، واستقراره في تواليف عظيمة خالدة، فقد ابتدأ التأليف في هذا القرن على طريق المسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، وهي مقصورة على السنة النبوية وحدها، وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود سليمان بن الجارود الطيالسي المتوفى سنة: ٢٠٤ هـ ثم تبعه بعض من عاصره من أتباع التابعين

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٤.
(٢) تذكرة الحفاظ: ١/٢٢٩.
(٣) توجيه النظر: ٨.
(٤) الرسالة المستطرفة: ١١.

وأتباعهم، فصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة: ٢١١ هـ وأسد بن موسى الأموي المتوفى سنة: ٢١٢ هـ، وعبيد اللّٰه بن موسى العبسي المتوفى سنة: ٢١٣ هـ ومسدد البصري المتوفى سنة: ٢٢٨ هـ، ونعيم بن حمّاد الخزاعي المصري المتوفى سنة: ٢٢٨ هـ، واقتفى الأئمة آثارهم، كأحمد بن حنبل المتوفى سنة: ٢٤١ هـ، وإسحاق بن راهويه المتوفى سنة: ٢٣٨ هـ، وعثمان بن أبي شيبة المتوفى سنة: ٢٣٩ هـ[1]، وكانت طريقة هؤلاء في التأليف أن يمزجوا فيها الصحيح بغيره ذاكرين طرقاً كثيرة لكل حديث ليتمكن بها جهابذة هذا العلم من معرفة الصحيح من الضعيف، والقوي من المعلول، وهذا لا يتيسر لكل طالب الحديث، إلا إذا كان من أئمة هذا الشأن، ثم جاء بعدهم أئمة رأوا أن يكتبوا في الحديث الصحيح فقط دون ما سواه، وظهرت الكتب الستة في هذا العصر ـ عصر أتباع أتباع التابعين، وكان أول من صنف ذلك إمام المحدثين، ودرة السنة في عصره أبو عبد اللّٰه محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة: ٢٥٦ هـ، ثم تبعه معاصره وتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى سنة: ٢٦١ هـ، فكان لهما الفضل الأول في تمهيد الطريق أمام طالب الحديث ليجد الحديث الصحيح من عناء ولا تعب، ثم تبعهما بعد ذلك كثيرون منهم: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني: المتوفى سنة: ٢٧٥ هـ، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة: ٢٧٩ هـ، وأحمد بن شعيب النسائي الخراساني المتوفى سنة: ٣٠٣ هـ، وأبو عبد اللّٰه محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى سنة: ٢٧٣ هـ، وهذه الكتب قد خدمت من قبل العلماء الأفذاذ بالشرح تارة وبالاختصار تارة أخرى.

ثم جاء القرن الرابع فلم يأت رجاله على رجال القرن الثالث شيئاً جديداً إلا يسيراً مما استدركوه عليهم، ومن أشهر الأئمة في هذا العصر الإمام سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة: ٣٦٠ هـ، وعلي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة: ٣٨٥ هـ، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة المتوفى سنة: ٣١١ هـ، ومحمد بن حبان البستي المتوفى سنة: ٣٥٤ هـ، والطحاوي المتوفى سنة: ٣٢١ هـ، ثم لم يكن للعلماء بعد إلا استدراكات على كتب الصحاح، كمستدرك أبي عبد اللّٰه الحاكم النيسابوري المتوفى سنة: ٤٠٥ هـ، ثم جاء بعدهم علماء متأخرون عن عصر الرواية فكان عملهم اختصاراً أو جمعاً للكتب

(١) الرسالة المستطرفة: ٣٦ ـ ٣٧.

الصحيحة، فيجمع أبو عبد اللّه الحميدي المتوفى سنة: ٤٤٨ هـ الصحيحين عصر ترتيب المسانيد، ثم أبو السعادات مبارك بن الأثير المتوفى سنة: ٦٠٦ هـ، جمع الكتب الستة بترتيب الأبواب، ثم نور الدين الهيثمي المتوفى سنة: ٨٠٧ هـ، ثم أخيراً الإمام السيوطي المتوفى سنة: ٩١١ هـ.

وهكذا مر تدوين الحديث النبوي الشريف بأطوار طويلة وصعبة، ومراحل منتظمة حتى انتهى إلينا محرراً مضبوطاً بهذا الشكل، فجزاهم اللّه تعالى عنا وعن المسلمين خير الجزاء، وأتمنى أن أكون قد وفقت في عرض هذه الفكرة بعد أن عشت لحظات جميلة عاطفية مع المراحل التي مر بها حديث رسول اللّه ﷺ حيث بدأ ينتقل من أيادي أمينة موثقة إلى صدر رحب مليء بالمحبة والإخاء والرحمة وكل هذا كان في سبيل اللّه تعالى ليحظوا برضوانه ويكفيهم شرفاً ورضواناً في اللّه تعالى أنهم كانوا من العاملين في سنّة رسول اللّه ﷺ والذي قال: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» فكانت العصور التي مر بها حديث رسول اللّه ﷺ قبل التدوين وأثنائه وعند انتهائه تقريباً عصوراً مشهوداً لها بالخيرية، وإن أكرمني اللّه سبحانه وتعالى فإني سأقف حياتي على خدمة السنّة النبوية الشريفة لأتأسى منهم، سائلاً المولى أن يجمعنا على كلمة واحدة تحت راية الإسلام على القرآن الكريم وعلى ما صح عن رسول اللّه ﷺ إنه قريب مجيب الدعوات، وأخيراً أحمده تعالى كما حمدته في البداية، فهو الموفق والهادي وإليه المصير، وصلى اللّه على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن نهج منهجه إلى يوم الدين آمين.

الإسناد من الدين

إن عناية الصحابة رضوان اللّه تعالى عليهم والتابعين ومن بعدهم رحمهم اللّه تعالى بالحديث الشريف والرحلة في طلبه ـ كما مر سابقاً ـ إنما كان لطلب العلو في الإسناد من جهة أولى، ومن جهة ثانية كان للتأكد من صحة ما سمعوه، وللتثبت من الراوي الذي يروي لهم حديثاً أو واقعة ما ـ كما سيأتي لاحقاً ـ.

ولذلك عني العلماء سابقاً ولاحقاً بالإسناد وعدّوه من الدين، فبذلوا من أجله الدراسات، وأفردوا له التواليف الخاصة به.

ولعل أفضل ما قرأت بهذا الخصوص ما كتبه شيخنا الهمام فضيلة العلاّمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حفظه اللّه تعالى وأمتعه بعمره، وجعله ذخراً للإسلام والمسلمين في كتابه: «الإسناد من الدين» حيث قال:

لقد أكرم اللّه تعالى هذه الأمةَ الإسلاميةَ المحمدية، بخصائص كثيرة، ومزايا وفيرة، منها ما يتعلق بذات الشريعة المطهرة، وألوانِ العبادات والمعاملات والطاعات والمثوبات، يُسراً وسهولةً ومضاعفةَ أجر... ومنها ما يتعلّق بخدمةِ الشريعة ونقلها وتبليغها وتدوينها وضبطها وحفظها... وفي كل ناحيةٍ من هاتين الناحيتين خصائصُ غيرُ قليلة[١].

---

(١) انظر ـ إذا شئت ـ خصائصَ الأمة المحمدية في «المواهب اللدنية» للقسطلاني ١: ٤٢٢ ـ ٤٣٣، وقد أوصَلَها إلى ٣٩ خَصِيصة، أو في «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني ٥: ٣٩٨ ـ ٤٧٤.

ومن أهم هذه الخصائص للأمة المحمدية خصيصةُ (الإسناد) في تبليغ الشريعة المطهرة وعلومِها من السلفِ إلى الخلف، فقد كان الإسنادُ الشرطَ الأولَ في كل علم منقول فيها، حتى في الكلمةِ الواحدة، يتلقاها الخالفُ عن السالف، واللاحقُ عن الساق بالإسناد، حتى إذا مَنَّ اللّه تعالى على الأمة بتثبيت نصوص الشريعة وعلومها، وأصبحت راسخة البنيان، محفوظةً من التغيير والتبديل، تسامَحَ العلماءُ في أمر الإسنادِ، اعتماداً مِنهم على شيوع التدوين وثبوت معالم الدين.

قال العلماء: (الإسنادُ) هو مصدرٌ من قولك: أسندتُ الحديثَ إلى قائلِه، إذا رفعتَه إليه بذكر ناقله.

فمثلاً قولُ الإمام أبـي عبد اللّه البخاري رحمه اللّه تعالى في كتابه الذي سَمَّاه: «الجامعُ المُسْنَدِ الصحيحُ المختَصَرُ من أُمُورِ رسولِ اللّه ﷺ وسُنَنِهِ وأيّامِه»[1]، في كتاب

(١) هكذا كاملُ اسم «صحيح البخاري» عند غير واحد من العلماء كما يأتي نقلُ عباراتهم، وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص ٦ من الطبعة البولاقية، و ١ : ٥ من الطبعة المنيرية، وص ٨ من الطبعة السلفية: «الفصلُ الثاني في بيانِ موضوعِ جامعِهِ الصحيحِ والكشفِ عن مَغْزَاهُ فيه: تقرَّر أنه التزَمَ فيه الصحة، وأنه لا يُوردُ فيه إلا حديثاً صَحيحاً، هذا أصلُ مَوْضُوعِه، وهو مستفادٌ من تسميتِهِ إياه: (الجامعُ الصحيحُ المسنَدُ من حديثِ رسول اللّه ﷺ وسننه وأيامِه).». انتهى.

وفي الاسم الذي ذكره لصحيح البخاري نظر، فقد قال ابن الصلاح في «مقدمته» في علوم الحديث ص ٢٤ ـ ٢٥، في (النوع الأول: الصحيح)، في الفائدة السادسة: «اسمُهُ الذي سَمَّاهُ ـ البخاريُّ ـ به: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أُمُورِ رسول اللّه ﷺ وسُنَنِهِ وأيامه).». وبمثلِهِ تماماً نَقَل اسمَهُ عن البخاري الحافظُ أبو نصر الكَلاَبَاذِيُّ في أوائل كتابه «رجال صحيح البخاري» ١ : ٢٤. وبمثلِهِ تماماً سمَّاه الحافظ ابنُ خَيْر الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ٩٤.

وبمثلِهِ تماماً أيضاً قال الإمامُ النووي في القطعة التي شَرَحها من «صحيح البخاري» ص ٧، وفي كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» ١ : ٧٣، في ترجمة البخاري، قال: «أمَّا اسمُ صحيح البخاري فسمَّاه مؤلِّفه أبو عبد اللّه البخاري رحمه اللّه: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أمورِ رسول اللّه ﷺ وسُنَنِه وأيامه).». انتهى. وبمثلِهِ تماماً سمَّاه الحافظ ابنُ رُشَيْد السَّبْتي الأندلسي في كتابه «إفادة النَّصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» ص ١٦.

وهكذا قال البدرُ العيني في «عمدة القاري» ١ : ٥ «سَمَّى البخاريُّ كتابَه: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ من أمورِ رسول اللّه ﷺ وسُنَنِه وأيامه).». انتهى. وقد جاء هذا الاسمُ على وجهِ مخطوطتين قديمتين، أوردتُ صورتَهُ فيهما بآخر الكتاب.

فالاسمُ الذي أورده الحافظ ابن حجر فيه قصور، والدِّقَّةُ والتَّمَامُ فيما ذكره الآخرون، فعند الحافظ ابن حجر قُدِّمَ لفظُ (الصحيحُ) على (المسنَدُ)، والأقوَمُ تأخيرُه كما جاء عند الآخرين، ونَقَصَ عنده =

. . . .

= لفظُ (المختَصَرُ من أُمورِ رسول اللّه)، وجاء بدلاً عنه (من حديثِ رسول اللّه)، وما عندهم أدَقُّ وأشمَلُ.

ومن العَجَبِ كلِّ العَجَب أن هذا الاسم لكتاب «صحيح البخاري»، لم يُثْبت على نسخة من طبعات الكتاب التي وقفتُ عليها، وحَقُّه أن يُثبتَ على وجه كل جزءٍ من أجزائه، ليَدُلَّ على مضمونِهِ بالاسم العَلَمي الذي سَمَّاه به مؤلِّفُهُ رضي اللّه عنه.

وقُلْ مِثلَ هذا في إثباتِ اسمِ «صحيح مسلم» عليه، وقد سَمَّاه الحافظ ابن خير الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ٩٨ «المسند الصحيح المختصر من السُّنَن بنقلِ العدلِ عن العدلِ عن رسول اللّه ﷺ».

وقُلْ مثلَ ذلك في إثبات اسم كتابِ الترمذيِّ عليه، فقد أُثبِتَ على وجهِ المطبوع منه بالقاهرة ثم في بيروت: «صحيحُ الترمذي بشرح الإمام ابن العربـي». وهو خطأ، فليس هو مُسمَّىً بالصحيح.

والعَجبُ أن شيخنا العلاّمة أحمد شاكر رحمه اللّه تعالى، حينما شَرَح كتاب الترمذي أثبَتَ على وجهه «الجامعُ الصحيحُ، وهو سُنَنُ الترمذي». فالجزءُ الثاني من هذا الاسم: (وهو سُنَنُ الترمذي)، من باب رعايةِ المعنى والمضمونِ للكتابِ فلا مانعَ منه، وقد اشتَهَر به أيضاً كما أشار إليه صاحبُ «كشف الظنون» ١ : ٥٥٩، أما الجزءُ الأوَّلُ من هذا الاسم وهو: (الجامعُ الصحيحُ)، فهذا الوصفُ: (الصحيحُ) ما كان ينبغي له إثباتُهُ على وجهِ الكتاب، وقد أثبتَهُ غيرَ مرة: في وجهِ الجزء الأولِ، وفي ص ٩٠ من المقدمة، وفي وجهِ أول الكتاب بعدَ المقدمة، وفي وجه الجزء الثاني من طبعة مصطفى البابـي الحلبـي.

وتابَعَ شيخُنا في هذا: مَنْ تساهَلَ في إطلاق هذا الوصف على كتاب الترمذي، فقد أطلَق الحاكمُ عليه اسمَ (الجامع الصحيح)، وأطلَق الخطيبُ عليه أيضاً اسمَ (الصحيح)، كما حكاه عنهما الحافظ ابنُ الصلاح في «مقدمته»، في آخر (النوع الثاني: الحسن)، وتعقَّبه بقوله: «وهذا تساهلٌ، لأن فيها ـ أي في الكتب المعدود فيها كتاب الترمذي ـ ما صرحوا بكونه، ضعيفاً أو منكراً أو نحوَ ذلك من أوصافِ الضعيف». انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٣ : ٢٧٤، في ترجمة الترمذي: «في «الجامع» عِلْمٌ نافع، وفوائدُ غَزيرة، ورُؤوسُ المسائل، وهو أَحَدُ أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديثَ واحية، بعضُها موضوع، وكثيرٌ منها في الفضائل». انتهى. وقال الذهبـي أيضاً: «انحطَّتْ رُتبةُ جامعِ الترمذي عن سنن أبـي داود والنسائي، لإخراجه حديثَ المَصْلُوب والكَلْبـي وأمثالِهما»، نقلَه السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٩٩، في أواخر الكلام على (الحديث الحسن).

فوَصْفُ «جامع الترمذي» بلفظِ (الصحيح) غيرُ صحيح، فلا يَسُوغ إثباتُه عليه. وسمَّاه الحافظ أبو القاسم الإسْعَرْدِي المتوفى سنة ٦٩٢ رحمه اللّه تعالى، في جزئه «فضائل الكتابِ الجامع لأبـي عيسى الترمذي» ص ٣٨: «المُسْنَد الجامع». انتهى. وهذا لائقٌ به، وسَمَّاه قبلَه الحافظ ابنُ خَيْر الإشبيليُّ المتوفى سنة ٥٧٥ رحمه اللّه تعالى، في «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ١١٧ =

العلم، في (باب إثم من كَذَبَ على النبـي ﷺ)[١]:

«حدَّثَنا مكيُّ بن إبراهيم، قال: حدَّثَنا يزيدُ بنُ أبـي عُبيد اللَّه ـ وهو مَوْلَى سَلَمَة بن الأكوع ـ، عن سَلَمَة، قال: سمعتُ النبـيَّ ﷺ يقول: من يَقُلْ عليَّ ما لم أَقُل، فلْيَتبوَّأ مقعدَهُ من النار»: يُسمَّى إسناداً. وذاتُ السلسلةِ التي ذَكَرَ فيها البخاريُّ الرُّوَاةَ تُسمّى (سَنَداً).

وعرَّفوا (الإسناد) بقولهم: هو حِكايةُ طريق متن الحديث. وعرَّفوا (السَّند) بأنه طريقُ متن الحديث. وسُمِّي (سَنَداً) لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغةً، وهو ما استندتَ إليه من جِدارٍ أو غيرِه.

وعلى هذا: فـ (الإسنادُ) هو قولُك أو قولُ البخاري مثلاً: حدَّثَنا فلان، قال: حدثنا فلان... و (السَّنَدُ) هو أولئك الرواةُ الناقلونَ المذكورون قبل مَتْن الحديث. ومتنُ الحديث هنا قولُه ﷺ: «من يَقُلْ عليَّ ما لم أقل...». والمحدِّثون يستعملون كلًّا من (السَّنَد) و (الإسناد) في موضعِ الآخر، ويُعرَف المراد بالقرائن.

قال العلاّمة الشيخ طاهر الجزائري رحمه اللَّه تعالى، في «توجيه النظر إلى أصول الأثر»[٢]: «وأما الإسنادُ فقد عرفتَ أنه مصدرُ (أَسنَدَ)، ولذلك لا يُثنَّى ولا يُجمَع، وكثيراً ما يُرادُ به (السَّنَدُ) فيُثنى ويُجمَع، تقول: هذا حديثٌ له إسنادان، وهذا حديثٌ له أسانيد. وأما (السَّنَدُ) فيُثنَّى ولا يُجمَع، تقول: هذا حديثٌ له سَنَدان، ولا يقال: هذا حديثٌ له أَسْنَاد بوزن أَوْتَاد، وكأنهم استغنَوْا بجَمْع (الإسناد) بمعنى (السَّنَد) عن جمعه. وقد ذكَرَ بعضُ اللغويين أن (السَّنَد) بمعانيه اللغوية لم يُجمَع أيضاً». انتهى[٣].

= بقوله: «الجامعُ المختَصَرُ من السُّنَن عن رسولِ اللَّه ﷺ ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العَمَلُ». انتهى. وهذا الاسمُ مطابقٌ لمضمونِ الكتاب، ووقفتُ عليه بعينه مُثْبَتاً على مخطوطتين قديمتين، كُتِبَتْ إحداهما قبلَ سنة ٤٨٠، وقبل ولادة ابن خير سنة ٥٠٢، والأخرى في سنة ٥٨٢، وأثبتُّ صورةَ وجههما بآخر الكتاب.

(١) ١: ٢٠١ بشرح «فتح الباري» طبعة السلفية سنة ١٣٨٠.

(٢) ص ٢٥.

(٣) قلتُ: نَفْيُ بعضِ اللغويين جَمْعَ (السَّنَد) بمعانيه اللغوية على (أسناد) مخالِفٌ لما في أمهات كتب اللغة، ففي «الجمهرة» لابن دريد ٢: ٢٦٦ «السَّنَدُ ما قابَلَكَ من الجَبَل مما علا من السَّفْح، والجمعُ أَسْنَاد». وفي «أساس البلاغة» للزمخشري في (سند): «ونزلنا في سَنَدِ الجَبَلِ والوادي، وهو مرتفعٌ =

و (الإسنادُ) خَصِيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمة، لم يُؤتَها أحدٌ من الأمم قبلَها. وهو من الدين بموقع عظيم، روى الحافظُ الخطيبُ البغدادي في «تاريخ

= من الأرض في قُبُله، والجمعُ أَسْناد». ومثلُه في «لسان العرب» لابن منظور في (سند)، وزاد عليه قولَهُ: «والجمعُ الأَسْنَادُ، لا يُكَسَّرُ على غير ذلك». انتهى. وهذه النصوصُ هي الأصل للمعنى الاصطلاحي للفظِ (السَّنَد).

وجاء في «تهذيبِ اللغة» للأزهري ٢: ٣٦٤ «قال ابنُ بُزُرْج: السَّنَدُ واحِدُ الأسناد من الثياب، وهي البُرُودُ، وأنشد:

جُبَّةُ أَسْنَادٍ نَقِيٌّ لَوْنُهَا لم يَضْرِبِ الخَيَّاطُ فيها بالإبَرْ

قال: وهي الحمراءُ من جِبَابِ البُرُود». انتهى.

وفي هذه النصوص جميعِها جَمْعُ (السَّنَد) لأكثَرَ من معنى من معانيه اللغوية. وتُفيدُ عبارة «تاجِ العروس» في (سند) أن الذي نَفَى جَمْعَ (سَنَدٍ) بمعَانيه اللغوية هو ابنُ الأعرابي. وقد علمتَ أنَّ نصوصَ كبار اللغويين السابقةَ على خلافِ قوله، فلا يُعوَّلُ عليه.

ثم قولُ العلاّمة الجزائري رحمه اللّه تعالى: (ولا يقال: هذا حديثٌ له أسنادٌ بوزنِ أَوْتَاد، وكأنهم استغنوا. . .) لا يعارضه ما وقع في «ميزان الاعتدال» ٣: ٥١٧ في ترجمة (محمد بن الحسن بن أزهر الدَّعَّاء) من قول الذهبي: «ورأيت له حديثاً أسناده ثقات سواه». وضبط محقق «الميزان» لفظةَ (أَسنادَه) بهمزة فوق الألف وعليها فتحة، وهو ضبط خاطىء والصواب ضبطه بكسر الهمزة.

وجاء في «الميزان» أيضاً في ٤: ١١، في ترجمة (محمد بن القاسم الطايكاني ـ ويقال له الطايقاني أيضاً ـ): «قال عبد اللّه الأسناد في المُسْنَدِ جَمْعِهِ، حدثنا أحمد بن محمد. . .». ولفظة (الأسناد) ضبطها محقق «الميزان» بهمزة فوق الألف.

وفيه تحريفان: تحريف في إثبات لفظ الأسناد بالهمزة فوق الألف، وتحريف أشد في اللفظ نفسه الذي هو (الأسناد) فإنه محرَّف عن: «وقال عبد اللّه الأُسْتَاذ. . .» فالأُسْتَاذ هنا لقب لعبد اللّه، وهو أبو محمد عبد اللّه بن محمد بن يعقوب البُخَاري السَّبَذْموني المتوفى سنة ٣٤٠، كما ضبطه السمعاني وترجم له في (الأنساب) ١: ١٩٦، في لفظ (الأُسْتَاذ). قال: «الأستاذ بضم الألف وسكون السين المهملة، وفتح التاء ثالث الحروف بعدها الألف، وفي آخرها الذال المعجمة، هذا لقب أبي محمد عبد اللّه بن محمد بن يعقوب البُخَاري السَّبَذْمُوني. . .».

ووقع تحريف (الأستاذ) إلى (الإسناد) أيضاً، في «لسان الميزان» من طبعة الهند ٥: ٣٤٣، ومن طبعة دار الفكر ببيروت ٥: ٣٨٧، وهو في مخطوطة «لسان الميزان» عندي المقروءة على المؤلِّف (الأستاذ) واضحاً جلياً.

ولا يعارضه أيضاً ما وقع في «تهذيب التهذيب» ٦: ٤٠٤ في ترجمة (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج): من قول علي بن المديني: «نظرت فإذا الأسنادُ تدور على ستة، فذكرهم. . .». فإن لفظة (تدور) التي تقتضي قراءة (الأسناد) بفتح الهمزة محرفة عن (يدور) كما جاءت في المصورة من =

بغداد»[1]، في ترجمة (أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الأمين البخاري)، بسندِهِ إلى تلميذِ عبدِ اللَّه بن المبارك: عَبْدَانَ، قال: سمعتُ عبدَ اللَّه بنَ المبارك يقول: الإسنادُ عندي من الدِّين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء: ما شاء[2]، ولكن إذا قيل له: من حَدَّثك؟ بَقِي[3]! قال عَبْدَانُ: ذَكَر ـ أي عبدُ اللَّه بنُ المبارك ـ هَذَا عند ذكرِ الزنادقةِ وما يَضَعُون من الأحاديث». انتهى[4]. وهذه الكلمة من الإمام عبد اللَّه بن المبارك رضي اللَّه عنه، من

= «تهذيب الكمال» للمزي، فتبين أن هذه النصوص التي وقع فيها لفظ (الأسناد) بفتح الهمزة لا يعول عليها لتحريفها كما علمت.

(١) ٦ : ١٦٦.

(٢) روايةُ الخطيب: (لولا الإسناد. . .) بغير واو، وروايةُ مسلم في مقدمة «صحيحه» وروايةُ الحاكم المسوقةُ بعدُ: (ولولا الإسناد. . .) بإثبات الواو، فأثبتها.

(٣) أي بَقِيَ ساكتاً مُنْقطِعاً مُفْحَماً، وسيأتي مزيدُ بيان لمعنى هذه الكلمة في ص ٥٣، وهذا المعنى وَرَدَ عن الإمام سفيان الثوري وغيرِهِ بأسلوبٍ آخر.
قال الحافظ ابنُ الصلاح في «معرفة أنواع عِلم الحديث»، في (النوع الستين): «رُوِّينا عن سفيان الثوري أنه قال: لما استعمَلَ الرواةُ الكذبَ، استعملنا لهم التاريخ. ورُوِّينا عن حفص بن غِياث أنه قال: إذا اتَّهمْتُم الشيخَ فحاسِبُوهُ بالسِّنَّيْن. يعني احسبوا سِنَّهُ وسِنَّ من كَتَب عنه.
وهذا كنحو ما رُوِّيْنَاهُ عن إسماعيل بن عياش، قال: كنتُ بالعراق، فأتاني أهلُ الحديث، فقالوا: ها هنا رجلٌ يُحدِّثُ عن خالد بن مَعْدَان، فأتيتُهُ فقلتُ: أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن مَعْدَان؟ فقال: سنَةَ ثلاثَ عَشْرَة يعني ومِئة، فقلتُ: أنت تزعمُ أنك سمعتَ من خالد بن مَعْدَان بعدَ موتِهِ بسَبْعِ سنين! قال إسماعيل: مات خالد سنةَ ستٍ ومئة.
ورُوِّينا عن الحاكم أبي عبد اللَّه قال: لمَّا قَدِمَ علينا ـ نيسابور ـ أبو جعفر محمد بن حاتم الكِشّي، وحدَّثَ عن عَبْد بن حُميد، سألتُه عن مولِدِهِ، فذكَرَ أنه وُلِدَ سنةَ ستين ومئتين، فقلتُ لأصحابنا: سَمِعَ هذا الشيخُ من عَبْد بن حُمَيد بعدَ موتِهِ بثلاثَ عَشْرَةَ سنة».

(٤) وقد وقع من الأستاذ أكرم ضياء العمري، في كتاب «بُحوث في تاريخ السنّة المشرفة»، في طبعتيه الأولى والثانية ص ٤٩، عَزْوُ هذه الكلمة إلى (محمد بن سيرين)، وأنها في «صحيح مسلم» ١ : ١٥، و «الضعفاء والمجروحين» لابن حبان ١ : ١٨، و «المحدِّث الفاصِل» للرامَهُرْمُزِي ص ٢٠٩.
وهو سهو منه في إسنادها إلى ابن سيرين، وإنما هي لعبد اللَّه بن المبارك، كما جاءت معزوةً إليه في جميع المواضع التي أشار إليها، وقد قلَّده في هذا السهو الأستاذ أبو اليقظان عطية الجُبُوري، في كتابه «مباحث في تدوين السنّة المطهرة» ص ١٩٦! وقديماً قالوا قد يُقلِّدُ الساهيَ الساهي، ولو كان (أبو اليقظان).
كما أن الأستاذ أكرم سَهَا أيضاً في عَزْوِهِ إلى ابن سيرين: «بَيْنَنَا وبينَ القوم القوائمُ يعني الإسناد». وهي أيضاً لعبد اللَّه بن المبارك كما في الموضع الذي عزاها إليه في «صحيح مسلم» ١ : ١٥.

أفضلِ ما تُشخَّصُ به منزلةُ الإسنادِ في الدين وأبلَغِه.

قال الحاكم أبو عبد اللَّه النيسابوري، في كتابه «معرفة علوم الحديث[(١)]»، بعدَ ذكرِهِ كلمةَ عبدِ اللَّه بن المبارك «الإسنادُ من الدين وَلَوْلا الإسنادُ...»:

«قال أبو عبد اللَّه: فلولا الإسنادُ وطَلبُ هذه الطائفةِ لَهُ، وكثرةُ مواظبتِهم على حفظِه، لدَرَس مَنَارُ الإسلام، وتمكَّن أهلُ الإلحادِ والبِدَع منه، بوَضْعِ الأحاديث، وقَلْبِ الأسانيد، فإنَّ الأخبارَ إذا تعرَّتْ عن وجود الإسنادِ فيها كانت بُتْراً.

كما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباسُ بن محمد الدُّوري، حدثنا أبو بكر بن أبـي الأَسْوَد، حدثنا إبراهيمُ أبو إسحاقَ الطَّالقَاني، حدثنا بَقِيَّةُ، حدثنا عُتْبَةُ بن أبـي حكيم أنه كان عند إسحاق بنِ ـ عبد اللَّه بن ـ أبـي فَرْوَة ـ أحَدِ الضعفاءِ المتروكين ـ، وعنده الزُّهريُّ، فجَعَل ابنُ أبـي فَرْوَة يقول: قال رسول اللَّه ﷺ، قال رسول اللَّه ﷺ، فقال له الزهريُّ: قاتَلَك اللَّه يا ابنَ أبـي فَرْوَة! ما أجرأَك على اللَّه؟ لا تُسنِدُ حديثَك! تُحدِّثُنا بأحاديثَ ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّة!»[(٢)]. انتهى.

ورواه من طريقٍ أخرى عن الزهريِّ الحافظُ أبو سَعْد السمعاني في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»[(٣)]، وجاء فيه بعد قوله (ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّة): (يعني: الإسناد).

وقد جاء عن ابن المبارك وغيره من الأئمة كلماتٌ كثيرة في تبيين مقام الإسناد، كلُّها تتجه إلى إبراز أهمية (الإسناد)، وفوائِدِه، ومزاياه، ولزومِ العناية به، وأنه من خصائص علوم الإسلام، وفي نقلِ جملةٍ منها هنا استكمالٌ لبيان موضعِ الإسناد من الدين، وإيضاحٌ لأثره في تبليغ هذه الشريعة الإسلامية المطهرة وعلومها.

---

(١) ص ٦.

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» في (خطم): «خطامُ البعير أن يؤخَذَ حَبْلٌ من لِيفٍ أو شَعْر أو كتَّان، فيُجعَلَ في أحَدِ طَرَفَيْه حَلْقَةٌ، ثم يُشَدُّ فيه الطَّرَفُ الآخَرُ حتى يصيرَ كالحَلْقَة، ثم يُقَلَّدَ البعيرُ، ثم يُثْنَى على مَخْطمه ـ أي على أنفِه ـ، وأمَّا الذي يُجعَلُ في الأنفِ دقيقاً فهو الزِّمامُ». انتهى. فالخِطَامُ والزِّمامُ كلاهما مما يُقادُ به البَعير.
ووَجْهُ الشَّبَه بين الأسانيدِ والخُطُم والأزِمَّة: الضبطُ والتعرُّف، فكما يُضبَطُ سَيْرُ الناقةِ بحركةِ زِمامِها، وتَتعرَّفُ من حركته وجهةَ سَيرِها الصحيح المطلوب، كذلك تُتَعرَّفُ الأحاديثُ وتُضْبَطُ برجالِ أسانيدها، وبها يَتميَّزُ صَحيحُها من سَقِيمها.

(٣) ص ٦.

قال الإمامُ مالك رحمه اللّٰه تعالى في تفسير قوله تعالى: ﴿وإنه لَذِكْرٌ لَكَ ولِقَوْمِكَ﴾[١] هو قولُ الرجل: حدَّثني أبـي عن جَدّي.

وقال عبد اللّٰه بن المبارك أيضاً: مَثَلُ الذي يَطْلُبُ أمرَ دينه بلا إسناد، كمثلِ الذي يرتقي السطح بلا سُلّم. وقال أيضاً: بيننا وبين القوم القوائم. يعني بالقوائم: الإسناد، وبالقوم، أهلَ البِدع ومن شاكَلَهم.

وقال سفيان الثوري رحمه اللّٰه تعالى: الإسنادُ سِلاحُ المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأَيِّ شيء يقاتل؟ وقال أيضاً: الإسنادُ زَيْنُ الحديث، فمن اعتَنَى به فهو السعيد.

«وجاء في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر[٢]، في ترجمة (مُقَاتِل بن سُلَيمان الخُراساني البَلْخي) ثم البصري، صاحب «التفسير»، المتوفى سنة ١٥٠ «قال نُعَيم بن حماد: رأيتُ عند ابن عيينة كتاباً لمُقَاتِل، فقلتُ: يا أبا محمد، تَرْوِي لمُقَاتلٍ في التفسير؟ قال: لا، ولكن أستدلُّ به وأستعين، وقال ابنُ المبارك لمَّا نَظَرَ إلى شيءٍ من تفسيره: يا لَهُ من علمٍ لو كان له إسناد».

ورَوَى الرَّامَهُرْمُزِيّ في «المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي»[٣] عن شعبة بن الحجاج قولَه: «كلُّ حديثٍ ليس فيه حدَّثنا أو أخبرَنا، فهو خَلٌّ وبَقْل»[٤].

وقال الإمام الشافعي رحمه اللّٰه تعالى: مثَلُ الذي يَطلبُ الحديث بلا إسناد، كمثل حاطب ليل، يَحمِلُ حُزمةَ حَطبٍ وفيه أَفْعَى وهو لا يدري!. وقال سفيان بن عيينة رحمه اللّٰه تعالى: حدَّث الزهريُّ يوماً بحديث، فقلت: هاتِهِ بلا إسناد، فقال الزهري: أترقَى السطح بلا سُلّم؟!

وقال الحافظ بَقِيَّةُ بن الوليد الحمصي رحمه اللّٰه تعالى: ذاكرتُ حمّادَ بن زيد

---

(١) من سورة الزخرف، الآية ٤٤.

(٢) ١٠ : ٢٧٩.

(٣) ص ٥١٧.

(٤) ومثلُه عن شُعبة في «الكامل» لابن عدي ١ : ٤٨، و «الكفاية» للخطيب ص ٢٨٣، و «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني ص ٧، ووقع في «جامع الأصول» لابن الأثير ١ : ٥٩، بلفظ (فهو خَلٌّ وثفل). وهو تحريف عن (وبَقْل). والمرادُ من قوله (خَلٌّ وبَقْل) أنه رَخِيصٌ لا قيمةَ له ولا يُتعلَّقُ به، لفقدِهِ الإسناد.

بأَحاديث، فقال: ما أجوَدَها لو كان لها أجنحة، يعني إسناداً، ويُشيرُ بقوله: لو كان لها أجنحة، إلى أنها ساقطةٌ لا ترتفعُ عن الأرض، لعدمِ الإسنادِ فيها. وقال بعضُ العلماء: الأسانيدُ قوائمُ الأحاديث. أي دعائمها التي تَثبُتُ بها.

وقال بعض الحفاظ: مثَلُ الذي يطلُبُ دِينَه بلا إسناد، مثَلُ الذي يرتقي السطح بلا سُلّم، فأنَّى يَبلغ السّماء؟! وقال الإمام الأوزاعي رحمه اللّه تعالى: ما ذهابُ العلم إلا ذهابُ الإسناد. وقال الحافظ يزيد بن زُرَيع رحمه اللّه تعالى: لكل دِين فُرسان، وفُرسان هذا الدين أصحابُ الأسانيد.

وقال الحافظُ الجَوَّال أبو سَعْد السمعاني رحمه اللّه تعالى، في كتابه «أدب الإملاء والاستملاء»[1]: «وألفاظُ رسولِ اللّه ﷺ لا بُدَّ لها من النَّقْل، ولا تُعرَفُ صِحَّتُها إلا بالإسنادِ الصحيح، والصحةُ في الإسنادِ لا تُعرَفُ إلا بروايةِ الثقةِ عن الثقة، والعَدْلِ عن العدل».

ثم ساق بإسناده إلى «زُنَيْج محمدِ بن عَمْرو ـ الرازي شيخ الإمام مسلم وأبي داود وابن ماجه ـ، قال: سمعتُ بَهْزَ بن أَسَدٍ ـ العَمِّي البصري، المتوفى بُعَيْدَ سنة ٢٠٠ رحمه اللّه تعالى، الحافظَ الثقةَ الثَّبْتَ ـ يقولُ إذا ذُكِرَ له الإسنادُ الصحيحُ: هذه شهاداتُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بعضِهم على بعض، وإذا ذُكِرَ له الإسنادُ فيه شيء، قال: هذا فيه عُهْدَة، ويقولُ لو أنَّ لرجلٍ على رجلٍ عَشَرَةَ دراهم، ثم جَحَدَهُ، لم يَستطع أخْذَها منه إلا بشاهدينِ عَدْلَين، فدِيْنُ اللّه أحقُّ أن يُؤخَذَ فيه بالعُدُول»[2].

وجاء في «تاريخ نيسابور» للحاكم النيسابوري رحمه اللّه تعالى: عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ـ هو إسحاق بن رَاهُوَيه[3] ـ قال: كان عبد اللّه بن طاهر ـ أمير خراسان في العصر العباسي توفي سنة ٢٣٠ ـ، إذا سألني عن حديث فذكرتُه له بلا إسناد، سألني

(١) ص ٤ و ٥٥.

(٢) قولُهُ: (فدِيْنُ اللّه أحقُّ. . .) بكسر الدال، بعدها ياء مثناة من تحتُ، ثم نون. ويعني بالدِّيْن هنا: أحاديثَ النبي ﷺ. ووقع في المطبوع من (أدب الإملاء) ص ٥٥، وفي «المذهب التربوي عند السمعاني» بتحقيق الأستاذ شفيق محمد زيعور ص ١٢٧ (فتبيَّن اللّه أحق. . .) وهو تحريف!

(٣) يَنطِقُ المُحدثون لفظَ (راهويه) وأمثالِه نحو سيبويه، نفطويه، عمرويه، بضم ما قبل الواو مع سكون الواو، لأثر تناقلوه في ذلك. ويَنطِقُها اللغويون والأدباء بفتح ما قبل الواو وفتح الواو أيضاً، تمشياً =

عن إسناده ويقول: روايةُ الحديث بلا إسناد من عَمَلِ الزَّمْنَى ـ أي المَرْضَى ـ! فإنَّ إسناد الحديثِ كرامةٌ من اللّه لأمَّةِ محمد ﷺ.

وقال الحافظ أبو حاتم الرازي رحمه اللّه تعالى: لم يكن في أُمَّةٍ من الأمم، منذ خلَقَ اللّه آدم، أُمناءُ يحفظون آثارَ نبيهم، وأنسابَ سَلَفِهم[1]، إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رَوَوا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟ فقال أبو حاتم: علماؤهم يعرفون الصحيحَ من السّقيم، فروايتُهم ذلك ـ أي الحديثَ الواهيَ ـ للمعرفة، ليَتبيّن لمن بعدهم أنهم ميَّزوا الآثارَ وحفظوها.

وقال الإمام أبو العباس محمد بن عبد الرحمٰن الدَّغُوْلي السَرَخْسِي[2] رحمه اللّه

= مع أصل التركيب لغة، انظر ـ إذا شئت ـ تفصيلَ ذلك فيما علَّقته على «قواعد في علوم الحديث» للعلاّمة التهانوي رحمه اللّه تعالى ص ١٣١، وتمشياً مني مع مذهب المحدثين ـ إذ المقالُ في بعض علومهم ـ شَكَلْتُه كما ينطقه المُحدِّثون هنا وفيما سيأتي، فاعلمه.

(١) وقع في «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني ٥: ٤٥٤، ثم في «الأجوبة الفاضلة» لعبد الحي اللكنوي ص ٢٤ نقلاً عنه هكذا: (... وأنسابَ خلفهم). وهو تحريف، فلذا تركتُه وأثبتُّ الصواب ونبهت إليه.

(٢) هو الحافظ المُحَدِّثُ الفقه أبو العباس محمد بن عبد الرحمٰن بن سابور الدَّغُوْلي السَّرَخْسي توفي سنة ٣٢٥ رحمه اللّه تعالى، كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي: ٣: ٨٢٣، و «العبر» للذهبي أيضاً ٢: ٢٠٥.

والدَّغُوْلي بفتح الدال المهملة وضَمِّ الغين المعجمة، كما ضبطه الحافظُ السمعاني في «الأنساب» ٥: ٣٥٩، والصلاحُ الصَّفَدِي في «الوافي بالوفَيَات» ٣: ٢٢٦. وقد وقع في مختصر «الأنساب»: «اللُّباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ١: ٤٢١ ضَبْطُهُ هكذا: «الدَّغَولي بفتح الدال المهملة والغين المعجمة». انتهى. وهو خطأ نشأ عن سَقْطِ لفظةِ (وضَمِّ الغين المعجمة)، كما هي عبارة الأصل: «الأنساب». وتبيَّنَ لي أنَّ لفظةَ (وضَمِّ الغينِ المعجمة) ساقطةٌ من الأصل الذي كان بيد الشيخ ابن الأثير رحمه اللّه تعالى، كما تفيده إشارة محقق طبعة «الأنساب» في حاشيته، وقد بين اصطلاحه وخطته في مقدمة الكتاب ص ٣٦.

وقد تابَعَ ابنَ الأثير على هذا الضبط الخاطىء: العلاّمةُ الزُّرْقَاني في «شرح المواهب اللدنية»: ٥: ٤٥٣، والعلاّمةُ الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٣٦، ثم تابعتُهُ أنا في ضبطي له في «الأجوبة الفاضلة» للكنوي ص ٢٥، ثم المُعَلِّقُ على «العِبَر» للذهبي ٢: ٢٠٥، ثم محقِّقاً «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي ٣: ٧١ و ١٨٤ و ٣٢٩ و ٣٤٥. والصوابُ فيه الدَّغُوْلِي بفتح الدال وضَمِّ الغين، والواوُ ساكنة، ومما يَشْهَدُ لصحة هذا الضبط قولُ أبـي عبد اللّه البَاذِلي الشاعرِ الأديب =

تعالى: سمعت محمد بن حاتم بن المظفَّر[١] يقول: إن اللّه تعالى قد أكرم هذه الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلِّها قديمها وحديثِها إسناد، وإنما هي صُحف في أيديهم، وقد خلَطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييزٌ بين ما نزَل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات.

وهذه الأمَّةُ الشريفةُ ـ زادها اللّه شرفاً بنبيِّها ـ، إنما تَنُصُّ الحديثَ ـ أي تَرويه ـ عن الثقة المعروف في زمانه، المشهورِ بالصدق والأمانة، عن مثلِه، حتى تَتَنَاهَى أخبارُهم، ثم يَبحثون أشدَّ البحث حتى يَعرفوا الأحفظَ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطولَ مُجالسةً لمن فوقه ممن كان أقصَرَ مُجالَسَةً، ثم يكتبون الحديثَ من عشرين وجهاً ـ أي

= في أبيات:

إلاَّ سَـرَخْـسَ فـإنَّهـا مَـوْفُـورَةٌ ... مـا دامَ آلُ دَغُـوْلَ فـي أكنـافِهـا

كما ذكره الحافظ ابنُ رُشَيْد ونَقَلَه في كتابه «إفادة النَصِيح في التعريف بسند الجامع الصحيح» ص ٣٢.

(١) لم أظفر بترجمة (محمد بن حاتم بم المظفر)، فيما رجعتُ إليه من الكتب والمراجع، وهو من أهل القرن الثالث، لأنَّ تلميذَهُ أبا العباس الدَّغُولي توفي سنة ٣٢٥، وأبو العباس هذا، هو (محمد بن عبد الرحمٰن السَّرَخْسِي الدَّغُولي)، كان من كبار علماء عصره في الحديث، ومن بيتِ علمٍ كبير بسَرَخْس، وكان شيخَ خراسان في زمانه، فلا يَنقُلُ إلا عن كبيرٍ جليل.
وعبارةُ شيخِهِ (محمد بن حاتم بن المظفَّر) هنا: تَدُلُّ على علو مقامه في العلم والمعرفة، وأنه من أصحاب البصارة فيه، فلا بُدَّ أَنَّ له ترجمةً ذاتَ بالٍ وشأن، ولكني لم أُوَفَّق للوصول إليها.
وجاء في «غريب الحديث» للخطابي ١ : ٦٢، بعدَ ذكرِ بيتِ شعر للحُطَيْئة: «قال أبو سليمان ـ هو الخطابي ـ: أنشدنيه بعضُ الأثبات، عن محمد بن حاتم المُظفَّري، أنشدَنَاهُ الرِّياشِيُّ»، وفي ١ : ٦٣ «وأخبرني أحمدُ بن إبراهيم بن مالك، نا الدَّغُوْليُّ، نا المُظَفَّريُّ، نا أبو بَهْز بنُ أبي الخطاب السُّلمي»، وفي ٢ : ٥٢ «حدَّثَنَاهُ ابنُ مالك، نا الدَّغُوليُّ، نا محمدُ بنُ حاتم المظفَّريُّ، نا مصعَبُ...»، «حدَّثَنِيهِ أحمدُ بن مالك، نا الدَّغوليُّ، عن المُظَفَّري، قال: قال ذلك أبو عُبَيْدَة». انتهى.
فهو تلميذُ الرِّياشيِّ اللغوي البصري، المتوفى سنة ٢٥٧، وتلميذُ الزُّبَيريّ المَدَني ثم البغدادي، المتوفى سنة ٢٣٦، فهو من علماء القرن الثالث، وخفاءُ ترجمته على أمثالنا ليس بضارٍّ في علو مقامه، فقد قيل:

ليـس الخُمـولُ بعَـارٍ ... علـى امْـرِىءٍ ذي جَـلاَلِ
فليلـةُ القَـدْرِ تَخفَـى ... وتلـك خيـرُ اللَّيـالِي

طريقاً ـ وأكثر[٧]، حتى يُهذِّبوه من الغَلَط والزَّلل، ويَضْبِطُوا حُروفَه، وَيَعُدُّوه عَدّاً.

---

(١) قال الحافظ الذهبي رحمه اللّه تعالى في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٤٣٠، في ترجمة الإمام الحافظ شيخ المحدثين (يحيى بن معين) رحمه اللّه تعالى: «قال يحيى بن معين: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١١: ٢٨٢، في ترجمة (ابن معين) أيضاً: «قال مجاهد بن موسى: كان ابنُ معين يكتُبُ الحديثَ نيفاً وخمسين مرة. وقال عباس الدُّوريُّ عن ابن معين: لو لم نكتُب الحديثَ من ثلاثين وجهاً ما عقلناه».

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١: ٥١٦، وفي «ميزان الاعتدال» ١: ٣٥، في ترجمة الحافظ (إبراهيم بن سعيد الجوهري الطبري ثم البغدادي): «قال عبدُ اللّه بن جعفر بن خاقان السلمي: سألتُ إبراهيمَ بنَ سعيد عن حديث من (مسند أبي بكر الصديق)، فقال لجاريته: أخرجي لي الجزءَ الثالثَ والعشرين من (مسند أبي بكر)، فقلتُ: لا يَصحُّ لأبي بكر عِشرون حديثاً، من أين ثلاثةٌ وعشرون جُزْءاً؟ فقال: كلُّ حديثٍ لم يكن عندي من مئةِ وجهٍ ـ أي طريق ـ فأنا فيه يتيم».

وقال الحافظ العراقي رحمه اللّه تعالى في شرح (ألفيته) في مصطلح الحديث ٢: ٢٣٣ من طبعة المغرب، في باب (آداب طالب الحديث): «روينا عن أبي حاتم الرازي قال: لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ـ أي طريقاً ـ ما عقلناه».

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٩٣٣، في ترجمة الحافظ (حمزة بن محمد المصري الكِنَاني) رحمه اللّه تعالى: «وقال أبو عُمَر بن عبد البر: سمعتُ عبدَ اللّه بنَ محمد بن أسد، سمعتُ حمزة الكِنَاني يقول: خَرَّجتُ حديثاً واحداً عن النبي ﷺ من نحوِ مِئتي طريق، فداخَلَني من الفَرَح غيرُ قليل، وأُعجِبتُ بذلك، فرأيتُ يحيى بنَ معين في المنام، فقلتُ: يا أبا زكريا، خَرَّجتُ حديثاً من مِئتي طريق، فسكت عني ساعةً ثم قال: أَخشَى أن يَدخُلَ هذا تحتَ ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾»!

يُشيرُ الإمامُ يحيى بنُ معين رحمه اللّه تعالى، إلى أنَّ هذا التوسُّعَ في التخريج قليلُ الجَدْوَى، وربما كان مبعثُهُ التفاخرَ والتعاظمَ والزَّهْوَ على الآخرين، فلا يُستَحسَنُ الدخولُ فيه. وقد عَدَّ الإمامُ الشاطبيُّ هذا العَمَلَ من مُلَح العلم لا من صُلْبه، فما ينبغي إذهابُ الوقتِ والطاقات الأخرى فيه، قال رحمه اللّه تعالى في «الموافقات» ١: ٧٧ و ٨١ «من العِلْم ما هو من صُلْب العِلْم، ومنه ما هو من مُلَح العِلْم لا من صُلْبِه، ومنه ما ليس من صُلْبه، ولا مُلَحِه».

ثم قال في التمثيل لما هو من مُلَح العلم: «مِثلُ التأنُّق في استخرَاجِ الحديث من طرقٍ كثيرة، لا على قَصْدِ طلبِ تواتُرِه، بل على أن يُعَدَّ آخذاً له عن شيوخ كثيرة، ومنَ جهاتٍ شتَّى، وإن كان راجعاً إلى الآحادِ في الصحابة أو التابعين أو غيرِهم، فالاشتغالُ بهذا من المُلَح لا من صُلْبِ العلم».

ثم أورد الشاطبي حكايةَ حمزة الكناني هذه، وعَقَّبها بقوله: «هذا ما قال ـ أي يحيى بن معين ـ، وهو صحيحٌ في الاعتبار لأنَّ تخريجَهُ من طُرقٍ يسيرة كافٍ في المقصود منه، فصار الزائدُ على ذلك فضلاً».

فهذا من أفضل نِعَم اللَّه تعالى على هذه الأمّة، فنَستوزعُ اللَّهَ شُكرَ هذه النعمةِ وغيرِها من نِعَمِه[1]، ونسألُه التثبيتَ والتوفيقَ لما يُقرِّبُ إليه، ويُزْلِفُ لديه، ويُمَسِّكُنا بطاعتِه، إنه ولي حميد.

وقال الحافظ الرحَّال المصنِّفُ أبو بكر محمد بن أحمد بن راشد بن مَعْدان الثقفي الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٠٩ رحمه اللَّه تعالى[2]: بلَغَني أن اللَّه تعالى خَصّ هذه الأُمَّة بثلاثةِ أشياء، لم يُعطِها مَنْ قبلَها من الأُمَم: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ.

وقال الحافظ ابن حزم رحمه اللَّه تعالى في كتابه «الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَلِ»[3]، ما خُلاصَتُه: «نَقْلُ الثقةِ عن الثقة، حتى يَبلغَ به النبيَّ ﷺ، مع الاتصال، يُخبِرُ كلُّ واحدٍ منهم باسم الذي أخبره ونَسَبِه، وكلُّهم معروفُ الحالِ والعينِ والعدالةِ

---

(١) وقعت هذه العبارة محرفة، في نسخة الحافظ الزرقاني من كتابِ «المواهب اللدنية»، فشرحها تبعاً لتحريفها! فقال رحمه اللَّه تعالى في «شرح المواهب اللدنية» ٥: ٤٥٤ «. . . فنستودعُ اللَّه تعالى شُكرَ هذه النعمةِ وغيرها من نِعَمِه، فإنه إذا استُودعَ شيئاً حَفِظَه». انتهى. وهي تحريف عن (فنستوزعُ)، بالزاي بعد الواو، أي نستلهمُ اللَّهَ شُكرَها. وعلى هذا. فيكون قول الشارح الزرقاني: (فإنه إذا استُودعَ شيئاً حَفِظَه) في غير محله، إذ هو مبني على تحريفِ الكلمة السابقة.

(٢) هذه العبارة أوردها الحافظ القسطلاني في «المواهب اللدنية» بلفظ «قال أبو بكر محمد بن أحمد: بلغني أن اللَّه خص. . .» فكتب عليها العلامة الزرقاني في «شرح المواهب اللدنية» ٥: ٤٥٥، مُعرِّفاً بأبـي بكر محمد بن أحمد ما يلي: «أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور البغدادي، الحافظ الإمام القدوة، كان فاضلاً. . . مات في ثاني ربيع الأولِ سنة تسع وثمانين وأربع مئة». انتهى.

وهذا وَهَمٌ منه رحمه اللَّه تعالى، في تعيين (أبـي بكر محمد بن أحمد)، فإنَّ الخطيبَ البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣، رَوَى هذا الخبر بسنده في كتابه «شَرَف أصحاب الحديث» ص ٤٠ عن (أبـي بكر محمد بن أحمد). وجاء في سَنَدِه هذا الشيخُ المسمى: شَيْخَ شَيْخِ شيخِه، فهو متوفًّى قبلَ الخطيب بدُهورٍ طويلة. والذي ظهر لي أنه هو: أبو بكرَ محمد بن أحمد بن راشد بن مَعْدان، الثقفي مولاهم، الأصبهاني، ترجَمَ له الذهبـي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٨١٤، ووصفه بالحافظ الرحَّالِ المصنِّف، ثم قال: «وقال أبو الشيخ: هو مُحدِّثٌ ابنُ مُحَدِّث، كثيرُ التصانيف، مات بكِرْمان سنة تسع وثلاث مئة». انتهى.

وقد توقف الصديق العالم التركي الأستاذ الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي، في تحقيقه لكتاب «شَرَف أصحاب الحديث»، في تعيين (أبـي بكر محمد بن أحمد)، فبيَّضَ لذكر وفاتِه، ولم يعينَه، ولم يَذكُر تاريخ وفاتِه، وهذا بيانه فيما وصل إليه فهمي، واللَّه أعلم.

(٣) ٢: ٨١ ـ ٨٢.

والزمانِ والمكان: خَصَّ اللّه به المسلمين دون سائرِ أهلِ المِلَلِ كلِّها، وأبقاه عندهم غضّاً جديداً على قديم الدهور، يَرحَلُ في طَلَبِه إلى الآفاق البعيدة من لا يُحصِي عَددَهم إلا خالِقُهم، ويُواظِبُ على تقييدِهِ من كان الناقلُ قريباً منه.

قد تولَّى اللّه حِفظَهُ عليهم والحمدُ للّه رب العالمين، فلا تفوتُهم زَلّةٌ في كلمةٍ فما فوقها، في شيءٍ من النقل إن وقعَتْ لأحدهم، ولا يُمْكِنُ فاسِقاً أن يُقْحِمَ كلمةٍ موضوعةً ولِلّهِ تعالى الشكر[1].

وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يَقْرُبون فيه من

---

(١) نعم وإليك شواهدَ هذا: ذكر الحافظُ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١ : ٢٧٣، في ترجمة الحافظ (أبـي إسحاق الفَزَاري)، والحافظُ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» ١٥٢:١ في ترجمته أيضاً، والحافظُ السيوطي في «تاريخ الخلفاء» ص ١٩٤، والعلاّمةُ عليٌّ القاري في «الموضوعات» ص ١٤.
«عن ابن عُلَيَّة وإسحاق بن إبراهيم، قالا: أَخذ هارونَ الرشيد زنديقاً فأمَرَ بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لم تضربُ عنقي؟ قال: لأُريحَ العبادَ منك، فقال: يا أمير المأمنين، أين أنت من أربعةِ آلاف حديث وضعتُها فيكم!! أُحرِّمُ فيها الحلال، وأُحلِّلُ فيها الحرام، ما قال النبـي ﷺ منها حرفاً!! فقال له الرشيد: أين أنت يا عَدُوَّ اللّه من أبـي إسحاق الفَزَاري وعبدِ اللّه بن المبارك!! يَنْخُلانها نخلاً، فيُخرجانِها حَرْفاً حرفاً!!». انتهى.
وفي سنة ٤٤٧ في عهد الخليفة العباسي العادل الصالح القائم بأمر اللّه رحمه اللّه تعالى، أظهَرَ بعضُ اليهود كتاباً، ادَّعَوْا أنه كتابُ رسول اللّه ﷺ إلى أهل خَيْبَر (اليهودِ) بإسقاطِ الجزيةِ عنهم، وفيه شهادةُ بعض الصحابة رضي اللّه عنهم بذلك، وذكروا أنَّ خَطَّ سيدنا علي رضي اللّه عنه فيه، وجاؤوا إلى رئيس الرؤساء أبـي القاسم علي بن الحسن وزير القائم بأمر اللّه.
فعرضه رئيس الرؤساء على الحافظ الخطيب البغدادي رحمه اللّه تعالى، فتأمَّلَهُ ثم قال: هذا كذِبٌ مُزَوَّر، فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادةُ مُعاوية رضي اللّه عنه، وهو إنما أَسلَمَ عامَ فتح مكة ـ وكان فتحُها في سنةِ ثمانٍ من الهجرة، ـ وفَتْحُ خيبر كان في سنةِ سَبْع، وفيه شهادةُ سَعْد بن مُعاذ رضيَ اللّه عنه، وهو قد مات يومَ بني قُرَيْظَة قبلَ فتح خيبر بسنتين، فاستَحْسَن ذلك منه رئيسُ الرؤساء واعتَمَدَهُ وأمضاه، ورَدَّ اليهودَ شَرَّ رَدٍّ لظهورِ تزويرِ الكتاب.
أي استَدلَّ الخطيبُ رحمه اللّه تعالى على كذبِ الكتاب، بذكرهم فيه شهادةَ سَعْدِ بن معاد الذي مات قبل فتح خيبر بسنتين، وذكرهم فيه شهادةَ معاوية الذي تأخَّر إسلامُه سنةً عن فتح خيبر، فلم يكن رضي اللّه عنه حِيْنَ فَتْحِها مُسْلماً ولا صَحَابِيّاً، فكيف يكونُ شاهداً من الصحابة؟!
والحادثةُ ذكرها من ترجَمَ للخطيب البغدادي مثلُ ياقوت الحَمَوي في «معجم الأدباء» ٤ : ١٨، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية» ٣ : ١٤، والإمامِ ابن القيم في «المنار المنيف» ص ١٠٥، =

موسى عليه الصلاة والسلام قُرْبَنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثرُ من ثلاثين عصراً، في أزيدَ من ألفٍ وخمسِ مئة عام، وإنما يَبلُغون بالنقل إلى شمعون ونحوِه.

وأما النصارى فليس عندهم من صِفة هذا النقل إلا تحريمُ الطلاق وحدَه فقط، على أنَّ مَخْرَجَه من كذَّاب قد صحَّ كَذِبُه!.. وأما النَّقلُ بالطريق المشتملةِ على كذابٍ أو مجهولِ العين، فكثيرٌ في نقل اليهود والنصارى.

وأما أقوالُ الصحابة والتابعين رضي اللّه عنهم، فلا يُمكن اليهودَ أن يبلغوا إلى صاحبِ نبي أصلاً، ولا إلى تابعٍ له، ولا يمكن النصارى أن يَصِلوا إلى أعلى من شمعون وبُولُص». انتهى[1].

وقال الحافظ القاضي أبو بكر بن العربي رحمه اللّه تعالى، في كتابه «سِراج المريدين» ونقَلَه عنه شيخنا حافظ المغرب عبد الحي الكَتاني رحمه اللّه تعالى في كتابه «فهرس الفهارس والأثبات»[2]: «واللّهُ أكرَمَ هذه الأمةَ بالإسناد، لم يُعطِه لأحدٍ غيرها، فاحْذَرُوا أن تسلكوا مسلكَ اليهودِ والنصارى، فتُحدِّثوا بغير إسناد، فتكونوا سالبين نعمةَ اللّه عن أنفسكم، مُطَرِّقين للتُّهمةِ إليكم، خافِضين لمنزلتِكم، ومشتركين مع قومٍ لَعَنهم اللّه وغَضِبَ عليهم، وراكبين لِسَنَنِهم». انتهى.

وقال الحافظ الإمام ابن تيمية رحمه اللّه تعالى، في «منهاج السنّة النبوية»[3]: «والإسنادُ من خصائص هذه الأُمَّة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من

= والحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» ١٢: ١٠١، والسَّخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ١٠، فالحمدُ للّه الذي أقام في كلِ عصر: من يحفظُ هذا الدين، من كيدِ الكائدين، ودَسّ المُبْطِلين ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإنا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

(١) وقد عَقَد العلاّمةُ المِحجاجُ النظّارُ الشيخ رحمةُ اللّه بنُ خليلِ الرحمٰن الدِّهْلَوِي الهندي، المتوفى بمكة سنة ١٣٠٦ رحمه اللّه تعالى، في كتابه العظيم: «إظهار الحق»، الذي دَوَّنَ فيه مناظراته في الهند لكبير قِسِّيسي النصارى في عصره (فندر): عَقَدَ (الفصلَ الثاني في بيانِ أنَّ أهلَ الكتاب لا يُوجَدُ عندهم سَنَدٌ متصلٌ لكتاب من كتب العَهْد العتيقِ والجديد)، وساق فيه الأدلةَ الناطقة بذلك من كتبهم وأقوالهم في ٤٥ صفحة، من ١: ١٠١ ـ ١٤٥ من طبعة قَطَر ذات الجزءين، فانظره.

(٢) ١: ٥٠.

(٣) ٤: ١١ من طبعة بولاق، و ٧: ٣٧ من الطبعة المحققة.

خصائصِ أهلِ السُنَّة، والرافِضَةُ أقَلُّ عنايةً به[١]، إذْ لا يُصَدِّقون إلا بما يُوافِقُ أهواءَهم. وعلامَةُ كذبِهِ ـ أي عندهم ـ أنه يُخالِفُ هَوَاهم! ولهذا قال عبد الرحمٰن بن مَهْدي: أهلُ العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم، وأهلُ البِدع سَلكوا طريقاً أخرى ابتدعوها واعتمدوها، ولا يذكرون الحديثَ، بل ولا القرآنَ في أصولهم إلا للاعتضادِ لا للاعتماد». انتهى.

وقال العلاّمة الشيخ علي القاري رحمه اللَّه تعالى، في كتابه «شَرْحِ شَرْحِ النُّخْبَة»[٢]، «أصلُ الإسناد خَصِيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمّة، وسُنّةٌ بالغةٌ من السنن المؤكّدة، بل من فروضِ الكفاية». انتهى. وقال الحافظُ ابنُ حجر رحمه اللَّه تعالى: «ولكون الإسناد يُعلَم به الحديثُ الموضوعُ من غيره، كانت معرفتُه من فروضِ الكفاية». انتهى[٣].

وقال أستاذُنا المحقِّقُ الإمام، خاتمةُ شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية، شيخ الإسلام مصطفى صبري التُّوْقَادي، المتوفى بالقاهرة سنة ١٣٧٣ رحمه اللَّه تعالى، في كتابه الفَذِّ الفريد الذي وُصِفَ حين صدوره بأنه (كتابُ القَرْنِ الرابعَ عَشَر): «مَوْقِفُ العقل والعِلم والعالَم من رَبِّ العالمين وعبادِهِ المرسَلين»[٤]، وهو يتحدث عن اهتمام المسلمين

(١) قلتُ: نعم، هذا الاهتمامُ العظيمُ بالإسناد خاصٌّ بأهل السنّة، ولم يكن لدى الشيعةِ الإمامية اهتمامٌ بالإسناد، لأنهم يقولون: «إنَّ أحاديثَنا كلَّها قطعيةُ الصُّدُور عن المعصوم، وما كان كذلك فلا يَحتاجُ إلى مُلاحظةِ سَنَده». نَقَلَهُ عنهم أحَدُ كبار علماءِ الشيعة عبدُ اللَّه المامَقاني، المتوفى سنة ١٣٥١، في كتابه «تنقيح المَقَال في علم الرجال» ١: ١٧٧، ثم نازع هو في قبولِ هذا القول، بوجودِ الحاجة إلى ملاحظة أحوال الرجال.

وجاء في كتاب «تاريخ الإمامية وأسلافِهم من الشيعة» للدكتور عبد اللَّه فياض، في ص ١٤٠ قولُه: «ولمّا كان الإمامُ معصوماً عند الإمامية، فلا مجالَ للشك فيما يقول». وفي ص ١٥٨ قولُه أيضاً: «إنَّ الاعتقاد بعِصمةِ الأئمةِ جَعَلَ الأحاديثَ التي تصدُرُ عنهم صحيحةً، دون أن يشترطوا إيصالَ سَنَدِها إلى النبي ﷺ كما هو الحالُ عند أهلِ السُّنَّة».

(٢) ص ١٩٤.

(٣) من «مرقاة المفاتيح» للعلاّمة علي القاري ١: ٢١٨.

(٤) ٤: ٨٧، وفي كتابه «القولُ الفصلُ بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون» ص ٦٧ من طبعة سنة ١٤٠٧ لدار السلام بالقاهرة، وكتابُهُ هذا هو البابُ الثالث من كتابه «موقف العقل»، طبَعَه على حِدَةٍ لمناسبةٍ اقتَضَتْ التعجلَ بإخراجه.

بحفظ السُّنَّةِ المطهرةِ وضبطِها، والعنايةِ بحراستِها وصِيانتِها بطريق الإسناد، ما يلي:

«الطريقةُ المتبعةُ في الإسلام لتوثيق الأحاديثِ النبوية: أفضَلُ طريقٍ وأعلاها، لا تُدانيها في دِقَّتِها وسُمُوِّها أيُّ طريقةٍ عِلميةٍ غَرْبِيَّةٍ اتُّبِعَتْ في توثيقِ الروايات، ففي «صحيح البخاري» مثلاً: ألفانِ وستُّ مِئةٍ واثنانِ من الأحاديث المُسْنَدَة، سوى المكرَّرة، انتقاها البخاري من مِئةِ ألفِ حديثٍ صحيح يَحفظُها، وفيه قريبٌ من أَلْفَيْ راوٍ، اختارهم من نيِّفٍ وثلاثين ألفاً من الرُّواةِ الثقاتِ الذين يَعرفهم. وكتابُ البخاري، البالغُ أربعَ مجلداتٍ كبيرة، يَبْقَى بعدَ حذفِ أسانيدِهِ على حَجْمِ مجلَّدٍ واحدٍ متوسطِ الحجم.

فهل سمعتُم وسَمِعَتْ الدنيا أن كتابَ تاريخ في هذا الحجم، يُروَى ما فيه سَمَاعاً من ألفَيْ رجلٍ ثقة، يَعرفُهم المؤلفُ وغيرُهُ من أهل العلم، بأسمائهم وأوصافهم، على أن تكون كلُّ جملةٍ معيَّنَةٍ من الكتاب، مؤلَّفةً من سطرٍ أو أكثَرَ أو أقَلَّ تقريباً، سَمِعَها فلان، وهو من فلان، إلى أن اتَّصل ـ الإسنادُ والسماعُ ـ بالنبـي ﷺ، فيُقامُ لكل سَطْرٍ من سُطورِ الكتابِ تقريباً شهودٌ من الرُّواة يَتحمَّلون مسؤوليةَ روايتِه». انتهى. وهذا شيءٌ لا يُوجَدُ في الدنيا إلا عند المسلمين[٨].

(١) وكان شيخُنا الإمامُ مصطفى رحمه الله تعالى قال قبلَ هذا الكلام، في ص ٥٧ ـ ٥٨ و ٨٧ ما يلي:
«ولا مُغالاةَ أصلاً في نَفْيِ من يُساوي محمداً ﷺ أو يُدانيه، في كون حياتِهِ من بعدِ مبعثِهِ إلى وفاته ـ ولا سيما أحاديثُهُ مع المناسباتِ الداعيةِ إلى ورودِها ـ مضبوطةً مدوَّنة. ولا نغالي أيضاً إذا قلنا: إنَّ ضبط سُنَّةِ نبي الإسلام أصحُّ وأثبَتُ من ضبطِ كُتُبِ أهل الكتاب.
فقد أدَّى كمالُ الاعتناءِ الإسلامي بحياة نبينا ﷺ، وتتبُّعِ أقوالِهِ وأفعالِه، إلى الاعتناء بحياة المُتَتَبِّعين أنفسِهم أعني الرُّواةَ عنه، وليس أحَدٌ في الدنيا عُنِيَ في سبيلِ العنايةِ به، بكلِّ من لَقِيَهُ وبكلِّ من رَوَى عنه شيئاً، وبمَنْ رَوَى، عمن رَوَى، عمن رَوَى إلى آخرِه ـ إلا رسولَ الله سيدَنا محمداً ﷺ ـ.
وأُلِّفَ في الصحابة الكُتُب، مثلُ طبقاتِ ابن سعد، وكتاب الصحابة لابن السكن، وكتاب الاستيعاب لابن عبد البر، ومعرفةِ الصحابة للبغوي، وأُسْدِ الغابة لابن الأثير، والإصابةِ لابن حجر، وغيرِها من المؤلفات، ففيها نحو عشرة آلاف صحابـي مع تراجمهم.
ودُرِسَ في كُتُبِ أسماء الرجال من التابعين، وتَبَعِ التابعين، حياةُ نحوِ مئةِ ألف رجل على الأقل، وعلى تخمين العالم الألماني (شبرينجر) خمسُ مِئةِ ألف، فلا أُغالي إذا قلتُ أيضاً: إن كيفية الاعتناءِ بحياة محمد ﷺ معجزةٌ من معجزاتِ الإسلام، قال العالم الألماني المارُّ الذكر في مقدمة كتاب «الإصابة» الذي طُبِعَ في كلكته في الهند وتولَّى تصحيحَه: إن الدنيا لم تر، ولن ترى، أمَّة مثلَ المسلمين، فقد دُرِسَ بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياةُ نِصفِ مليون رجل.
وحَسْبُكَ أنَّ نَقْدَ الرجال أيْ رجالِ الحديثِ أصبح علماً مدوَّناً في الإسلام، له كتبٌ خاصة =

وقال العلاّمة الشيخ عبد الرحمٰن المُعَلِّمي رحمه اللّه تعالى في فاتحة كتاب «تقدمة المعرفة للجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم الرازي: «الإنسان يفتقر في دينه ودنياه، إلى معلومات كثيرة، لا سبيلَ له إليها إلا بالأخبار، وإذْ كان يقَعُ في الأَخبار الحقُّ والباطل، والصدقُ والكذب، والصوابُ والخطأ، فهو مضطرٌ إلى تمييز ذلك.

وقد هيّأ اللّه تبارك وتعالى لنا سَلَفَ صِدْق، حَفِظُوا لنا جميعَ ما نحتاجُ إليه من الأَخبار، في تفسيرِ كتابِ ربنا عز وجل، وسُنَّةِ نبينا ﷺ، وآثارِ أصحابِه، وقضايا القُضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغةِ وآدابِها، والشعرِ، والتاريخِ، وغيرِ ذلكَ».

والتزموا وأَلْزَمُوا مَنْ بعدَهم سَوْقَ تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوالَ الرُّواةَ التي تُساعِدُ على نقدِ أخبارهم وحَفِظُوها لنا في جملةِ ما حَفِظوا، وتفقَّدوا أحوالَ الرُّواةَ، وقَضَوْا على كل راوٍ بما يستحقُّه، فميَّزوا من يجبُ الاحتجاجُ بخبره ولو انفرد، ومن لا يجبُ الاحتجاجُ به إلا إذا اعتَضَد، ومن لا يُحتَجُّ به ولكن يُستَشْهَد، ومن يُعتَمَدُ عليه في حالٍ دون أخرى، وما دُونَ ذلك من متساهلٍ ومُغَفَّلٍ وكذَّاب.

وعَمَدوا إلى الأَخبار فانتقدوها وفَحَصُوها، وخَلَّصُوا لنا منها ما ضمَّنوه كتبَ الصحيح، وتفقَّدوا الأخبارَ التي ظاهِرُها الصحة، وقد عَرَفوا بسَعَةِ علمِهم ودِقَّةِ فهمِهم:

= لا تستوعبها المجلَّدات، نذكرُ منها: «تهذيبَ الكمال» للمزِّي، وعليه كتابُ علاء الدين مُغُلْطَاي في ثلاثة عشر مجلداً، و «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر في اثني عشر مجلداً، و «ميزانَ الاعتدال» للذهبـي، و «لسانَ الميزان» لابن حجر، وغيرَها مما لا يُحصَى.

كان كلُّ هذا التوسُّعِ في تدقيق أحوال الرجال، للاطِّلاع على منزلةِ رواة الأحاديث في الصدقِ والضبطِ والأمانة، قال العلاّمة الفاضل الشيخ شِبْلي النعماني الهندي في كتابه عن السيرة النبوية:

«إنَّ كل مِلَّةٍ وكلَّ طائفةٍ من معتنقي الأديان، تُقدِّسُ دينَها وتُفضِّلُهُ على دين غيرها، فلو وجَّهنا سؤالاً عاماً إلى جميع أهلِ الأرض عمن له المَوْجُودِيَّةُ الفائقة من بين مؤسِّسي الأديان، فلا شك أن الأجوبة على هذا السؤال تَرِدُ مختلفةً بعَدَدِ اختلافِ مُرْسِلِيها في الدين.

ولكن إذا زدنا تفصيلاً وإيضاحاً في لفظ السؤال، فقلنا مثلاً: مَنْ ذا الذي ضُبِطَ جميعُ نُصوصِ كتابِهِ المُنْزَلِ عليه ضبطاً، وثُبِّتَ حَرْفِياً بموفَّقِيَّةٍ وصَداقةٍ لم تكونا من حَظِّ الكتبِ المقدَّسة؟

ومن ناحية أخرى: قُيِّدَ ونُقِلَ جميعُ وقائع حياته، وجميعُ أفعاله وأقواله وأسفاره وأخلاقه وعاداته، حتى شَكْلُ لباسِه، وصُورةُ تلبُّسِه، وخُطوط وجهه، وكيفيَّةُ تكلُّمِه ومَشْيِه، وطَرْزُ مُعاشَرَتِه، وحتى أكلُه وشُربُه ونومُه وتبسُّمُه ومَسَاعِيه بجميع فروعِهِ وتفاصيلِه؟ فالجوابُ ـ لا بُدَّ أن يكون ـ : محمدٌ ﷺ». انتهى باختصار وتصرف يسير.

ما يَدفَعُها عن الصحة، فشَرَحوا عِلَلَها، وبيَّنوا خَلَلَها، وضمَّنوها كتبَ العِلَل.

وحاولوا مع ذلك إماتَةَ الأخبار الكاذبة، فلم يَنقُل أفاضلُهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره، للدلالة على كذبِ راويه أو وَهنِه. ومن تسامَحَ من متأخّريهم فرَوَى كلَّ ما سَمع، فقد بيَّنَ ذلك، وَوَكلَ الناسَ إلى النقدِ الذي قد مُهِّدَتْ قواعدُهُ، ونُصِبَتْ مَعالِمُه، فبِحَقٍّ قال المستشرقُ المحقِّقُ مرجليوث: «لِيَفْتَخِرِ المسلمون ما شاؤوا بعِلْمِ حديثِهم». انظر «المقالات العلمية» ص ٢٣٤ و ٢٥٣». انتهى.

قال عبد الفتاح: وهذه الكلماتُ وكثيرٌ غيرُها من كلمات الأئمة التي جاءت في الاهتمام بالسَّند أو الإسناد، دَعَتْ المتقدمين من علماء المسمين، أن لا يُعطُوا الاعتبارَ التامَّ للكتاب إلاّ إذا كان راويه الثقةُ الضابطُ العَدْلُ، قد قرأَه على مؤلِّفه، أو كان لديه سَنَدٌ متصلٌ بقراءةِ الكتاب وتلقّيه من شيوخِهِ عن شيوخِهم إلى مؤلِّفِه.

أما الكتابُ الذي يَجدُه العالمُ (وِجَادةً)، ولم يَسمعه من مؤلِّفه، ولا له منه إجازة، فهو من باب الخبر المنقطِع والمرسَل، كما قرَّره علماءُ المصطلح، وقد مَنَعَ الأخذَ منه معظمُ المحدِّثين والفقهاءِ من المتقدمين، وأجازه المتأخرون بشروطٍ ضيّقة، لتعذُّرِ شرطِ الراوية في الأعصار المتأخرة. وهذا منهم فيما يُوثَقُ بنسبتِهِ إلى مؤلِّفه، أمّا ما لا يُوثَقُ بنسبته، فلا اعتدادَ به بالاتفاق.

وما هذا كلُّه إلاّ ليكون النقلُ صحيحاً، والتوثُّقُ تاماً، ولتأخُذَ الكلمةُ العلميةُ ثبوتَها وصِحَّتَها، وضَبْطَها وتاريخَها وانتقالَها إلى الأجيال اللاحقة، على أوثقِ طريق.

ولهذا قرَّروا القاعدة المشهورة في أول كتب آداب البحث والمناظرة، وهي: (إن كنتَ ناقلاً فالصِّحَّةُ، أو مُدَّعِياً فالدَّليلُ)، أي إن كنتَ ناقلاً لكلامٍ خَبَرِيٍّ فعليك إثباتُ صحتِهِ عن المنقولِ عنه، وإن كنتَ مُدَّعياً دَعْوَى في موضوعٍ مَّا عَقْلِيٍّ، فعليك إقامةُ الدليل على صحةِ المدَّعى الذي تدَّعِيهِ.

وهذا الذي عبَّروا عنه بقولهم: (إن كنتَ ناقلاً فالصِّحةُ، أو مُدَّعياً فالدليلُ)، عبَّر عنه الإمامُ الشيخُ ابنُ تيمية رحمه اللّه تعالى، بقولِه العَذْبِ الجامع البليغ، في كتابه «مقدمة في أصول التَفسير»[1]: «العلمُ إمَّا نَقْلٌ مُصدَّق، وإمَّا استدلالٌ مُحَقَّق». انتهى.

---

(١) ص ٥٥.

ومن هذا الذي تقدَّمَ كلِّهِ تَعلمُ أنَّ الكلمةَ التي يقرأها طالبُ العلم اليومَ في كتب علماء الإسلام، منقولةٌ إليه عن قائلها بأضبطِ طُرقِ النقلِ والأمانة، وبأدَقِّ العنايةِ والاستيثاق. وهذا مما تميَّزتْ به مؤلَّفاتُ علماءِ الإسلام على مؤلَّفاتِ غيرِهم من الناس.

فقد جعلَ علماؤنا المتقدمون ـ رحمهم اللَّه تعالى وأكرَمَ نُزُلَهم ـ (الإسنادَ) أو (السَّنَدَ) من (سُنَنِ العلم) أياً كان ذلك العلم: دِيناً كعلم التفسير والحديث والفقه والأصول. . . ، أو آلَةً لِعلم الدين كعِلم الأدب والتاريخ واللغة والنحو والشعر ونحوِها، أو أسماراً وحِكَماً ونوادرَ وطرائفَ.

فهذا الإمام ابنُ الجوزي رحمه اللَّه تعالى، لمَّا ذَكَر في مقدمة كتابه «أخبار الأذكياء» كلمةَ الخليفةِ المأمونِ العباسيِّ لعَمِّهِ إبراهيمَ بنِ المهدي: «لا شيءَ أطيَبُ من النظر في عقول الرجال»، ساقها بالإسناد، وهي كلمةٌ لطيفةٌ وجيزة، وحِكْمةٌ لا تترتَّبُ عليها مسؤوليةٌ مَّا، فأورَدَها بالإسنادِ على طريقةِ العلماءِ السَّلَف، في الاهتمام بالإسنادِ لكل منقول، ولو كان كلِمةَ حِكمةٍ أو نكتةَ إضحاك أو حكاية سَمَر.

وهذا الطبيبُ النِطَاسِيُّ أبو بكر الرازيُّ محمدُ بنُ زكريا شيخُ الطب في عصره، المتوفى سنة ٣١١، رحمه اللَّه تعالى، أدخَلَ الإسنادَ في بعض منقولاتِهِ في الطب، في كتابه «الحاوي» المطبوع في ثلاث وعشرين مجلداً، فكان من ذلك توثيقٌ وتعريف بمن نَقَلَ عنهم، وافقَهم أو خالَفَهم، فأحسَنَ وأفاد[١]. وهكذا دخل الإسنادُ في جملة العلوم، مع أنه ليس بضروري في بعضها.

وقد بيَّن الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ، ما يكونُ الإسنادُ له ضرورياً وشَرْطاً في صحتِهِ، وما يكونُ الإسنادُ له كمالاً وزينةً في روايتِه، فقال رحمه اللَّه تعالى في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، في (باب القولِ في كَتْبِ الحديثِ على وجهِهِ وعُمومِه)[٢]:

---

(١) قال الدكتور صالح أحمد العلي في مقاله «الرواية والأسانيد» ص ٣٣: «فبفضل عناية الرازي بذكر أسانيده في كتاب «الحاوي» العظيم، استطعنا أن نَعرِفَ أسماءَ وآراءَ ومكانَةَ عَدَدٍ كبيرٍ جداً من الأطباءِ الإغْريق والسُّرْيان والعرب، ما كنا لنعرفَ عن آرائهم، أو حتى أسمائهم لو لم يذكرهم الرازيُّ في أسانيده. انظر في ذلك «تاريخ الطب الإسلامي» لأولمان بالألمانية، و «تاريخ المؤلفات العربية» للأستاذ فؤاد سزكين ج ٣».

(٢) ٢: ١٨٢، ١٨٩ ـ ٢١٥ من الطبعة التي حقَّقها الدكتور الشيخ محمود طحان.

«والحديثُ يشتمِلُ على المسنَدِ، والموقوفِ، والمرسَلِ، والمقطوعِ، والقويِّ، والضعيفِ، والصحيحِ، والسقيمِ، وغير ذلك من الأوصافِ المختلِفةِ، والنعوتِ المتغايرة، وفي كَتْبِ الكل فائدةٌ نحن نشيرُ إليها، ونذكُرُها على التفصيل للأنواعِ التي وصفناها وغيرِها مما لم نَصِفه».

ثم قال: «الأحاديثُ المسنَداتُ إلى النبي ﷺ: هي أصلُ الشريعة، ومنها تُستفادُ الأحكام، وما اتَّصل منها سَنَدُهُ، وثَبَتَتْ عدالةُ رجالِه، فلا خلافَ بين العلماء أن قبولَهُ واجب، والعملَ به لازم، والرادَّ له آثم».

ثم أَخَذ في الكلام على «الأحاديث الموقوفات على الصحابة، والمقاطيع: الموقوفاتِ على التابعين، وأحاديثِ الضِّعَاف ومَنْ لا يُعتمَدُ على روايته، وكَتْبِ أحاديث التفسير، وكَتْبِ أحاديث المغازي، وكَتْبِ أحاديث حروف القراءات، وكَتْبِ أشعارِ المتقدمين، وكَتْبِ التواريخ، وكَتْبِ كلام الحُفَّاظ في الجرح والتعديل، وكَتْبِ الأحاديثِ المُعَادَة، وكَتْبِ الطُّرُقِ المختلِفة».

ثم قال: «كلُّ ما تقدَّم ذكرُهُ يَفتقِرُ كَتْبُهُ إلى الإسناد، فلو أُسقِطَتْ أسانيدُه واقتُصِرَ على ألفاظِهِ فَسَد أمرُه، ولم يَثبُت حكمُه، لأن الأسانيدَ المتصلةَ شرطٌ في صحتِهِ ولزومِ العمل به. . . ، وأمَّا أخبارُ الصالحين، وحكاياتُ الزهادِ والمتعبِّدين، ومواعظُ البلغاء، وحِكَمُ الأدباء، فالأسانيدُ فيها زِينةٌ لها، وليست شرطاً في تأدِيَتِها».

ثم ساق بسنده إلى يوسف بن الحسن الرازي قال: إسنادُ الحكمةِ وجودُها. ثم أسنَدَ إلى سعيد بن يعقوب قال: سمعتُ ابنَ المبارك ـ وسألناهُ قلنا: نجدُ المواعظَ في الكُتُبِ فننظرُ فيها؟ ـ قال: لا بأسَ، وإن وجدتَ على الحائطِ موعظةً فانظر فيها تتَّعِظ، قيل له: فالفقه؟ قال: لا يستقيمُ إلا بالسماع.

ثم ساق بسنده إلى محمد بن عبد الخالق قال: كنتُ جالساً عند يزيدَ بن هارون، وخراسانيٌّ يكتبُ الكلامَ ولا يكتبُ الإسنادَ، فقلتُ له: ما لك لا تكتبُ الإسنادَ؟ فقال ـ بالفارسية ما معناه بالعربية ـ : أنا لِبَيْتٍ أُريدُهُ لا للسُّوْق ـ يعني للعَملِ لا للرواية ـ.

وعلَّق عليه الحافظ الخطيب بقوله: «إن كان الذي كتبه الخراساني من أخبار الزهد والرقائق، وحكاياتِ الترغيبِ والترهيبِ والمواعظ، فلا بأسَ بما فَعَل، وإن كان ذلك من

أحاديث الأحكام، وله تعلُّقٌ بالحلال والحرام، فقد أخطأ في إسقاطِ أسانيدِه، لأنها هي الطريقُ إلى تبيُّنِه، فكان يَلزمُه السؤالُ عن أمْرِه والبحثُ عن صحتِه.

وعلى كل حال: فإنَّ كَتْبَ الإسنادِ أولى، سواءٌ كان الحديثُ متعلِّقاً بالأحكام أو بغيرها». ثم رَوَى بسنده «عن أبان بن تَغْلِب قال: الإسنادُ في الحديث كالعَلَم في الثوب». انتهى.

ولِتعرفَ منزلةَ (الإسناد) عند المتقدمين في كل ذلك، خُذْ هذا الخبرَ الصغير: جاء في «تاج العروس شرح القاموس» للعلّامة المرتضى الزَّبيدي رحمه اللّه تعالى، في مادة (نوف)[1]، عند تفسير كلمة (النَّوْف) ما نصُّه: «قال الأزهري: قرأتُ في كتابِ نُسِبَ إلى مُؤرِّخ ـ السُّدوسي ـ غير مسموع: لا أدري ما صِحةُ النَّوْف؟». انتهى. فتَرَى في هذا النص مَبْلَغَ حِرصِ المتقدمين ـ لشدة تحريهم في طلب الصواب والحق ـ أن لا يُدوِّنوا اللغة إلا بالرواية والأسانيد الصحيحة، كالشريعة المطهرة والسُّنَّةِ المشرَّفة.

فمن أجلِ نقلِ كلمةٍ واحدة من كتاب، قد تكون تلك الكلمةُ من أصدق الثابت المنقول عن قائلها، جعلَ الأزهريُّ رحمه اللّه تعالى يتَحفَّظُ من إسنادها إلى قائلها، إذ لم يكن على الكتاب ـ أي النسخةِ التي وقعَتْ إليه ـ إثباتُ السمَاع لذلك الكتابِ من مؤلِّفه أو مَنْ تلقَّى عنه. و (السَّمَاعُ) من (الإسناد).

إنَّ هذا الموقفَ الدقيق ـ وأمثالُه كثيرٌ جداً ـ ليدل كلَّ الدلالة على موقع (الإسناد) و (السماع) في كتابٍ من كتبِ اللغة عند أولئك المتقدمين رحمهم اللّه تعالى، فكيف الشأنُ بكتب التفسير والحديث والفقه ونحوِها؟

وخُذ نصّاً آخَرَ عن الإمام ابن جرير الطبري، لتَرَى فيه نموذجاً من اهتمامِ السلفِ بالإسناد في التفسير ولو للكلمةِ الواحدة، كلفظةِ (الحِين) مثلاً:

جاء في تفسير الإمام أبـي جعفر محمد بن جرير الطبري[1]، من تفسير سورة البقرة ما يلي:

«القولُ في تأويل قولِه تعالى: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾[2]، قال أبو جعفر: اختلَفَ أهلُ

---

(١) ٦ : ٢٦٢.

(١) ١ : ٥٣٩.

(٢) من سورة البقرة، الآية ٣٦.

التأويل في تأويلِ ذلك، فقال بعضُهم: ولكم فيها بَلاغٌ إلى الموت، ذِكْرُ من قال ذلك:

حدَّثني موسى بنُ هارون، قال: حدثنا عَمْرُو بن حَمَّاد، قال: حدثنا أَسْبَاط، عن السُّدِّي، في قولِهِ: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: يقول: بَلاغٌ إلى الموت.

وحدَّثني يونسُ، قال: أخبرنا ابنُ وهب، قال: حدثنا عبد الرحمٰن بن مَهْدي، عن إسرائيل، عن إسماعيل السُّدِّي، قال: حدثني من سَمِعَ ابنَ عباس: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: الحَيَاة.

حدَّثني المُثنَّى بنُ إبراهيم، قال: حدثنا أبو حُذَيْفَة، قال: حدثنا شِبْل، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: إلى يومِ القيامة، إلى انقطاعِ الدنيا.

وقال آخَرُون: ﴿إلى حِين﴾ قال: إلى أَجَل. ذِكْرُ من قال ذلك:

حُدِّثتُ عن عَمَّارِ بن الحَسَن، قال: حدَّثنا عبد اللّه بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع: ﴿ومَتَاعٌ إلى حِين﴾، قال: إلى أَجَل». انتهى كلامُ الإمام ابن جرير رحمه اللّه تعالى.

فانظر كيف تراه ساقَ من أجلِ الكلمةِ الواحدة: السطرينِ والثلاثةَ من الإسناد، ليُورِدَ الكلمةَ مَوْرِدَها عن قائلِها، فقد كان السندُ عندهم عُمدةَ الكلام وطريقَ النقلِ والقبولِ إذا صَحَّ المنقول.

وبهذا المثالِ وأمثالِهِ تتضحُ لك قيمةُ الإسنادِ عند الأسلاف، وقيمةُ التوثُّقِ عند المسلمين في الكلمةِ الواحدةِ تفسيراً، أو نَقْلاً عن الرسول الكريم ﷺ، أو عن عالمٍ من المسلمين، أو عن أديب، أو عن شاعر، أو شاردٍ أو كافر، فلا بُدَّ في الكلمة المنقولةِ من الإسنادِ الصحيح، لتأخُذَ حكمَها وموضعَها المرسوم.

وإليك خبراً آخرَ من «تاريخ مدينة دمشق» للمحدِّث المؤرِّخ الحافظِ ابن عساكر رحمه اللّه تعالى، في (ترجمة الإمام محمد بن شهاب الزهري)، في طبعتها المستقلة[1]، فقد ساق كلَّ هذه الأسطرِ التالية ليَذكُرَ بعدَها أنَّ (كُنْيَةَ) محمد بن شهاب (أبو بكر)، قال:

«حدثنا أبو بكر يحيى بن إبراهيم، أخبرنا نعمةُ اللّه بن محمد، حدثنا أحمد بن

(١) ص ٣٧.

محمد بن عبد اللّه، حدثنا محمد بن أحمد بن سليمان، أخبرنا سفيان بن محمد بن سفيان، حدثني الحسن بن سفيان، حدثنا محمد بن علي، عن محمد بن إسحاق، قال: سمعتُ أبا عُمَر الضريرَ يقول: محمدُ بن شهاب: أبو بكر».

وهذا خبرٌ آخَرُ في تأكيد قيمةِ الإسنادِ والسماع، وأنَّ الثقة إذا حدَّثَ من كتابٍ ليس عليه سَمَاعُهُ ـ وإن كان قد تلقَّاه من شيخه ـ كان ذلك مَغْمَزاً وخَرْماً في شأنه.

قال الحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[1]، في ترجمة الحافظ الثقة الثَّبْتِ الحُجَّةِ المتيقظِ الراويةِ المعمَّر (أبـي عُمَر محمد بن العباس الخزَّاز المعروف بابن حَيُّوْيَهْ) البغدادي، المولود سنة ٢٩٥، والمتوفى سنة ٣٨٢ ببغداد:

«حدَّثَني الأزهريُّ قال: كان أبو عُمَر بن حَيُّوْيَهْ مكثراً ـ من الرواية ـ، وكان فيه تسامح، ربما أراد أن يَقرأ شيئاً، ولا يَقرُبُ أصلُه منه، فيَقرأَهُ من كتابِ أبـي الحسن الرزَّاز، لثقتِهِ بذلك الكتاب، وإن لم يكن فيه سَمَاعُه، وكان مع ذلك ثقةً.

سمعتُ العتيقيَّ ذكَرَ ابنَ حَيُّوْيَهُ، فأثنَى عليه ثناء حسناً، وذكَرَه ذكراً جميلاً، وبالَغَ في ذلك، وقال: كان ثقةً صالحاً دَيِّناً ذا مُرُوءة». انتهى.

والشاهدُ في هذا الخبر أن هذا الحافظ الثقة الحجة المتيقظ... ، لمَّا قرأ من كتابٍ لثقةٍ ضابطٍ (لم يكن فيه سَمَاعُه)، عُدَّ متسامِحاً! وأُخِذَ ذلك عليه، واقتضَى أن يُذْكَرَ مَغْمَزاً في ترجمتِهِ وتاريخ حياتِهِ العلمية، وفي هذا دلالةٌ بالغةٌ على مَوقعِ الإسنادِ عند العلماءِ المتقدمين رحمهم اللّه تعالى.

قال الإمام الشاطبـي رحمه اللّه تعالى، في كتابه «الاعتصام»[2]، في الفصل الأول من (الباب الرابع): «جعلوا الإسنادَ من الدِّين، ولا يَعْنُون: (حدَّثني فلان عن فلان) مُجرَّداً، بل يريدون ذلك لما تضمَّنَهُ من معرفةِ الرجالِ الذين يُحدَّثُ عنهم، حتى لا يُسنَدَ عن مجهولٍ ولا مجروحٍ ولا مُتَّهَم، إلاَّ عمن تَحصُلُ الثقةُ بروايته، لأنَّ رُوحَ المسألةِ أن يَغلِبَ على الظنِّ من غيرِ رِيبةٍ ـ أي شَكٍّ ـ أنَّ ذلك الحديثَ قد قاله النبـي ﷺ، لنعتَمِدَ عليه في الشريعة، ونُسنِدَ إليه الأحكام». انتهى.

وقد عاب الإمامُ أبو منصور الأزهري الهَرَوِيُّ اللغوي، محمدُ بنُ أحمد المولود

(١) ٣: ١٢٢.

(٢) ١: ٢٢٥.

سنة ٢٨٢، والمتوفى سنة ٣٧٠ رحمه اللَّه تعالى، على من أَلَّف الكتبَ في اللغة، وأسنَدَ فيها إلى العلماء من غير سماع منهم، وإنما أَخَذَ من كتبهم وصُحُفِهِم، وردَّ عليه وحذَّرَ من الأخذِ عنه، ووَصَفَهُ بأنه صَحَفيٌّ، وقال: «من كان رأسُ مالِهِ صُحُفاً فإنه يُصحِّفُ فيُكثِرُ! وذلك أنه يُخبِرُ عن كتبٍ لم يَسمعها، ودفاترَ لا يَدري أصحيحٌ ما كُتِبَ فيها أم لا؟!... فقد أقَرَّ أنه صَحَفيٌّ لا روايةَ له ولا مُشاهَدة، ودَلَّ تصحيفُهُ وخطؤُهُ على أنه لا معرفةَ له ولا حِفظ». انتهى. ويعني أنَّ هذا كافٍ لإهمالِ كتابِهِ، لفقدِ السماعِ والمشافهةِ للشيوخ المعتَمدِين.

قال رحمه اللَّه تعالى، في مقدمة كتابه «تهذيب اللغة»[1]، بعدَ أن ذكَرَ (الأئمةَ الذين اعتَمَد عليهم في جَمْع هذا الكتاب)، وترجمَ لهم، وساق أسانيدَهُ إليهم[2]، قال ما يلي:

«وإذْ فَرَغنا من ذكرِ الأَثباتِ المتقِنين، والثقاتِ المبرِّزين من اللغويين، وتسميتِهم طبقةً طبقة، إعلاماً لمن غَبِيَ عليه مكانُهم من المعرفة، كي يعتمدوهم فيما يجدون لهم من المؤلَّفات المرويةِ عنهم، فلنذكر بعَقِبَ ذكرِهم: أقواماً اتَّسَمُوا بِسِمَةِ المعرفة وعلم اللغة، وألَّفوا كتباً أودَعُوها الصحيحَ والسقيم، وحشَوْها بالمُزَالِ المُفْسَد، والمصحَّفِ المغيَّر، الذي لا يَتميَّزُ ما يَصحُّ منه إلا عند النَّقَّابِ ـ هو العلاّمةُ البحَّاثةُ الفَطن ـ المبرِّز، والعالمِ الفطِن، لنُحذِّر الأغمارَ اعتمادَ ما دوَّنوا، والاستنامةَ إلى ما أَلَّفوا».

ثم قال[3]: «وممن أَلَّف وجمَعَ من الخرسانيين في عصرنا هذا، فصحَّفَ وغيَّر، وأزال العربيةَ عن وجوهها: رجلان، أحدُهما يُسمَّى: أحمد بن محمد البُشْتي، ويُعرَف بالخارْزَنْجي ـ توفي سنة ٣٤٨ ـ، والآخَرُ يُكنَى أبا الأزهر البُخَاريَّ.

فأما البُشْتي فإنه أَلَّف كتاباً سمَّاه «التكملة»، أومأَ إلى أنه كمَّل بكتابه «كتابَ العين» المنسوبَ إلى الخليل بن أحمد. وأما البخاري فإنَّه سَمَّى كتابه «الحصائل»، وأعاره هذا الاسم لأنه قَصَد قَصْدَ تحصيل ما أغفله الخليل.

ونظرتُ في أول كتاب البُشتي، فرأيتُه أثبَتَ في صدره الكتبَ المؤلَّفةَ التي استَخرج كتابَه منها، فعدَّدها وقال: منها للأصمعي...». ـ وساقها الأزهري ثم قال ـ:

(١) ١: ٢٨ و ٣٢ ـ ٣٤.
(٢) من ص ٨ حتى ص ٢٢.
(٣) في ص ٣٢.

«قال أحمد بن محمد البُشْتي: استَخرجتُ ما وضعتُه في كتابـي من هذه الكتب، ثم قال: ولعلَّ بعضَ الناس يبتغي العنَتَ بتهجينه والقدحَ فيه، لأني أسندتُ ما فيه إلى هؤلاء العلماءِ من غير سماع.

قال: وإنما إخباري عنهم إخبارٌ من صُحُفهم، ولا يُزري ذلك على من عَرَف الغَثَّ من السَّمين، وميَّز بين الصحيح والسقيم، وقد فعَلَ مثلَ ذلك أبو تُراب صاحبُ كتاب «الاعتقاب»، فإنه رَوَى عن الخليل بن أحمد، وأبـي عَمْرو بن العلاء، والكسائي، وبينه وبين هؤلاء فترة، وكذلك القُتَيبـيُّ رَوَى عن سيبويه، والأصمعي، وأبـي عَمْرو، وهو لم يَرَ منهم أحداً.

قلتُ أنا ـ القائل الأزهري ـ: قد اعترَف البُشْتي بأنه لا سماعَ له في شيء من هذه الكتب، وأنه نَقَل ما نَقَل إلى كتابه من صُحُفهم، واعتَلَّ بأنه لا يُزري ذلك بمن عَرَف الغَثَّ من السَّمين.

وليس كما قال! لأنه اعترَف بأنه صَحَفي، والصَّحَفي إذا كان رأسُ ماله صُحُفاً قرأها، فإنه يُصحِّف فيُكثِر، وذلك أنه يُخبِرُ عن كُتُبٍ لم يَسمعها، ودفاترَ لا يَدري أصحيحٌ ما كُتِبَ فيها أم لا؟ وإنَّ أكثر ما قرأنا من الصُّحف التي لم تُضبَط بالنَّقْط الصحيحِ ـ أي بالشَّكْل ـ، ولم يَتولَّ تصحيحَها أهلُ المعرفة: لَسَقِيمةٌ لا يَعتمدُها إلا جاهل.

وأما قولُه: إنَّ غيرَه من المصنِّفين، رَوَوْا في كتبهم عمن لم يَسمعوا منه، مثلَ أبـي تُراب، والقُتَيبـي، فليس روايةُ هذين الرجلين عمن لم يَرياه حُجَّةً له، لأنهما وإن كانا لم يَسمعا من كل من رَوَيا عنه، فقد سَمِعا من جماعةِ الثقاتِ المأمونين.

فأما أبو تراب فإنه شاهَدَ أبا سعيد الضَّريرَ سنين كثيرة، وسَمعَ منه كتباً جَمَّة، ثم رحَلَ إلى هَرَاةَ فسَمعَ من شِمْرٍ بعضَ كتبه. هذا سوى ما سَمعَ من الأعراب الفصحاء لفظاً، وحَفِظه من أفواهِهم خِطاباً، فإذا ذكَرَ رجلاً لم يَرَه ولم يَسمع منه سُومِحَ فيه، وقيل: لعلَّه حَفِظَ ما رأى له في الكتب من جهة سماعٍ ثَبتَ له، فصار قولُ من لم يَره تأييداً لما كان سَمِعَه من غيره، كما يَفعلُ علماءُ المحدِّثين، فإنهم إذا صحَّ لهم في الباب حديثٌ رواه لهم الثقاتُ عن الثقات، أثبتوه واعتمدوا عليه، ثم ألحقوا به ما يؤيده من الأخبار التي أخذوها إجازةً.

وأما القُتَيبي فإنه رجلٌ سَمِعَ من أبي حاتم السِّجْزِيّ كتبَه، ومن الرِّيَاشي سَمِعَ فوائدَ جمَّة، وكانا من المعرفة والإتقان بحيث تُثْنَى بهما الخناصر ـ يقال: فلان تُثْنَى به الخَنَاصر أي تَبتدىءُ به عَدّاً إذا ذُكِرَ أشكالُه ـ، وسَمِعَ من أبي سعيد الضرير، وسَمِعَ كتب أبي عُبَيد، وسَمِعَ من ابن أخي الأصمعي، وهما من الشُّهرةِ وذهابِ الصيتِ والتأليفِ الحسَن، بحيث يُعْفَى لهما عن خَطِيئةِ غَلَط، ونَبْذِ زَلَّةٍ تقع في كتبهما، ولا يُلحَقُ بهما رجلٌ من أصحابِ الزوايا لا يُعرَفُ إلا بقَريتِه، ولا يُوثَقُ بصدقِهِ ومعرفتِه، ونقلِهِ الغريبَ الوحشيَّ من نسخةٍ إلى نسخة، ولعل النُّسَخَ التي نَقَل عنها ما نَسَخ كانت سقيمة.

والذي ادَّعاه البُشْتي من تمييزِه بين الصحيح والسقيم، ومعرفتِه الغَثَّ من السَّمين: دعوى! وبعضُ ما قرأتُ من أول كتابه دلَّ على ضِدِّ دعواه، وأنا ذاكرٌ لك حروفاً صحَّفها، وحروفاً أخطأ في تفسيرها، من أوراقٍ يسيرة كنتُ تصفَّحتُها من كتابه، لأُثبِتَ عندك أنه مُبطِل في دعواه، متشبِّع بما لا يفي به». ثم ذكر الأزهري جملةً كبيرةً جداً من أغلاطِهِ وتصحيفاتِهِ لا داعي لنقلِها هنا، ثم قال بعدها[1]:

«وقد ذكرتُ لك هذه الأحرفَ التي أخطأ فيها، والتقطتُها من أوراقٍ قليلة، لتَستدلَّ بها على أن الرجل لم يَفِ بدعواه، وذلك أنه ادَّعى معرفةً وحفظاً يُميِّزُ بهما الغثَّ من السَّمين، والصحيحَ من السقيم، بعد اعترافه أنه استنبط كتابَهُ من صُحُفٍ قرأها، فقد أقرَّ أنه صَحَفيٌّ لا رواية له ولا مشاهدة! ودلَّ تصحيفُه وخطؤه على أنه لا معرفة له ولا حفظ.

فالواجبُ على طلبة هذا العلم ألا يَغترُّوا بما أَودَع كتابَه، فإنَّ فيه مناكيرَ جَمَّة، لو استَقْصَيتُ تَهذيبها اجتمَعَتْ منها دفاترُ كثيرة. واللَّه يُعيذنا من أن نقولَ ما لا نعلمه، أو نَدَّعيَ ما لا نُحسِنُه، أو نتكثَّرَ بما لم نُؤْتَه، وفَّقنا اللَّه للصواب، وأداءِ النُّصح فيما قصدناه، ولا حَرَمنا ما أمَّلناه من الثواب».

وأما أبو الأزهر البُخَاري، الذي سَمَّى كتابَه «الحصائل»، فإني نظرتُ في كتابه الذي ألَّفه بخَطِّه، وتصفَّحتُه، فرأيتُه أقلَّ معرفةً من البُشْتي، وأكثَرَ تصحيفاً! ولا معنى لذكرِ ما غيَّر وأفسَد، لكثرته!». انتهى.

ومن أجلِ هذا الذي أشار إليه أبو منصور الأزهري، وهو الوقوعُ في التصحيف لمن

(١) ص ٤٠.

أَخَذَ عن الكتب، ولم يَسمع من أفواهِ العلماء، ويُسند عنهم، قال بعضُهم في فضلِ الإسناد، يَذْكُرُ قوماً لا روايةَ لهم:

ومِـن بُطُـونِ كَـرَارِيـسٍ رِوَايَتُهُـمْ ... لـو نـاظَـرُوا بَـاقِـلاً يـومـاً لَمَـا غَلَبُـوا
والعِلْـمُ إن فَـاتَـهُ إسنـادُ مُسْنِـدِهِ ... كـالبَيْـتِ ليس لـه سَقْـفٌ ولا طُنُـبُ[1]

وقال الحافظُ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي (علي بن الحسن)، المتوفى سنة ٥٧١ رحمه اللَّه تعالى، كما في ترجمته في «الوفَيَات» لابن خَلِّكان[2]:

ألا إنَّ الحـديـثَ أَجَـلُّ عِلْـمٍ، ... وأشْـرَفُـهُ: الأحـاديـثُ العَـوَالـي
وأنفَـعُ كـلِّ نـوعٍ منـه عنـدي ... وأحسَنُـهُ: الفـوائـدُ والأَمَـالـي
وإنـك لـن تَـرى للعلـمِ شيئـاً ... يُحقِّقُـهُ كـأفْـوَاهِ الـرِّجَـالِ
فكُـنْ يـا صَـاحِ ذا حِـرْصٍ عليـهِ ... وخُـذْهُ عـن الـرِّجـالِ بـلا مَـلالِ
ولا تـأخُـذْهُ مِـن صُحُـفٍ فتُـرمَـى ... مـن التصحيـفِ بـالـدَّاءِ العُضَـالِ

وإليك هذا الخبرَ لتستزيدَ منه: المعرفةَ بقيمةِ الإسناد، وبمنزلةِ التلقي بالسَّنَدِ عن الشيوخ عند المتقدمين، وهو خبرٌ عُجَاب.

جاء في ترجمة الإمام الزمخشري (محمود بن عمر)، علَّامةِ العربية وشيخِها في عصره، المولود بخُوَارزم سنة ٤٦٧، والمتوفى بها سنة ٥٣٨ عن ٧١ سنة، أنه قصَدَ ـ للتحمُّل والرواية ـ الإمامَ أبا منصور الجَوَاليقي البغداديَّ (موهوبَ بنَ أحمد)، عالمَ الأدبِ واللغة، وأَحَدَ مفاخِرِ بغداد في زمانه، المولودَ بها سنة ٤٦٦، والمتوفى بها سنة ٥٤٠ عن ٧٤ سنة رحمه اللَّه تعالى.

قصَدَه ليَقرأَ عليه، ويَتحمَّلَ منه، ويَستجيزَ الروايةَ عنه، إذْ لم يكن لدى الزمخشري على غزيرِ علمِهِ لقاءٌ للشيوخِ ولا روايةٌ بالإسناد، وكان ذلك في سنة ٥٣٣ أي قبلَ وفاةِ الزمخشري بخمسِ سنوات، وهو إذْ ذاك في السادسةِ والستين من العُمُر.

قال القاضي ابنُ خَلِّكان في كتابه «الوَفَيَات»[3]، في ترجمة الإمام أبي اليُمْن

---

(١) من «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ١٦٣.
(٢) ٣: ٣١٠.
(٣) ١: ١٩٦.

الكِنْدِي[1]، (زيد بن الحَسَن) الأديبِ المُقرِىء النَّحْوِي البغدادي الدمشقي، المعمَّر، المولودِ في بغداد سنة ٥٢٠، والمتوفى بدمشق سنة ٦١٣، عن ٩٣ سنة رحمه اللَّه تعالى، قال:

«ونُقِلَ من خَطِّه أي خَطِّ أبـي اليُمْن: كان الزمخشريُّ أعلمَ فضلاءِ العَجَم بالعربية في زمانه، وأكثَرَهم اكتساباً واطِّلاعاً على كتبها، وبه خُتِمَ فُضَلاؤهم، وكان متحقِّقاً بالاعتزال، قَدِمَ علينا بغدادَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وخمس مئة، ورأيتُهُ عند شيخنا أبـي منصور الجَوَاليقي مَرَّتين قارئاً عليه بعضَ كتبِ اللغةِ من فَوَاتحها، ومستجيزاً لها، لأنه لم يكن له ـ على ما عنده من العلم ـ لِقاءٌ ولا رواية، عَفَا اللَّه عنه وعنَّا». انتهى[2].

وكان الزمخشري قبلَ هذا التاريخ بسنين طويلة إماماً تُضرَبُ إليه أكبادُ الإبل إلى خُوارِزْم، وتُحَطُّ بِفِنَائِه رِحَالُ الرِّجَال، وتُحدَى باسمِهِ مَطَايا الآمال، وما دَخَل بلداً إلا اجتمعوا عليه، وتتلمَذُوا له، واستفادوا منه، وكان يقال له: علاَّمَةُ الأدب، ونَسَّابَةُ العرب، فما نقَصَهُ وهو بهذه المكانةِ السامية، أن يَستزيد لفضائلهِ شَرَفَ التلقي، بالرواية

---

(١) هكذا الصواب في كنيته: (أبو اليُمْن)، بضم الياء وسكون الميم بعدها. وقد وقع محرَّفاً تحريفاً غريباً! في المقدمة التي كتبها ثلاثة من الأفاضلِ أركانِ العلم بالعربية لكتاب «الحُجَّة في عِلَل القراءات السَّبْع» لأبـي علي الفارسي، المطبوع بالقاهرة سنة ١٣٨٥، فقد كتبوه فيها وكرَّروه في ص ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ بلفظ (أبو اليمين) هكذا! بياءٍ قبلَ الميم وياءٍ بعدَها! وهو تحريفٌ فاحش عجيب! يُتعجَّبُ كيف سَرَى على المحقِّقين الثلاثة! مع رجوعِهم لترجمةِ أبـي اليُمْن، وكيف سَرَى أيضاً على الحُجَّةِ المحقِّق مُراجعَ الكتاب معهم! فاقتَضَى التنبيهَ إليه.

هذا، وقد وقع نحوُ هذا التحريف في «هَدْي الساري» للحافظ ابن حجر في طبعتيه: البولاقية ص ٤٨١ والمنيرية ٢: ١٩٥، في ترجمة البخاري في (ذكر سيرته وشمائله)، فجاء بلفظ (أبـي اليمان الكِنْدي)، وصوابه أبو اليُمْن، بضم الياء كما جاء مشكولاً في النسخةِ المخطوطةِ المقروءة على الحافظ ابن حجر، وعليها خطُّه، المحفوظةِ في (مكتبة الرياض السعودية) في ص ٦٠٣ منها.

(٢) ذَكَر هذا الخبرَ الوزيرُ جمالُ الدين القِفْطي، في كتابه «إنباه الرواة على أنباه النحاة» ٣: ٢٧٠، في ترجمة الزمخشري. ووقع فيه هناك من تصرُّف محقِّق الكتاب وترجيحِهِ الخاطىء! ـ إذْ رَجَّح وأثبَتَ في نَصّ الكتاب لفظةَ (قلتُ) بدلاً من لفظةِ (قالَ) التي جاءَتْ في الأصل ـ مَا جعَلَ الرائيَ والحاضِرَ والراويَ لهذا الخبرِ هو: القِفْطِيَّ مؤلِّفَ «إنباه الرواة»! في حين أنَّ الرائيَ والراويَ والمُشاهِدَ له هو: أبو اليُمْن الكِنْديُّ المذكور، لأن القِفْطِيَّ وُلِدَ سنة ٥٦٨، أي بعدَ وفاةِ الزمخشري بثلاثين سنة، فكيف يَراهُ ويلتقي به وهو بعدُ لم يُولَد؟!.

والإسناد، وما كَبُرَ عليه أن يَجلِسَ جِلْسةَ الطالب المستفيد، ويستزيدَ بطريقِ التحمُّلِ والسَّمَاعِ المُسْنَدِ ما يَستزيد. وذاك شاهدٌ رفيعٌ من مثلِه بأنَّ التلقِّيَ بالإسنادِ وِسَامٌ عظيم.

قال الإمام ابنُ الجوزي رحمه اللّه تعالى، في فاتحة كتابه اللطيف: «الحثُّ على حفظِ العلم وذكرُ كبارِ الحُفَّاظ»[1]، مشيراً إلى مَزِيَّةٍ ما خُصَّتْ به هذه الأُمَّةُ المحمدية:

«أما بعدُ فإن اللّه عز وجل خَصَّ أُمَّتَنا بحفظِ القرآنِ والعِلم، وقد كان مَنْ قبلَنا يقرأون كتبَهم من الصُّحُف، ولا يَقدِرُون على الحفظ، فلما جاء عُزَيْرٌ فقرأ التوراة من حفظِهِ قالوا: هذا ابنُ اللّه.

فكيف نَقُومُ ـ نحن معشر المسلمين ـ بشُكْرِ مَنْ خَوَّلَنا أنَّ ابنَ سَبْع سنين مِنَّا يَقرأُ القرآنَ عن ظَهْرِ قلب.

ثم ليس في الأُمَم ممن يَنقُلُ عن نبيِّهِ أقوالَهُ وأفعالَهُ على وَجْهٍ يَحصُلُ به الثقةُ إلا نحن، فإنه يَروي الحديثَ مِنَّا خالِفٌ عن سالِف، ويَنظرُون في ثِقةِ الراوي إلى أن يَصِلَ الأمرُ إلى رسولِ اللّه. وسائرُ الأمم يَرْوُونَ ما يذكرونه عن صَحِيفةٍ، لا يُدرَى من كَتَبها، ولا يُعرَفُ من نَقلَها.

وهذه المِنحةُ العظيمةُ نفتقِرُ إلى حِفظِها، وحِفظُها بدوامِ الدراسةِ ليَبقَى المحفوظُ، وقد كان خَلْقٌ كثيرٌ من سَلَفِنا يَحفظون الكثيرَ مِن الأمر ـ كذا، وصوابه: من العِلمِ ـ، فآل الأمرُ إلى أقوامٍ يَفِرُّون من الإعادةِ مَيْلاً إلى الكَسَل، فإذا احتاج أحدُهم إلى محفوظٍ لم يَقدِر عليه!»[2]. انتهى.

---

(١) ص ٢٣.

(٢) قال الحافظ الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٣٠: «قال مروانُ بنُ محمد: ثلاثةٌ ليس لصاحبِ الحديثِ عنها غِنى: الحِفظُ، والصدقُ، وصِحَّةُ الكُتُب، فإن أخطأَتْهُ واحدة وكانت فيه ثِنتانِ لم يَضُرَّه: إن أخطأ الحفظ، ورَجَعَ إلى صِدقٍ وصِحَّةِ كتبٍ لم يَضرَّه. وقال أيضاً: طالَ الإسنادُ وسيَرجِعُ الناسُ إلى الكُتُب». انتهى.

وقد رَسَم الإمامُ ابنُ الجوزي طريقةَ إحكام الحِفظِ وإتقانِهِ في كتابه المذكور، فقال فيه ص ٣٥: «البابُ الرابع في بيان طَريقِ إحكام المحفوظ: الطريقُ في إحكامه: كثرةُ الإعادة، والناسُ يتفاوتون في ذلك، فمنهم من يَثبُتُ معه المحفوظُ مع قلةِ التكرار، ومنهم من لا يَحفظُ إلا بعدَ التكرارِ الكثير.

فينبغي للإنسان أن يُعيد بعدَ الحفظ، ليَثبُتَ معه المحفوظ، وقد قال النبي ﷺ: «تعاهَدُوا القرآن، =

إنَّ علماءنا المتقدمين ـ رضي اللَّه عنهم ـ نَقَلوا لنا هذا الدِّينَ وعلومَه بضبطٍ وإتقانٍ يضاهي ضبطَ الآلات المسجِّلةِ اليوم، وأدَّوْا الأمانةَ العلميةَ لمن بعدهم خيرَ أداء، فرحماتُ اللَّه عليهم ورضوانُه العظيم[1].

= فإنه أشَدُّ تَفصِّياً من صُدُور الرجال من النَّعَم من عُقُلِها» ـ رواه البخاري ومسلم ـ.
وكان أبو إسحاق الشيرازي يُعيدُ الدرسَ مِئةَ مرَّة، وكان إلْكِيَا ـ الهَرَّاسِيّ ـ يُعيدُ سبعين مرَّة. وقال لنا الحَسَنُ بنُ أبي بكر النيسابوري الفقيهُ: لا يَحصُل الحفظُ إلا حتى يُعادَ خمسين مرة. وَحَكَى لنا الحسَنُ أن فقيهاً أعاد الدرسَ في بيته مِراراً كثيرة، فقالَتْ له عجوزٌ في بيتِه: قد واللَّه حَفظتُهُ أنا، فقال: أَعِيدِيه فأعادَتْهُ، فلما كان بعدَ أيام قال: يا عجوز، أَعِيدي ذلك الدرسَ، فقالت: ما أحفَظُهُ، قال: أنا أكرِّرُ هذا الحِفظَ لئلا يُصيبَني ما أصابَكِ». انتهى.
وانظر طائفةً ممن كان على هذه الهِمَّةِ العلياء، من نُبَغاءِ العلماء، في كتابي «صَفَحات من صبر العلماء على شدائدِ العلم والتحصيل»، في الخبر ١٩٤ وما علَّقتُه عليه.

(١) هذا، ووقفتُ بعد فراغي من هذه الرسالة على مقالٍ ماتع جامع للعلاّمة الأستاذ الدكتور صالح أحمد العلي رئيس المجمع العلمي العراقي، بعنوان (الرِّوَايَةُ وَالأسانيدُ وأثرُهما في تطور الحركةِ الفكرية في صَدْرِ الإسلام)، نَشَرَهُ في مجلة المجمع العلمي العراقي، في المجلد ٣١ في العدد ١ عددِ صفَر سنة ١٤٠٠ كانون الثاني ١٩٨٠، في ٢١ صفحة من ص ١١ ـ ٣٣، فأحيل القارىء الباحث إلى الوقوف عليه، ففيه لمحات طيبة في موضوع الإسناد والرواية.

منهج التحقيق

إن الهدف الأساسي من التحقيق هو أن نقدم للقارىء والباحث النص بشكل صحيح، وأن نسهل عليهما الاستفادة منه بشكل أسرع وأفضل بإذن اللَّه تعالى، ويتلخص المنهج والخطة بما يلي:

١ ـ قمنا بتقديم نبذة عن تاريخ تدوين الحديث الشريفة حفظها اللَّه تعالى.

٢ ـ قدمنا نبذة عن الإسناد مقتبس من كتاب الإسناد في الدين للعلّامة عبد الفتاح أبو غدة حفظه اللَّه.

٣ ـ قدمنا الكتاب بدراسة عن حياة الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح رحمه اللَّه تعالى.

٤ ـ قدمنا الكتاب أيضاً بدراسة عن حياة الإمام النووي شارح الصحيح رحمه اللَّه تعالى.

٥ ـ اعتنينا بنص متن صحيح مسلم، فقمنا بمقابلة النسخة المطبوعة على النسخة الخطية.

٦ ـ وضعنا للنص علامات ترقيم ليظهر بشكله الصحيح.

٧ ـ ميزنا الآيات القرآنية الكريمة بوضعها ضمن قوسين مزهرين هكذا ﴿...﴾.

٨ ـ ميزنا الأحاديث النبوية الشريفة بقوسين هكذا «...» وبخط أسود واضح لنميزه عن غيره من الأقوال.

٩ ـ اعتمدنا على الحاصرتين هكذا [. . .] لضبط الخطأ الموجود في المخطوطة وتصحيحه إما من الطبوع المعتمد أو من غيره، ولا يستقيم المعنى بدونها أو يتغير.

١٠ ـ اعتمدنا الحاصرتين هكذا / . . ./ لبيان الزيادة من المطبوعة.

١١ ـ كل ما خلا عن هاتين الحاصرتين المتقدمتين وكانت مرقمة، فهذه الأرقام لبيان اختلاف النصوص بين النسخ، ولإصلاح التحريف والتصحيف وإثبات الصواب مع الإشارة إلى هذا الأمر في الهامش.

١٢ ـ جعلنا الأرقام الحواشي المتعلقة بالمتن أرقاماً أجنبية لنميزها عن أرقام حواشي الشرح التي جعلت بالعربية.

١٣ ـ رقمنا الأحاديث ترقيماً تسلسلياً من أول الكتاب لآخره.

١٤ ـ رقمنا الأحاديث حسب ترقيم المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف، وهو الرقم الذي يلي الرقم المتسلسل مباشرة مثلاً: ٢٣٥ ـ ٤١/ . . .

١٥ ـ رقمنا الأحاديث حسب ترقيم تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، وهو الرقم الذي يلي رقم المعجم مباشرة مثلاً: ٢٣٥ ـ . . ./ ١٥.

١٦ ـ رقمنا الأبواب ترقيماً حسب ترقيم المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف. ٥٥/ . . .

١٧ ـ رقمنا الأبواب ترقيماً حسب ترقيم تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف . . ./٦١.

١٨ ـ رقمنا الكتب ترقيماً حسب ترقيم المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف.

١٩ ـ رقمنا الكتب ترقيماً حسب ترقيم تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

٢٠ ـ رقم الأحاديث في المعجم هو رقم الحديث ضمن الكتاب مثلاً: الحديث رقم ١٤ من كتاب الفتن.

أما بالنسبة إلى رقم الأحاديث في التحفة فهو رقم الحديث ضمن الباب مثلاً: الحديث رقم ١ من باب رقم ٤ من كتاب الفتن.

٢١ ـ خرّجنا الآيات القرآنية الكريمة.

٢٢ ـ خرّجنا الأحاديث النبوية الشريفة تخريجاً علمياً من الكتب الستة البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه ـ معتمدين على أسانيد الصحابة الذين اتفقوا على رواية الحديث حسب طريقة تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف دون الالتفات إلى لفظ الحديث، وهذا بخلاف المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، حيث تخريج الحديث حسب لفظه دون الالتفات إلى أسانيد الصحابة رضون اللّه عليهم.

٢٣ ـ وضعنا على هامش صفحات الشرح أرقام صفحات الطبعة الأولى للكتاب ليتسنّى للقارىء الاستفادة من الطبعتين بهذا الشكل (٥/ ١١٥).

٢٤ ـ وضعنا على هامش صفحات متن مسلم أرقام صفحات المخطوطة بهذا الشكل. ج ١ / ١٥ أ

٢٥ ـ وضعنا في أعلى الصفحات ترويسنات تساعد الباحث والقارىء في الرجوع إلى الكتاب لنيل مطلبه بالسرعة المطلوبة حسب ترقيم المعجم المفهرس وكتاب تحفة الأشراف.

٢٦ ـ وضعنا فهارس علمية فنية شاملة تساعد القارىء والباحث على استخراج مسألته من الكتاب بسهولة، وهي تتألف مما يلي:

أ ـ فهرس للآيات الكريمة.

ب ـ فهرس المسانيد.

ج ـ فهرس لأسماء الأعلام والرواة في الصحيح.

د ـ فهرس للكتب.

هـ ـ فهرس للأبواب.

و ـ فهرس لأطراف الأحاديث والأثر.

وصف النسخة الخطية لكتاب صحيح مسلم

الحمد للَّه الذي هيأ لنا قبل الشروع بتحقيق الكتاب نسخة خطية لصحيح مسلم محفوظة في المكتبة الظاهرية بمدينة دمشق حفظها اللَّه تعالى تحت رقم: ٧٧٠ ـ ٧٧١ ـ ٧٧٢ ـ ٧٧٣ ـ ٧٧٤ ـ ٧٧٥ ـ ٧٧٦ ـ ٧٧٧ ـ ٧٧٨ ـ ٧٧٩ ـ ٧٨٠ ـ ٧٨١ ـ ٧٨٢ ـ ٧٨٣ ـ ٧٨٤ ـ ٧٨٥ ـ ٧٨٦ ـ ٧٨٧ ـ ٧٨٨ ـ ٧٨٩ ـ ٧٩٠ ـ ٧٩١ ـ ٧٩٢ ـ ٧٩٣ ـ ٧٩٤ ـ ٧٩٥ ـ ٧٩٦ ـ ٧٩٧ ـ ٧٩٨ ـ ٧٩٩ ـ.

وهذه نسخة كاملة تنقسم إلى قسمين، الأول منها كتب بخط مقروء مضبوط بالحركات وواضح جداً وقد قوبلت على أصلها، والقسم الثاني منها كتب بخط مقروء أيضاً ولكنه نسخ بخط رديء قليلاً، مقابل على أصلها أيضاً.

١ ـ وردت الألف المقصورة بشكل الياء فوضع تحتها نقطتين فحذفت النقطتين لسلامة النص.

٢ ـ ذكر في المخطوطة ابن المثنى مرة بأل التعريف ومرة ذكر بدون أل التعريف فجعلناها كلها محلاة بأل التعريف.

٣ ـ كلمة (رضي اللَّه عنه) أثبتناها دون الإشارة إلى أنها ليست موجودة في المطبوعة.

٤ ـ كلمة (رحمه اللَّه تعالى) أثبتناها أيضاً دون الإشارة إلى ذلك.

٥ ـ الهمزة المكسورة كانت في المخطوطة ياءً فأثبتناها بالهمزة التي على نبرة مثل: عايشة جعلناها هكذا حسب الأول (عائشة).

٦ ـ كلمة (سبحانه) و (تعالى) أثبتناها في بعض المواضع دون الإشارة إلى ذلك أيضاً.

٧ ـ كلمة (ابن) كتبت في المخطوطة ـ بين الاسمين العلمين ـ بإثبات الألف وهذا خطأ، والصحيح أنها لا تثبت إذا كانت بين اسمين علمين على أن يكون الثاني أباً للأول فصححناها كلها إلا في كلمة (عيسى ابن اللّه) و (العزيز ابن اللّه) كما قالوا، تعالى اللّه عن هذا علواً كبيراً؛ لأن الثاني ليس أباً للأول وهذا مستحيل على اللّه تعالى فتبارك الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك.

٨ ـ اقتصر الناسخ على الرمز في بعض ألفاظ التحمل فكتب (ثنا) بدل من (حدثنا) وكتب (أنا) بدل من (أخبرنا) فأبدلنا هذه الرموز بأصلها.

٩ ـ بعض الأجزاء كانت تقريباً بلا نقط فأثبتناها بالشكل المطلوب والصحيح ليظهر النص صحيحاً.

١٠ ـ إن الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كتبت في المخطوطة بهذا الشكل (صلّى اللّه عليه وسلّم) فأثبتناها بهذا الشكل (ﷺ).

١١ ـ أثبتنا الهمزات في الكلمات التي وردت في المخطوطة غير مهمزة.

١٢ ـ ورد في آخر كل جزء نهايته ثم عنوان الباب المتعلق بالجزء الذي يليه خاتماً قوله بـ (إن شاء اللّه تعالى والحمد للّه) وحده وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلام نسخه من فضل اللّه وعونه أقل عباده أحمد بن محمد بن أحمد الزهري الموقع الحنفي عامله اللّه بلطفه الخفي برسم الشيخ زين الدين عبد الرحمٰن بن المرحوم الشيخ بهاء الدين أحمد الحجري الشافعي عفا اللّه عنهما وعن كاتبه وعن قارئه وعن جميع المسلمين آمين.

١٣ ـ وقع في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف اختلاف في الترقيم واضطررنا إلى تصحيحهما في النسخة التي نعمل فيها فإنك قد تجد رقماً في نسختنا لحديث في صحيح مسلم مرقماً حسب التحفة ولكنه مخالف للتحفة فهذا وأمثاله عائد إلى خطأ في الترقيم في تحفة الأشراف وهذا ما جعلنا نستدرك الخطأ مثال على ذلك:

كتاب: الصيد (٢٢)، باب: (٣)، حديث رقم (٥)، كتاب الصيد (٣: ٥) عن زهير بن حرب، و (٣: ٥) عن أبي الطاهر.

بينما رقمهما في التحفة هكذا: كتاب الصيد (٣: ٤) عن زهير بن حرب و (٣: ٤) عن أبـي الطاهر ـ ثم يلي هذان الترقيمان (٣: ٤) حديث أبـي الطاهر تحت رقم (٣: ٦) ـ وهو خطأ والأصل أن يكونا كما أثبتناهما (٣: ٥) وكذلك ٢٢/١٢: ٢ وكذلك ٢٤/٥: ١٦، ١٧، و ١٥.

وغيرهم كثير ولكننا استدركنا هذا الخطأ في نسختنا (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) وكذلك استدركناه في نسخة صحيح مسلم والله أعلم للصواب.

١٤ ـ وقع بين يديَّ كتابُ: علل الأحاديث في الصحيح لمسلم بن الحجاج للإمام، تأليف الإمام. . .

ووجد في آخر المخطوطة خمسة أحاديث منسوبة لصحيح مسلم وهي غير موجودة فيه، وأحببت أن أذكرهم في هذا الموضع لأمانة ما قرأت وهم:

الأول: حديث غلام خليل، عن قرة بن حبيب، حدثنا شعبة، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل».

الثاني: حديث أبـي برزة: «أغرب الأذى عن طريق المسلمين».

الثالث: حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس: «أوصى الله تعالى إلى محمد ﷺ: إني قتلت بيحيـى بن زكريا سبعين. . .».

الرابع: حديث: «داووا مرضاكم. . .».

الخامس: حديث محمد بن المنكدر، عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الدين متين. . .».

١٥ ـ جاء في الوجه الأول من المخطوطة ما نصه:

ملك هذه النسخة مع بقية أجزائها وعدتها ثلاثون جزءاً العبد الفقير حامد العماوي عفي عنه سنة ١١٤١ فملكه بعده الفقير عبد الرحمٰن العماوي سنة ١١٧٣ غفر له. ثم صار في نوبة العبد الفقير علي بن عبد الرحمٰن العماوي مع ما بعده تتمة الأجزاء الثلاثون. سنة ١١٧٥ غفر له.

وقـف الكتـاب:

وقد وقف هذا الكتاب الشريف الوزير المحترم الحاج محمد باشا والي الشام وأمير

الحج المعظم على طلبة العلم وشَرَط أن لا يخرج من مكانه إلا للمراجعة وذلك في سنة ١١٩٧.

كل هذا جاء في الجزء الأول في الوجه الأول.

١٦ ـ جاء في الوجه الأخير من الجزء الأول من المخطوطة ما نصه:

بلغ الشيخ الإمام الفاضل البارع الكامل زين الدين عمر بن الموقع بلغ إليه به ووصله أسباب الخيرات بسببه قراءةً عليَّ من أول الصحيح وإلى آخر هذا الجزء قراءة متقنة محددة وذلك في مجالس آخرها سابع. . . في سنة ست وستين وتسعمئة وأخبرته رواية جميعه وجميع ما يجوز لي وعليَّ روايته بشرطه المعتبر عند أهل الأمر. قاله وكتبه يونس بن عبد الوهاب بن أحمد. . . الشافعي.

١٧ ـ جاء في الوجه الأخير من الجزء الثلاثين من المخطوطة ما نصه:

ووافق الفراغ من نسخه في يوم الثلاثاء مستهل شهر رمضان المعظم قدره من شهور سنة إحدى وأربعين وثمانمئة على يد أول عباده وأحوجهم إلى رحمة ربه أحمد بن محمد بن أحمد الزهري الحنفي الموقع برسم الشيخ الصالح زين الدين عبد الرحمٰن الجيزيّ وكان كتابته في مدرسة النجيبية بحارة القصر بدمشق المحروسة غفر لكاتبه ولمالكه ولقارئه ولمن نظر فيه ولجميع المسلمين آمين.

النسخ المطبوعة التي اعتمدت في المقابلة:

اعتمدت كتاب صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي الذي طبع سنة ١٩٥٤ م واعتبرته الأصل من المطبوعة للمتن.

وفي بعض الأحيان استأنست بكتاب صحيح مسلم الطبعة التركية المصورة في دار المعرفة وقد رمزت إليها بحرف: أ وبكتاب إرشادالساري حيث طبع في هامشه صحيح مسلم بشرح الإمام النووي الطبعة المصرية المصورة في دار الكتاب العربي ـ وقد رمزت إليها بحرف: ك.

وقابلت الشرح على عدة مطبوعات:

الأولى: طبعة القاهرة المطبوعة سنة ١٩٣٦ م وهي الطبعة الأولى للكتاب واعتبرتها الأصل.

الثانية: طبعة دار الشعب، ورمزت إليها بحرف: ش.

الثالثة: طبعة المطبعة الأميرية ببولاق مصر، سنة ١٣٢٣ هـ، والتي على هامش إرشاد الساري ورمزت إليها بحرف: ك.

قد وقف هذا الكتاب الشريف الوزير المحترم الحاج محمد باشا
والي الشام وامير الحج المعظم على طلبة العلم وشرط ان لا يخرج
من مكانه الا لمراجعة وذلك في سنة ١١٧٢

الجزء الاول من صحيح
مسلم ابن الحجاج
القشيري

رحمه الله
تعالى

آمين

ابو كريب محمد بن العلاء انا ابن ابي زائدة عن
سعد بن طارق حدثني ربعي بن حراش
عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بمثله ٥ وحدثنا يحيى بن ايوب
وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا انا اسمعيل
وهو ابن جعفر عن العلاء عن ابيه عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضلت
على الانبياء بست اعطيت جوامع الكلم ونصرت
بالرعب واحلت لي الغنائم وجعلت لي الارض
طهورا ومسجدا وارسلت الى الخلق كافة
وختم بي النبيون ٥ وحدثني ابو الطاهر وحرملة

الاثيا ثنا المعتمر ح وحدثنا عبيد الله بن سعيد ثنا
يحيى يعني بن سعيد جميعا عن سليمن التيمي بهذا
الاسناد وزاد في حديث المعتمر لا أيم الله لا تصاحبنا
راحلة عليها لعنة من الله او كما قال باب
حدثنا هارون بن سعيد الايلي ثنا ابن وهب اخبرني
سليمان وهو ابن بلال عن العلا بن عبد الرحمن
حدثه عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لصديق ان يكون
لعانا وحدثنيه ابو كريب ثنا خالد بن مخلد عن
محمد بن جعفر عن العلا بن عبد الرحمن بهذا الاسناد
مثله حدثني سويد بن سعيد ثني حفص بن ميسرة

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شا الله تعالى

والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه

محمد وآله وصحبه وسلامه

نسخه من فضل الله وعونه اقل عباده

واحوجهم الى رحمة ربه احمد بن محمد بن احمد

الزهري الموقع بين يدي الشيخ زين الدين

عبد [illegible] ولد الامام [illegible] الله

احمد الحجري [illegible]

عفا الله عنهم

اجمعين

امين

الحمد لله

بلغ السماع [illegible] الامام

العالم [illegible] العلامة زين الدين

عمر [illegible] نفع الله به ووصلتم

[illegible] قراءة على

[illegible] هذا الكتاب

[illegible] مجالس

[illegible] سنة [illegible]

[illegible]

[illegible]

الشيخ عبد الله [illegible]

[illegible] عبد الواحد [illegible]

الجزء الثالث من صحيح
الإمام الحافظ أبي الحسين
مسلم بن الحجاج بن مسلم
القشيري النيسابوري
رحمه الله
ورضي عنه

قد وقف هذا الكتاب الوزير المحترم الحاج أمير
محمد باشا على طلبة العلم وشرط أن
لا يخرج من مكانه إلا للمراجعة وذلك في سنة ١١٩٧

ملك هذا الجزء [illegible] الفقير [illegible] عبد الرحمن العمادي [illegible] سنة ١١٧٣

ثم صار في خزانة الفقير علي بن عبد الرحمن العمادي [illegible] سنة ١١٧٥

الحافظ مسلم رحمه الله تعالى والحمد لله وصلواته

على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه

وحسبنا الله ونعم الوكيل ووافق الفراغ من نسخه

في يوم الثلثا مستهل شهر رمضان المعظم

قدره من شهور سنة احد وعشرين وثمانمية

على يد افقر عباد الله واحوجهم الى رحمة ربه

احمد بن محمد بن احمد الزهري الحنفي الموقع

برسم الشيخ الصالح زين الدين عبد الرحمن الحجري

ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج
رحمه الله تعالى

اسمه وكنيته:

هو الإمام الكبير، الحافظ المجوّد، الحجة الصادق، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن وَرْدِ بن كوشاذ، القشيري النسب، النيسابوري الدار، صاحب «الصحيح» أحد أئمة الحديث، ثقة حافظ إمام مصنف، عالم بالفقه، من أهل خراسان[1].

(1) انظر ترجمته في: الأنساب: ١٠/ ١٥٥ والأعلام الزركلي: ٨/ ١١٧، والبداية والنهاية: ١١/ ٣٣، وتاريخ بغداد: ١٣/ ١٠١، وتاريخ الأدب العربي: ١/ ١٦٠، وتاريخ التراث العربي: ١/ ١/ ٢٦٣ وتاريخ أبي زرعة الدمشقي: وتاريخ واسط: ص ٣٠٤ ـ ٣٠٦ و ٣٢٢، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٨٨، وتذهيب التهذيب: ٤/ ٣٧/ ١، وتهذيب الكمال: ٢٧/ ٤٩٩، وتهذيب التهذيب: ١٠/ ١٢٦، وتهذيب الأسماء والصفات: ٢/ ٨٩، والتقريب: ٢/ ٢٤٥، والجرح والتعديل: ٨/ ١٨٢، وجامع الأصول: ١/ ١٨٧، وخلاصة تذهيب الكمال: ٣٧٥ والدول: ١/ ١١٥ وسير أعلام النبلاء: ١٢/ ٥٥٧، والسابق واللاحق: ٣٦٦، وشذرات الذهب: ٢/ ١٤٤، وصيانة صحيح مسلم: ٥٥، وطبقات الحفاظ: ٢٦٠، وطبقات الحنابلة: ١/ ٣٣٧، والعبر: ١/ ١٩٧، والفهرست لابن النديم: ٢٨٦، والفهرست لابن خير: ٢١٢، والكاشف: ٣/ ١٤٠، واللباب: ٣/ ٣٨، ومرآة الجنان: ٢/ ١٧٤، والمعجم المشتمل: ت ١٠٤٣، ومعجم المؤلفين: ١٢/ ٢٣٢، ومفتاح السعادة: ٢/ ١٣٤، والمنتظم: ٥/ ٣٢، والنجوم الزاهرة: ٣/ ٣٣، وهدية العارفين: ٢/ ٤٣٢، ووفيات الأعيان: ٢/ ٩١، والوافي بالوفيات: ٥/ ١٩٤. وفستنفلد في كتابه عن المؤرخين العرب: **Wüstenfeld Geschichts- 65**، ونولدكه في كتابه تاريخ القرآن: **Nöldeke, Geschichts des Qurans II, 149-150**، وجولد تسهير في كتابه في الدراسات الإسلامية: **Goldziher, Muh. stud. II, 245-246**.

نسبته:

القشيري: بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء[١].

وذكر ابن حزم الأندلسي ولد قشير بن كعب وعد الإمام مسلم بن الحجاج منهم ودار بن قشير بالأندلس: حيان[٢].

وقال القلقشندي: بنو قشير بطن من عامر بن صعصعة من هوازن من العدنانية[٣].

موطنه:

النيسابوري: بفتح النون وسكون الياء وفتح السين المهملة، وسكون الألف، وضم الباء الموحدة وبعدها واو وراء، هذه النسبة إلى نيسابور، وهي أحسن مدن خراسان، وأجمعها للميزات، وإنما قيل لها نيسابور لأن (سابور) لما رآها قال: يصلح أن يكون ها هنا مدينة وكانت قصباً، فأمر بقطع القصب وأن يبني مدينة فقيل نيسابور، والني القصب. والمشهور بهذه النسبة لا يحصون[٤].

مولده:

ولد الإمام مسلم في نيسابور من مدن خراسان سنة أربع ومئتين على الأرجح.

قال ابن خلكان: ولم أر أحداً من الحفاظ يضبط مولده ولا تقدير عمره، وأجمعوا أنه ولد بعد المائتين، وكان شيخنا تقي الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح يذكر مولده وغالب ظني أنه قال: سنة اثنتين ومائتين[٥].

قال الإمام الذهبي: قيل أنه ولد سنة أربع ومئتين[٦].

---

(١) اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٣٧ ـ ٣٨.

(٢) جمهرة أنساب العرب ٢/ ٢٩٠.

(٣) نهاية الإرَبْ في معرفة العرب ص ٣٥٧.

(٤) اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٣٤١.

(٥) وفيات الأعيان ٥/ ١٩٥.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٥٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٨.

قال خلكان: ثم كشفت ما قاله ابن الصلاح فإذا هو في سنة ست ومائتين، نقل ذلك من كتاب «علماء الأمصار» تصنيف الحاكم أبـي عبد اللّه بني البيع النيسابوري[١].

وقال ابن كثير: وكان مولده في السنة التي توفي فيها الشافعي، وهي سنة أربع ومائتين[٢].

ولم تشر التراجم عن سيرة طفولته ولا عن أسرته.

نشأته:

نشأ الإمام مسلم بن الحجاج رحمه اللّه تعالى غنياً سخياً كما وردت الأخبار عنه فقد صرّح الذهبـي في السير أنه: كان صاحب تجارة، وكان محسن نيسابور، وله أملاك وثروة[٣].

وقال الحاكم: كان متجر مسلم خان محمش، ومعاشه من ضياعه بأُستُوَا، رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره. وسمعت أبـي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدث في خان محمش، فكان تام القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه[٤].

ولم تشر التراجم عن سيرة طفولته ولا عن أسرته.

رحالاته في طلب السماع:

قال الإمام الذمبـي: وأول سماعه في سنة ثمان عشرة من يحيـى بن يحيـى التميمي، وحج في سنة عشرين وهو أمرد، فسمع بمكة من القعنبـي، فهو أكبر شيخ له، وسمع بالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة، وأسرع إلى وطنه، ثم ارتحل بعد أعوام قبل الثلاثين[٥].

واعلم أن مسلماً رحمه اللّه أحد الأعلام أئمة هذا الشأن وكبار المبرزين فيه وأهل

---

(١) وفيات الأعيان ٥/ ١٥٩.
(٢) البداية والنهاية ١١/ ٣٤.
(٣) العبر ١/ ٣٧٥.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٧٠، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩٠.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٥٨.

الحفظ والإتقان والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الأزمان، سمع بخرسان يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه وآخرين، وبالري محمد بن مهران، وأبا غسان وآخرين، وبالعراق أحمد بن حنبل وعبداللّه بن مسلمة وآخرين، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب وآخرين، وبمصر عمرو بن سواد، وحرملة بن يحيى وآخرين وخلائق كثيرين[1].

كما أنه قدم بغداد غير مرة فروى عنه أهلها وآخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين[2].

شيوخه:

إبراهيم بن خالد اليَشْكُريّ، وإبراهيم بن دِيْنار التَّمار، وإبراهيم بن زياد سَبَلان، وإبراهيم بن سعيد الجَوْهَريّ، وإبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة، وإبراهيم بن موسىٰ الرَّازيّ، وأحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقيّ، وأحمد بن جعفر المَعْقِريّ، وأحمد بن جَنَاب المِصِّيْصيّ، وأحمد بن جَوَّاس الحَنَفيّ، وأحمد بن الحَسَن بن خِراش، وأحمد بن سعيد بن إبراهيم الرِّباطيّ، وأحمد بن سعيد بن صَخْر الدَّارِميّ، وأحمد بن سِنان القَطَّان، وأحمد بن عبد اللّه بن الكُرديّ، وأحمد بن عبد اللّه بن يونُس، وأحمد بن عبد الرَّحمان بن وَهْب المِصْريّ، وأحمد بن عَبْدة الضَّبيّ، وأحمد بن عثمان بن حَكيم الأَوْديّ، وأبي الجَوْزاء أحمد بن عثمان النَّوْفليّ، وأحمد بن عُمر الوَكِيعيّ، وأحمد بن عِيسىٰ التُّسْتَريّ، وأحمد بن محمد بن حنبل، وأحمد بن المُنذر القَزَّاز، وأحمد بن مَنيع البَغَويّ، وأحمد بن يوسُف السُّلَميّ، وإسحاق بن راهويه، وإسحاق بن عُمر بن سَليط، وإسحاق بن منصور الكَوْسج، وإسحاق بن موسىٰ الأَنْصاريّ، وإسماعيل بن أبي أُوَيس، وإسماعيل بن الخليل الخَزَّاز، وإسماعيل بن سالم الصَّائغ، وأُميَّة بن بِسْطام، وبِشْر بن الحَكم العَبْديّ، وبِشر بن خالد العَسْكَريّ، وبِشْر بن هلال الصَّواف، وجعفر بن حُميد الكُوفيّ، وحاجِب بن الوليد المَنْبِجيّ، وحامِد بن عُمر البَكْراويّ، وحِبَّان بن موسىٰ

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٩١.

(٢) وفيات الأعيان ٥/ ١٩٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢/ ١٤٤.

المَرْوَزِيِّ، وحَجَّاج بن الشَّاعِر، وحَرْمَلة بن يحيىٰ التُّجِيْبِيِّ، والحَسَن بن أحمد بن أبـي شُعيب الحَرَّانيِّ، والحَسَن بن الرَّبيع البُورانيِّ، والحَسَن بن عليّ الخَلَّال، والحَسَن بن عيسىٰ النَّيسابوريِّ، وأبـي عَمَّار الحُسين بن حُرَيْث المَرْوَزِيِّ، والحُسين بن عيسى البِسْطاميِّ، والحَكم بن موسىٰ القَنْطَرِيِّ، وحَمَّاد بن إسماعيل بن عُلَيَّة، وحُمَيد بن مَسْعَدة، وخالد بن خِداش، وخَلَف بن هشام البَزَّار، وداود بن رُشَيْد، وداود بن عَمرو الضَّبيِّ، ورِفاعة بن الهيثم الواسِطيِّ، وزكريا بن يحيىٰ كاتب العُمَريِّ، وأبـي خَيْثَمة زُهير بن حَرْب، وأبـي الخَطَّاب زياد بن يحيىٰ الحَسَّانيِّ، وسُرَيْج بن يونُس، وسعيد بن عَمرو الأَشْعَثيِّ، وسعيد بن محمد الجَرْميِّ، وسعيد بن منصور، وسعيد بن يحيىٰ بن الأَزْهَر الواسِطيِّ، وسعيد بن يحيىٰ بن سعيد الأُمويِّ، وسُلَيمان بن داود الخُتُّليِّ الأَحْوَل، وسَهْل بن عثمان العَسْكريِّ، وسُوَيْد بن سعيد الحَدَثانيِّ، وشُجاع بن مَخْلَد، وشِهاب بن عَبَّاد العَبْديِّ، وشَيْبان بن فَرُّوخ، وصالح بن حاتِم بن وَرْدان، وصالح بن مِسْمار المَرْوَزِيِّ، والصَّلْت بن مسعود الجحدري وعاصم بن النضر الأحول، وعباد بن موسى الختلي، وعَباس بن رِزْمة، وعباس بن عبد العظيم العَنْبَرِيِّ، وعَبَّاس بن الوليد النَّرْسيِّ، وعبد اللَّه بن بَرَّاد الأَشْعَرِيِّ، وعبد اللَّه بن جعفر البَرمكيِّ، وعبد اللَّه بن الصَّباح العَطَّار، وعبد اللَّه بن عامِر بن زُرارة، وعبد اللَّه بن عبد الرَّحمان الدَّارميِّ، وعبد اللَّه بن عُمر بن أَبان القُرَشيِّ، وعبد اللَّه بن عُمر ابن الرُّومي، وعبد اللَّه بن عَوْن الخَرَّاز، وعبد اللَّه بن محمد بن أَسْماء، وعبد اللَّه بن محمد الزُّهْرِيِّ، وعبد اللَّه بن مَسْلَمة القَعْنَبِيِّ، وعبد اللَّه بن مُطِيع النَّيسابوريِّ، وعبد اللَّه بن هاشِم الطُّوسِيِّ، وعبد الجَبار بن العلاء العَطَّار، وعبد الحميد بن بَيان السُّكَّرِيِّ، وعبد الرَّحمان بن بِشْر بن الحكم العَبْديِّ، وعبد الرَّحمان بن بكر بن الرَّبيع بن مُسْلم القُرشيِّ، وعبد الرَّحمان بن سَلَّام الجُمَحِيِّ، وعبد الملك بن شُعَيْب بن اللَّيْث بن سَعْد، وعبد الوارِث بن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، وعَبْد بن حُميد، وعُبيد اللَّه بن عُمر القَوارِيريِّ، وعُبيد اللَّه بن محمد بن يزيد بن خُنَيْس المَكيِّ، وعُبيد اللَّه بن معاذ العَنْبَرِيِّ، وعُبيد بن يَعِيش المَحامِليِّ، وعُثمان بن محمد بن أبـي شَيْبة، وعُقْبة بن مُكرم العَمِّيِّ، وعليّ بن حُجْر السَّعْديِّ، وأبـي الشَّعْثاء عليّ بن الحَسَن بن سُلَيْمان الحَضْرَميِّ، وعليّ بن حَكيم الأَوْديِّ، وعليّ بن خَشْرَم المَرْوَزِيِّ، وعليّ بن نصر بن عليّ الجَهْضَميِّ، وعُمر بن حفص بن غِياث، وعَمرو بن حَمَّاد بن طَلْحة القَنَّاد، وعَمرو بن زُرارة النَّيسابوريِّ، وعَمرو بن سَواد العامريِّ، وعَمرو بن عليّ

الصَّيْرَفيِّ، وعَمرو بن محمد النَّاقد، وعَوْن بن سَلَّام الهاشِمِيِّ، وعيسىٰ بن حَمَّاد زُغْبة، والفَضْل بن سَهْل الأَعْرَج، والقاسِم بن زكريا بن دِيْنار الكُوفيِّ، وقُتَيْبة بن سعيد، وقَطَن بن نُسَيْر الغُبَرِيِّ، ومجاهد بن موسىٰ، ومُحرز بن عَوْن الهلاليِّ، ومحمد بن أحمد بن أبـي خَلَف، ومحمد بن إسحاق الصَّاغانيِّ، ومحمد بن إسحاق المُسَيَّبِـيِّ، ومحمد بن بَشَّار بُنْدار، ومحمد بن بَكَّار بن الرَّيان، ومحمد بن بَكَّار بن الزُّبير العَيْشيِّ، ومحمد بن أبـي بكر المُقَدَّميِّ، ومحمد بن جعفر الوَركانيِّ، ومحمد بن حاتِم بن مَيْمون السَّمِين، ومحمد بن أبـي بكر المُقَدميِّ، ومحمد بن جعفر الوَرْكانيِّ، ومحمد بن حاتِم بن مَيمون السَّمين، ومحمد بن حَرْب النَّشَائيِّ، ومحمد بن رافع النَّيْسابوريِّ، ومحمد بن رُمْح المِصْريِّ، ومحمد بن سَلَمة المُراديِّ، ومحمد بن سَهْل بن عَسكر التَّمِيْميِّ، ومحمد بن الصَّبّاح الدُّولابـيِّ، ومحمد بن طَريف البَجَليِّ، ومحمد بن عَبَّاد المَكيِّ، ومحمد بن عبد اللّٰه بن قُهْزاذ المَرْوَزيِّ، ومحمد بن عبد اللّٰه بن نُمير، ومحمد بن عبد اللّٰه الرُّزِّيِّ، ومحمد بن عبد الأَعلىٰ الصَّنْعانـيِّ، ومحمد بن عبد الرَّحمان بن سَهْم الأَنطاكيِّ، ومحمد بن عبد الملك بن أبـي الشَّوارب، ومحمد بن عُبيد بن حِساب، ومحمد بن عَمرو زُنَيْج الرَّازيِّ، ومحمد بن عَمرو بن عَبَّاد بن جَبَلة بن أبـي رَوَّاد، وأبـي كُرَيْب محمد بن العَلاء، ومحمد بن الفَرَج مولىٰ بني هاشم، ومحمد بن قُدامة البُخاريِّ، وأبـي موسىٰ محمد بن المثنىٰ، ومحمد بن مَرْزوق الباهِليِّ، ومحمد بن مِسْكين اليَماميِّ، ومحمد بن معاذ بن عباد العنبري، ومحمد بن معمر النجراني، ومحمد بن مِنْهال الضَّرير، ومحمد بن مِهْران الرَّازيِّ، ومحمد بن النَّضْر بن مُساور المَرْوَزيِّ، ومحمد بن الوليد البُسْريِّ، ومحمد بن يحيىٰ بن أبـي حَزْم القُطَعيِّ، وأبـي عليّ محمد بن يحيىٰ بن عبد العزيز المَرْوَزيِّ الصَّائغ، ومحمد بن يحيىٰ بن أبـي عُمر العَدَنيِّ، ومحمود بن غَيْلان المَروزيِّ، ومَخْلَد بن خالد الشَّعِيريِّ، ومِنْجاب بن الحارث التَّمِيميِّ، ومنصور بن أبـي مُزاحم، وموسىٰ بن قُرَيش البُخاريِّ، ونَصْر بن عليّ الجَهْضَميِّ، وهارون بن سعيد الأَيْليِّ، وهارون بن عبد اللّٰه الحَمَّال، وهارون بن مَعْروف، وهُدْبة بن خالد الأَزْديِّ، وهُرَيْم بن عبد الأَعْلىٰ الأَسَديِّ، وهَنَّاد بن السَّريّ، والهيثم بن خارجة، وواصِل بن عبد الأَعْلىٰ الأَسَديِّ، وأبـي هَمَّام الوليد بن شُجاع السَّكُونيِّ، ووَهْب بن بَقيَّة الواسِطيِّ، ويحيىٰ بن أيوب المَقابِريِّ، ويحيى بن بِشر

الحَرِيرِيِّ، ويحيى بن حَبيب بن عَرَبيّ، ويحيى بن محمد بن مُعاوية اللؤلؤيِّ، ويحيىٰ بن مَعِين، ويحيىٰ بن يحيىٰ النَّيسابوريِّ (ت)، ويعقوب بن إبراهيم الدَّوْرقيِّ، ويوسُف بن حَمَّاد المَعْنيِّ، ويوسُف بن عيسىٰ المَرْوَزيِّ، ويوسُف بن يعقوب الصَّفار، ويونُس بن عبد الأَعْلىٰ الصَّدَفيِّ، وأبي الأَحْوَص البَغَويِّ، وأبي أيوب الغَيْلانيِّ، وأبي بكر بن خَلَّاد الباهِليِّ، وأبي بكر بن أبي شَيْبة، وأبي بكر بن نافِع، وأبي بكر بن أبي النَّضر، وأبي بكر الأَعْيَن، وأبي داود السِّنْجيِّ، وأبي داود المُباركيِّ، وأبي الرَّبيع الزَّهْرانيِّ، وأبي زُرْعة الرَّازيِّ، وأبي سعيد الأَشَجّ، وأبي الطَّاهِر بن السَّرح المِصريِّ، وأبي غَسَّان المِسْمَعيِّ، وأبي قُدامة السَّرخسِيِّ، وأبي كامل الجَحْدَريِّ، وأبي مُصعب الزُّهْريِّ، وأبي مَعْمَر الهُذليِّ القَطِيعيِّ، وأبي مَعْن الرَّقاشيِّ، وأبي نَصْر التَّمار[1].

صلته بشيخه الإمام البخاري:

لما ورد الإمام البخاري نيسابور (كان أبو حاتم وأبو زرعة يجلسان إليه يسمعان ما يقول، ولم يكن مسلم يبلغه)[2]، ولكن في آخر أمره لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه[3].

قال الخطيب: إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه.

وقال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء.

وقال أحمد حمدون القصار: رأيت مسلم بن الحجاج جاء إلى البخاري فقبل بين عينيه وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، ويا سيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، ثم سأله عن حديث كفارة المجلس فذكر له علته فلما فرغ قال مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مِثلك[4].

وقد كان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن حيى

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٧/ ٤٩٩.

(٢) البداية والنهاية ١١/ ٢٦، وتاريخ بغداد ٢/ ٣٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٦.

(٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٩٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، البداية ١١/ ٣٤.

(٤) تاريخ بغداد: ١٣/ ١٠٢، البداية والنهاية: ١١/ ٢٦.

الذهلي بسببه[١].

قال أبو عبد اللّه محمد بن يعقوب الحافظ: لما استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم من الاختلاف إليه، فلما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري ما وقع في مسألة اللفظ فنادى عليه، ومنع الناس من الاختلاف إليه، حتى هجر وخرج من نيسابور في تلك المحنة، وقطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلف عن زيارته[٢]. حتى أن الذهلي قال يوماً لأهل مجلسه وفيهم مسلم بن الحجاج: ألا من كان يقول بقول البخاري في مسألة لفظ بالقرآن فليعتزل مجلسنا. فنهض مسلم من فوره إلى منزله، وجمع ما كان سمعه من الذهلي جميعه، وأرسله إليه وترك الرواية عن الذهلي بالكلية، فلم يرو عنه شيئاً لا في صحيحه ولا في غيره، واستحكمت الوحشة بينهما[٣].

تـلامـيـذه:

التِّرمذيُّ حديثاً واحداً، وإبراهيم بن إسحاق الصَّيْرفيُّ، وإبراهيم بن أبـي طالب وإبراهيم بن محمد بن حمزة، وإبراهيم بن محمد بن سُفيان الفَقيه، وأبو حامِد أحمد بن حَمدون بن رُسْتم الأَعْمَشيُّ، وأبو الفَضْل أحمد بن سَلَمة الحافِظ، وأبو حامد أحمد بن عليّ بـن الحَسَـن بـن حسنويـه المُقـرىء، وأبـو عَمـرو أحمـد بـن المُبـارك المُستَمليُّ، وأبو حامِد أحمد بن محمد بن الحَسَن بن الشَّرقي، وأبو عَمرو أحمد بن نَصْر الخفاف الحافظ، وأبو سعيد حاتِم بن أحمد بن محمود الكِنْديُّ البُخاريُّ، والحُسين بن محمد بن زياد القَبَّانيُّ، وأبو يحيـىٰ زكريا بن داود الخَفّاف، وسعيد بن عَمرو البَرْذَعيُّ الحافظ، وصالح بن محمد البغداديُّ الحافظ، وأبو محمد عبد اللّه بن أحمد بن عبد السَّلام الخفاف النَّيْسابوريُّ، وأبو محمد عبد اللّه بن محمد بن الحَسَن ابن الشَّرقي، وأبو عليّ عبد اللّه بن محمد بن عليّ البَلْخيُّ الحافظ، وعبد اللّه بن يحيـىٰ السَّرخسيُّ القاضي، وعبد الرَّحمان بن أبـي حاتِم الرَّازيُّ، وعليّ بن إسماعيل الصَّفار، وعليّ بن الحَسَن بن أبـي عيسىٰ الهلاليُّ وهو أكبر منه، وعليّ بن الحُسين بن الجُنَيْد الرَّازيُّ، والفَضْل بن

(١) تاريخ بغداد: ١٣/ ١٠٢ والبداية والنهاية: ١١/ ٣٤.
(٢) سير أعلام النبلاء ٥٦٦/١٢، تذكرة الحفاظ ٥٨٩/٢، تاريخ بغداد ١٠١/١٣، وفيات الأعيان ١٩٤/٥.
(٣) البداية والنهاية ١١/ ٣٤، تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٣.

محمد بن عليّ البَلْخيُّ، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمة، ومحمد بن إسحاق الثَّقَفيُّ السَّراج، وأبو أحمد محمد بن عبد الوهّاب العَبْديُّ الفَرَّاء وهو أكبر منه، ومحمد بن عَبْد بن حُمَيد، ومحمد بن مَخْلَد الدُّوريُّ العَطَّار، وأبو بكر محمد بن النَّضْر بن سَلَمة بن الجارود الجارُوديُّ، وأبو حاتِم مكيّ بن عَبْدان التَّميميُّ، وأبو محمد نَصْر بن أحمد بن نَصْر الحافظ المعروف بنصرك، ويحيىٰ بن محمد بن صاعِد، وأبو عَوَانة الإسفرايِنيُّ[١] .

مكانته وثناء العلماء عليه:

أجمع العلماء على جلالته وإمامته وعلو مرتبته وحذقه في هذه الصنعة وتقدمه فيها وتضلعه منها ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وورعه وحذقه وقعوده في علوم الحديث واضطلاعه منها وتفننه فيها كتابه الصحيح[٢] .

قال الحاكم: سمعت أبا عبد الرحمٰن السلمي يقول: رأيت شيخاً حسن الوجه والثياب وعليه رداء حسن، وعمامة قد أرخاها بين كتفيه. فقيل: هذا مسلم فتقدم أصحاب السلطان، فقالوا قد أمر أمير المؤمنين أن يكون مسلم بن الحجاج إمام المسلمين فقدموه في الجامع فكبر وصلّى بالناس[٣] .

وقال أيضاً: قرأت بخط أبـي عمرو المستملى، أملى علينا إسحاق بن منصور سنة إحدى وخمسين ومائتين، ومسلم بن الحجاج يتحب عليه، وأنا أستملي، فنظر إسحاق بن منصور إلى مسلم فقال: لن نعدم الخير ما أبقاك اللّٰه للمسلمين[٤] .

قال عبد الرحمٰن بن أبـي حاتم: كان مسلم ثقة من الحفاظ، كتب عنه بالريّ، وسئل أبـي عنه فقال: صدوق[٥] .

وقال أبو قريش الحافظ: سمعت محمد بن بشار يقول: حفاظ الدنيا أربعة:

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٧/ ٥٠٣.
(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٩١.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٦.
(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٧، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٣
(٥) الجرح والتعديل ٨/ ١٨٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٨.

أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد اللّٰه الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى[١].

وقال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة، وأبا حاتم يقدمان مسلماً في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما[٢].

وقال أيضاً: وسمعت الحسين بن منصور يقول: سمعت إسحاق بن راهويه ذكر مسلماً، فقال بالفارسية كلاماً معناه: أي رجل يكون هذا؟![٣].

قال أبو عمرو بن حمدان: سألت الحافظ ابن عقدة عن البخاري ومسلم: أيهما أعلم؟ فقال: كان محمد عالماً ومسلم عالم[٤].

وقال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ما علّمته إلا خيراً، وكان بزازاً، وكان أبوه الحجاج من المشيخة[٥].

وقال أبو بكر الجارودي: حدثنا مسلم بن الحجاج وكان من أوعية العلم[٦].

قال مسلمة بن قاسم: ثقة جليل القدر من الأئمة[٧].

وقال ابن الأخرم: إنما أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى، وإبراهيم بن أبي طالب، ومسلم[٨].

ثناء أهل العلم على صحيحه:

إن أول من صنف (الصحيح) البخاريُّ أبو عبد اللّٰه محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم.

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ١٦، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٤، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٨.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠١، تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٩١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، البداية والنهاية ١١/ ٣٣.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢، البداية والنهاية ١١/ ٣٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٥.

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٧.

(٦) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٨.

(٧) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٨.

(٨) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٨.

ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري[١] ولكن حصل «لمسلم» في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح «محمد بن إسماعيل» وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى[٢].

فهذا وقول من فضل ـ من شيوخ المغرب ـ كتاب مسلم على كتاب البخاري إن كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري[٣].

وكذلك المعلق الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر فأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جداً[٤]. وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم في علم الحديث[٥]. ومن حقق نظره في صحيح «مسلم» رحمه اللّٰه واطلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية، وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقاتها وانتشارها وكثرة اطلاعه واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات، علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره وذلك فضل اللّٰه يؤتيه من يشاء واللّٰه ذو الفضل العظيم[٦].

وقال ابن الشرقي: سمعت مسلماً يقول: ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة[٧].

وقال مكي بن عبدان: سمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة، فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أن له علة وسبباً تركته وكل ما قال إنه

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣.
(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٧.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤.
(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠.
(٥) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠١، تدريب الراوي ١/ ٩٣، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٦.
(٦) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٩١.
(٧) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٨٠.

صحيح ليس له علة فهو الذي أخرجت. ولو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند[1].

وقال أحمد بن مسلمة: كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشرة ألف حديث[2].

وقال محمد بن الماسرجسي: سمعت مسلماً يقول: صنفت هذا الصَّحيْحَ من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة [3].

وقال عمر بن أحمد الزاهد: سمعت الثقة من أصحابنا يقول: رأيت فيما يرى النائم كأن أبا علي الزغوزي يمشي في شارع الحيرة ويبكي وبيده جزء من كتاب مسلم فقلت له: ما فعل اللَّه بك فقال: نجوت بهذا وأشار إلى ذلك الجزء [4].

وقال أبو عمرو بن حمدان: سألت الحافظ ابن عقدة عن البخاري ومسلم: أيهما أعلم؟ فقال: كان محمد عالماً ومسلم عالم. فكررت عليه مراراً، فقال: يا أبا عمرو قد يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك أنه أخذ كتبهم فنظر فيها فربما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضع آخر باسمه يتوهم أنهما اثنان. وأما مسلم فقل ما يقع له من الغلط في العلل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل [5].

مصنفاته:

أولاً ـ «الجامع الصحيح»:

صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام مسلم رحمه اللَّه تعالى:

أجمع الأئمة أصحاب المصادر الذين ترجموا لحياة الإمام مسلم بن الحجاج

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٦.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠١، وفيات الأعيان ٥/ ١٩٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، البداية والنهاية ١١/ ٣٣.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠١.

(٥) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢، البداية والنهاية ١١/ ٣٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٥.

رحمه اللّه تعالى على نسبة كتابه الصحيح إليه فقد كتب روبسون عن رواية صحيح مسلم.

J. Robson, The Transmission of Muslim's Sahih, JRAS .1949/46-60.

وتوجد منه مخطوطات في كل مكتبات المخطوطات العربية تقريباً، ولقد طبع الكتاب عدة مرات، ونخص من الطبعات الحديثة بالذكر الطبعة التي نشرها محمد فؤاد عبد الباقي في ٥ مجلدات، القاهرة ١٩٥٥ م.

نجد أن السمعاني يذكره في كتابه الأنساب قائلاً: المشهور كتابه: «الصحيح» في الشرق والغرب ١٠/ ١٥٥.

- ويذكره الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بغداد قائلاً: وهو صاحب المسند/ الصحيح ١٣/ ١٠٠.

- ويذكره السيوطي في كتابه طبقات الحفاظ قائلاً: الإمام الحافظ صاحب: «الصحيح» ٢٦٠.

- ويذكره ابن الأثير في كتابه اللباب قائلاً: «... صاحب الصحيح أحد الأئمة المشهورين...».

- ويذكره أيضاً ابن الأثير في كتابه جامع الأصول ذاكراً قول الماسرجسي وهو: سمعت أبي يقول: سمعت مسلماً يقول: صنفت «المسند الصحيح» من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

- ويذكره النووي في كتابه تهذيب الأسماء واللغات قائلاً: صاحب الصحيح ٢/ ٨٩.

- ويذكره ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان قائلاً: مسلم صاحب «الصحيح» ٥/ ١٩٤.

- ويذكره الذهبي في كتابه تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٨ وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٥٧، والعبر: ١/ ٣٧٥ قائلاً عنه: أحد أركان الحديث وصاحب «الصحيح» وغير ذلك.

- ويذكره ابن الجذري في كتابه المنتظم قائلاً: وله مصنفات كثيرة منها المسند الكبير على الرجال... وكتاب المسند الصحيح ٥/ ٣٢.

- ويذكره ابن العماد في كتابه شذرات الذهب قائلاً: صاحب الصحيح أحد الأئمة الحفاظ ١/ ٢/ ١٤٤.

- ويذكره ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب قائلاً: وله من التصانيف غير «الجامع» أي الجامع الصحيح ١٠/ ١٢٧.

- ويذكره ابن الأثير في كتابه الكامل في التاريخ قائلاً: ثم دخلت سنة ثمان وثلاثمائة... وفيها توفي إبراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم بن الحجاج وحتى طريقه يروي «صحيح مسلم» إلى اليوم ١٠/ ١٦٦.

- ويذكره ابن الصلاح في كتابه صيانة صحيح مسلم قائلاً: سألتني نفعك اللّه وإياي... أيام قراءتك الكتاب «الصحيح» لمسلم رضي اللّه عنه... ص ٥٥.

وغيرهم كثير، للمزيد من المعرفة راجع الكتب الذين ترجموا له.

وللّه در الإمام أبـي الفتوح العجلي في مدح صحيح مسلم القشيري رحمه اللّه:

صحيح القشيري ذو رتبة ... تفوق الثريا إذا ما اعتلت
فألفاظه مثل نور الرياض ... سقيها السواري إذا ما سرت
وأما المعاني فكالشمس تحت السـ ... ـحاب الخريفي عنه انجلت
فللّه دولة هذا الإمام ... وللّه همته إن علت
عليه من اللّه رضوانه ... فقد تم مسعاته وانتهت

الشروح:

١ - **«المعلم بفوائد مسلم»** لأبـي عبد اللّه محمد بن علي بن محمد التميمي المازري (المتوفى ٥٣٦ هـ/ ١٤١ م انظر بروكلمان ملحق ١/ ٦٦٣) باريس ١٣٠، (١٩٧، ٥٧٣ هـ، انظر فايدا ٥٠٣، وانظر ما كتبه فايدا في دراسته للإجازات (**Ceptificat 50**) القرويين بفاس ١٥٢ (٥٩٠ هـ)، ١٦٤ (ج ٢، ٥٣٠ هـ)، القاهرة، ثان ١/ ١٥٠، حديث ٤٥٧[1]، كوبرلي ٣٢٩ (ج ١، ١٦٣، ورقة، في القرن السابع الهجري)، سراي، أحمد الثالث ٤١٤ (ج ٢، ١٩٤، ورقة، ٦٧٨ هـ)، الأزهر ١/ ٦١٢، حديث ٩٩٠ (١٨٦ ورقة، في القرن الثامن الهجري، انظر: فهرس معهد المخطوطات

(١) الأرقام ٢٦٨/ ٢٦٩ التي ذكرها بروكلمان بمكتبة السليمانية تحذف لعدم وجودها.

العربية ١/ ١٠٨)، الأوقاف، الرباط ٩٤ (ج ١، قبل سنة ٦٢٩ هـ).

٢ ـ «**إكمال المُعْلِم بفوائد مُسْلم**»: للقاضي عياض بن موسى اليَحْصُبي (المتوفى ٥٤٤ هـ/ ١١٤٩ م انظر بروكلمان ١/ ٣٦٩)، راغب باشا ٣١٠ (٦٠٤ ورقة في القرن العاشر الهجري) نور عثمانية ١٠٣٥ (٤٠٤ ورقة)، الظاهرية، حديث ١١١/ ٢٤٠ (ج ٢/ ٢٣٥ ورقة)، عبد الوهاب بتونس ٢/ ٣٣ رقم ٥١١، وذلك في ٥ أقسام بقي منها ٣ و ٤ و ٥، (٥٠٢ ورقة)، القرويين بفاس ١٥٣ (٦٩٢ هـ)، ١٥٤ و ١٥٥، قوله ١/ ١٠١[1] جار الله ٣٥١ (ج ٤، سنة ٦٢٥ هـ)، نور عثمانية ١٠٣٦ (٥٢٧ ورقة، سنة ١١٥٨ هـ) فاتح الثامن الهجري، تشستربيتي ٣٨٣٦ (ج ١، ٢٦٠ ورقة، في القرن التاسع الهجري)، الأزهر ١/ ٤١١، حديث ١٥٥ (ج ٢، ٢٢١ ورقة)، ١٨٣١ (ج ٥، ٦، ٣٧٣ ورقة)، مكتبة الأوقاف ببغداد/ ٢٩٠٧ (ج ١، انظر: أسعد طلس ٣٥)، يوسف بمراكش ٤٦٥ (ج ٢، ٤)، العباسية بالبصرة ٥٦٧ (٢٣٥ ورقة في القرن الثامن الهجري، انظر: الخاقاني في: مجلة المجمع العلمي العراقي ١٠/ ٢٠٧) ٦٠١ (ج ٢، ٣١٨ ورقة ١١٨٠ هـ، وكذلك انظر: ص ٢١٥، وهناك تكملة له انظر بروكلمان ملحق ١ رقم ٨) بعنوان: «إكمال إكمال المُعْلِم» تأليف محمد بن خِلْفَة بن عمر الوَشْتَاتِي الأُبَي التونسي (المتوفى ٨٢٧ هـ/ ١٤٢٤ م. انظر: البدر للشوكاني ٢/ ١٦٩، نيل الابتهاج لأحمد بابا ٢٨٧، الأعلام للزركلي ٦/ ٣٤٩، معجم المؤلفين لكحالة ٩/ ٢٨٧). ويقوم هذا الكتاب على جمع شروح المازري، والقاضي عياض، والقرطبي، ويوجد مخطوطاً في: راغب باشا ٣٠٦ ـ ٣٠٧ (ج ١، ٢، ٤٣٥ ورقة، ٦٥٣ ورقة، سنة ٩٨١ هـ)، ميونيخ ١٢٠ (٢٠٨ ورقة جديد)، بنكيبور ٥/ ١/ ٨٦ ـ ٨٩، رقم ٢٠٠ (ج ١، ٢٩٨ ورقة، في القرن الحادي عشر الهجري)، ٢٠١ (ج ١ ٢٣٨ ورقة في القرن التاسع الهجري)، القاهرة ثان ١/ ٩٠، حديث ١٦ م (٤ مجلدات، انظر نسخة منقولة عن النسخة السابقة في القاهرة، ملحق ١/ ٧١). عبد الوهاب بتونس ٢/ ٣٣ ـ ٣٨ رقم ٥١٢ ـ ٥١٤ (ج ١، ٢، ٣، و ١٠١٢ هـ)، ٥١٥ (ج ٤، ٢٢١ ورقة)، ٥١٦ (ج ٥، ١٨٨، سنة ٩٨٢ هـ)، ٥١٧ (ج ١، ١٦٤ ورقة) ٥١٨ ـ ٥٢٠ (ج ٢، ٣، ٤، ١١٦٩ هـ)، ٥٢١ (ج ٣، ٢٥٩ ورقة، سنة ١٣١٣ هـ)، ٥٢٢ (٦٩٦ ورقة)، المسجد الكبير بالجزائر ٥٥ (ج ١، ١٦٨ ورقة،

---

(١) المخطوطة رقم ٨/٢٤٧ بمكتبة قليج علي والتي ذكرها بروكلمان تحذف لعدم وجودها.

في القرن الحادي عشر الهجري)، الرباط ٢٠٥ (٤ مجلدات، ١٢٠٣ هـ، انظر: بروفنسال ٣٩)، (القرويين بفاس، برقم قديم ٤٨٤ ـ ٤٩٢، الموصل ٢٨، ٩٠[(١)]، جار اللّه ٣٤٧ ـ ٣٥٠ (٣٤٢ ورقة، ٣٤٣ ورقة، ٣٤٨ ورقة، ٣٥٠ ورقة سنة ٩٦٩ هـ)، السليمانية ٢٦٨ ـ ٢٦٩ (ج ٢، ٣، ٢٨٥ ورقة، ٢٢٠ ورقة، في القرن التاسع الهجري)، سراي، أحمد الثالث ٤٠٩/٤ (٢١٣ ورقة، ٨٦٥ هـ)، سراي، مدينة ٢٤٥ (٤٩٩ ورقة، ١١٦٥ هـ)، الأزهر ١/ ٤١٠، حديث ٢٠٤٢ (١٩٨ ورقة). ولقد طبع هذا الكتاب في سبعة مجلدات بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ.

وعليه: «**مكمل إكمال الإكمال**» لمحمد بن يوسف السنوسي (المتوفى ٨٩٢ هـ/١٤٨٦ م انظر بروكلمان ٢/ ٢٥٠)، ويوجد مخطوطاً في القرويين بفاس برقم قديم ٤٩٣، الرباط ٣٥٠ (٣٣٧ ورقة، في القرن الرابع عشر الهجري، وطبع في القاهرة ١٢٢٨ هـ).

٣ ـ «**صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقط**» تأليف أبي عمر عثمان بن الصلاح الشَهْرَزُورِي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥ م انظر بروكلمان ١/ ٣٥٩)، آيا صوفية، ٤٧٥ (٣٥ ورقة، ٧٣٧ هـ انظر: **Weisweiler. 59**).

٤ ـ «**المفهِم لما أشكَلَ من تلخيص كتاب مسلم**» لأحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (المتوفى ٦٥٦ هـ/١٢٥٨ م انظر بروكلمان ١/ ٣٨٤) الظاهرية، حديث ١٠٩، العثمانية بحلب (ج ١، في القرن الثامن الهجري، انظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٢/ ١٩٣٢ م/٤٧٢)، مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة ١٥٦ (قطعة منه، انظر: **Spies, ZDMG 90/1936/108**، جار اللّه ٣٥٣) (ج ٥، ٢٤٣ ورقة، سنة ٦٩١ هـ)، تيمور ٢/١٥٧، حديث ٣٧٢ (ج ٤، سنة ٦٩٧ هـ)، الأزهر ١/٦١٣، حديث ٥٣ (ج ٢، ٣، ١٣٣ ورقة سنة ٧٢٦ هـ)، الأوقاف بالرباط ٤١ (ج ٢، ٤ سنة ٦٩٦ هـ)، الكتاني ٤٠٧ (ج ٤، ٢٢٦ ورقة)، العباسية بالبصرة ٦٠٢ (ج ٤، في القرن الثامن الهجري، انظر مجلة المجمع العلمي العراقي ١٠/٢١٦).

٥ ـ «**المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**»[(٢)] تأليف يحيى بن شرف النووي

(١) المخطوطة رقم ٣٢٩ بكوبريلي والتي ذكرها بروكلمان تحذف لعدم وجودها.
(٢) وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

(المتوفى سنة ٦٧٦ هـ/ ١٢٧٨ م انظر بروكلمان ١/ ٣٩٤) برلين ١٢٣٤ (ج ١، ٢٠٨ ورقة، حوالي سنة ١٠٠٠ هـ)، ١٢٣٥ (النصف الأول، ٤٣٩ ورقة، حوالي سنة ٩٠٠ هـ)، ١٢٣٦ (النصف الثاني ٣٢٦ ورقة، حوالي سنة ١١٠٠ هـ)، ١٢٣٧ (مجلد واحد ٢٠٧ ورقة، حوالي سنة ٩٠٠ هـ)، ١٢٣٨ (مجلد واحد ٧٦ ورقة، حوالي سنة ١١٥٠ هـ)، ١٢٣٩ (مقتطفات من شرح النووي ٥٧ ورقة، حوالي سنة ١١٠٠ هـ)، آيا صوفية ٦٩٠ (ج ١، ٢٠٧ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، ٦٩١ (ج ٢، ٢٢٦ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، ٦٩٢ (٣، ٢١٤ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، ٦٩٣ (٤، ١٩٩ ورقة في القرن الثامن الهجري)، ٦٩٤ (ج ٥، ١٩٥ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، ٦٩٥ (ج ٦، ١٧٩ ورقة في القرن الثامن الهجري)، ٦٩٦ (ج ٧، ٢١٤ ورقة، ٧٢٤ هـ)، ٦٩٧ (ج ١، ٢٨٦ ورقة، في القرن السابع الهجري) ٦٩٨ (ج ٢، ٢٥٤ ورقة، في القرن السابع الهجري)، ٦٩٩ (ج ٣، ٢٦٠ ورقة، سنة ٦٨٨ هـ)، ٧٠٠ (ج ٤، ٢٥٥ ورقة سنة ٦٩١ هـ)، ٧٠١ (ج ١، ٢٠٠ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، ٧٠٢ (ج ٢، ٢٦٥ ورقة، في القرن الثامن الهجري) ٧٠٣ (ج ٣، ٢٨١ ورقة، ٧٠٦ هـ) ٧٠٤ (ج ٤، ٢٧٨ ورقة، ٨٣٣ هـ)، جامع يني ٢٤٤ (ج ١، ٢٤٤ ورقة)، راغب ٣٠٨ ـ ٣٠٩ (ج ١، ٢، ٢٤٨ ورقة، ٣١٦ ورقة)، مراد ملا ٥١٥، ٥١٨ (ج ١ ـ ٤)، السليمانية ٢٧٠ (٥٧٩ ورقة، في القرن التاسع الهجري)، باريس ٥١٢٩ (ج ٤، ٢٦٤ ورقة، ٧٣٢ هـ)، المتحف البريطاني، ملحق/ ١٣٤، مخطوطات شرقية ٣٦٧٩ (ج ٣، ٢٧٦ ورقة، سنة ٧١٢ هـ)، جاريت ١٣٦٠ (ج ١، ١١٩ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، ١٣٦١، (ج ١، ٢٤٢ ورقة، في القرن التاسع الهجري)، ١٣٦٢، (ج ٢، ١٩١ ورقة، في القرن التاسع الهجري)، إمبروزيانا ١ (سنة ٦٧٥ هـ، بخط المؤلف انظر: **ZDMG 69/75**)، بنيكبور ٥/ ١/ ٨٠ ـ ٨٦، رقم ١٩٢ (ج ١، ٣٧٥ ورقة، في القرن التاسع الهجري)، ١٩٣ (ج ٢، ٢٠٤ ورقة، ٧٣٦ هـ)، ١٩٤ (ج ٣، ٢٤٥ ورقة، ٦١٨ هـ)، ١٩٥ (ج ٤، ٢٣٢ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، ١٩٦ (ج ٥، ١٨٥ ورقة، في القرن السابع الهجري)، ١٩٧ (ج ١، ٣٥٧ ورقة في القرن الثاني عشر الهجري) ١٩٨، (ج ٢، ٢٥٩ ورقة، في القرن الثاني عشر الهجري)، ١٩٩ (ج ٥، ١٦٨ ورقة، سنة ٧١٠ هـ)، الزيتونة بتونس ٢: ٢٠٢، ٢٠٤ رقم ١٠٤٠ ـ ٤٠٤٩، باتافيا بجاكارتا، الملحق ٨١،

الموصل ١١٧,٥٤، القرويين بفاس رقم قديم ٤٧٩ ـ ٤٨٣[1]، آصفية ١/٦٧٦، حديث ٦٩ ـ ٧٠، سراي، أحمد الثالث ٤٠٩ (٣٠٠ ورقة، سنة ٨٦٥ هـ)، ٤١٠ (٧٦٦ ورقة، ٧٨٩ هـ) ٤١١ (٣٠٧ ورقة، في القرن التاسع الهجري)، ٤١٢ (٤٠١ ورقة في ٧٩٢ هـ)، ريفان كشك ٢٢٢ ـ ٢٢٧ (انظر: فهرس ٢: ٨٩ ـ ٩١)، شهيد علي ٥٨٢ (سنة ٦٩٣ هـ)، وهبي أفندي ٢٦٠ (٢:١٩٣) ورقة، ٧٣٣ هـ، فيض اللَّه ٤٤١ (سنة ٧١٨ هـ)، ٤٤٠ (سنة ٨٠٠ هـ) جار اللَّه ٣٠٦ ـ ٣٠٧ (ج ١ ـ ٤، ٤٣٢ ورقة، ٤٦٩ ورقة، في القرن الثاني عشر الهجري)، ٣٥٥ (٥٥٦ ورقة، في القرن الثاني عشر الهجري)، حكيم أوغلو ٢٣٢ ـ ٢٣٧ (سنة ٧٣٠ هـ)، حسن حسني بإستنبول ٢٤١ (سنة ٧٥٧ هـ)، فاتح ٩٦٠ (٢٧٤,٣ ورقة، حوالي سنة ٨٠٠ هـ)، آصفية ٥٢ ـ ٥٥ (ج ١ ٢٣٩ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، (ج ٢، ١٨٣ ورقة في القرن الثامن الهجري)، (ج ٣، ٣٠٠ ورقة، سنة ٧٢٤ هـ)، (ج ٤، ١٦٤ ورقة، سنة ٧٠٤ هـ)، حاجي محمود ٣٤٢ ـ ٣٥٨ (سنة ٧٧٠ هـ)، رئيس الكتاب ٢٠٢ (ج ١ ـ ٢، ٣٧٤ ورقة، في القرن الحادي عشر الهجري)، ٢٠٣ (ج ١، ٢٧٠ ورقة، سنة ٦٩٥ هـ)، ٢٠٤ (ج ٨، ٢١٢ ورقة في القرن الحادي عشر الهجري)، جورلولو علي ١١٧ (٧٨٤ هـ)، ٤٤٣ ـ ٤٤٥، قاضي زاده ٧٨ (سنة ٨٧٨ هـ) قليج ٢٤٧، شاه زاده محمد ١١ (سنة ٨٥٤ هـ)، تورهان ٥٨ (سنة ٧٧٠ هـ)، أسميهان ٨٣ ـ ٨٥ (٨٤١ هـ)، لا له لي ٥٥٥ ـ ٥٥٩ (١ ـ ٥، القرن التاسع الهجري)، سليم آغا ٢١٠ ـ ٢٠٤ (ج ١ ـ ٤، في القرن الثامن الهجري)، ولي الدين ٧١١ ـ ٧١٥، عاطف أفندي ٥٢٤ (ج ١، ١٧٤ ورقة، ٧٧٥ هـ)، ٥٢٥ (ج ٢، ٣، ٣٨٤ ورقة، في القرن السابع الهجري)، ٥٢٨ (ج ٥، ٢٠٠ ورقة، سنة ٧٠٩ هـ) ٥٩٠ (ج ٣، ١١٧ ورقة، حوالي سنة ٧٠٠ هـ)، ٥٩١ (٢٥٦/١ ورقة في القرن الثامن الهجري)، محمود باشا ٩٢ ـ ٩٨ (٥٧٣ ورقة، حوالي ٩٠٠ هـ)، (ج ١، ٢٣٧ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، (ج ٣، ٢٨٣ ورقة، سنة ٧٥٧ هـ)، (ج ٤، ٣٢٢ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، (ج ٥، ٢٠٨ ورقة في القرن الثامن الهجري)، (٢٦٩ ورقة، سنة ٧٥٩ هـ)، (٢١٣ ورقة، سنة ٧٥٧ هـ)، قرة چلبي ٥٥ ـ ٦١ (ج ١، ٢٦٥ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، (ج ٢، ٢٦٢ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، (ج ٣، ٢٢١

---

(١) المخطوطة رقم ٢٠٥ بسليم آغا التي ذكرها بروكلمان تحذف لعدم وجودها.

ورقة، في القرن الثامن الهجري)، (ج ٤، ٢٣٦ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، (ج ٥، ٢٠٢ ورقة في القرن الثامن الهجري)، (ج ٦، ١٩٤ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، (ج ٧، ٢٠٨ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، مدرسة مصلى ٦١ (ج ١، ٤٢٤ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، يوسف آغا (السليمانية) ١٦٠ ـ ١٦١ (ج ١، ج ٣، ٢٦٠، ٢٦٤ ورقة، في القرن التاسع الهجري) مانيسه ٢١٩ (٢٠٠ ورقة، سنة ٧١٦ هـ) أدرنة (السليمية) ٨٠١، (أربعة مجلدات) جوروم ٢٥٢/١ (الأوراق ١ ـ ١٣٣، سنة ٦٦٦ هـ بخط المؤلف)، تشستربيتي ٣١٣٥ (ج ١، ١٧٦ ورقة، في القرن السابع الهجري)، ييل A ـ ٢٤ (٢٦٤ ورقة، في القرن العاشر الهجري، انظر: نيموى ٦٩٠)، الأزهر ١: ٦١٧ ـ ٦١٨ (عدة مجلدات)، الأوقاف ببغداد ٢٩٠٨، ٢٩٦١ (انظر: أسعد طلس ص ٤٩).

وطبع في: لكنو سنة ١٢٨٥ هـ، ودلهي سنة ١٣٠٤ هـ، ١٣٠٩ هـ، والقاهرة في ٤ مجلدات سنة ١٢٧١ هـ، وفي خمسة مجلدات سنة ١٢٨٣ هـ، وعلى هامش الإرشاد للقسطلاني بولاق سنة ١٣٠٥ هـ، وفي القاهرة سنة ١٣٢٠هـ/١٣٢٣ هـ، وقد طبع مع متن القسطلاني في تسعة مجلدات، القاهرة ١٩٢٩ م ـ ١٩٣٠ م.

وقد اختار منه عبد اللّٰه بن محمد بن عبد القادر بن ناصر الأنصاري (المتوفى سنة ٧٢٤ هـ/١٣٢٣ م انظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦): جاريت ١٣٦٤ (ج ١، ٢٧٤ ورقة، سنة ٧١٥ هـ، بخط المؤلف).

وله حاشية بعنوان «النكت على المنهاج» لأحمد بن لؤلؤ بن النقيب (المتوفى سنة ٧٦٩ هـ/١٣٦٨ م) انظر بروكلمان (ملحق ٢/ ١٠٤) القاهرة، ملحق ٣/ ١٧٦، ٢٦٢٥٠ ب (ج ١، ٢٢٢ ورقة، سنة ٨٧٢ هـ).

٦ ـ **«المفصح المفهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم»** لأبي عبد اللّٰه محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ/١٢٤٨ م، انظر: تكملة الصلة لابن الآبار (الجزائر) ٣٦١ ـ ٣٦٢، بغية الوعاة للسيوطي ١١٥)، ويوجد في: طلعت حديث ٧٩٤ (١٠٦ ورقة، سنة ٧٣٤ هـ، انظر: فؤاد سيد في: مجلة معهد المخطوطات العربية ٣/ ١٩٥٧/ ٢٣٠).

٧ ـ له شرح من تأليف محمد بن محمود البابَرْتي (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ/ ١٨٣٤ م

انظر بروكلمان ٢/ ٨٠) جار اللّٰه ٣٥٤ (ج ٣، ١٨٥ ورقة، ٧٠١ هـ).

٨ ـ له شرح من تأليف ابن المهندس عبد اللّٰه بن محمد بن إبراهيم الصالحي الحنفي (٦٩١ هـ/ ١٢٩٢ م ـ ٧٦٩ ـ ٨/ ١٣٦٨ م، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ٢٨٢، وهدية العارفين ١/ ٤٦٦)، جامعة لينينجراد ٩٧٨ (سنة ٧٢٣ هـ)، **Zop. Koll. Vost. 1370**.

٩ ـ **«تحفة المُنْجد المُفْهِم في غريب صحيح مسلم»** لمؤلف مجهول، جمع فيه تعليقات أستاذه سِبْط ابن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ/ ١٤٣٨ م)، تم سنة ٨١٦ هـ في حلب، ويوجد في حميدية[1]، ١١٨ (٣٤٨ ورقة، سنة ٨١٦ هـ، انظر: **Weisweiler. 61**).

١٠ ـ **«فضل المنعم في شرح صحيح مسلم»**، لشمس الدين أبي عبد اللّٰه محمد بن عطاء اللّٰه بن محمد الرازي (٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥ م ـ ٨٢٩ هـ/ ١٤٢٦ م، انظر: الضوء اللامع للسخاوي ٨/ ١٥١ ـ ١٥٥)، فيض اللّٰه ٤٤٢ ـ ٤٤٣ (مجلدان، ٢٤٨ ورقة، ٢٣٠ ورقة، ٨٤٦ هـ)، بنكيبور ٥/ ١/ ٨٨ ـ ٨٩، رقم ٢٠٢، (مجلد واحد ٣٤١ ورقة، ٨٢٦ هـ).

١١ ـ **«الديباج على صحيح مسلم»**[2] لجلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م انظر بروكلمان ٢/ ١٤٣) ويوجد مخطوطاً في: بلدية الإسكندرية ٢٠٣٤ د (١٠١٢ هـ)، القرويين بفاس، الرقم القديم ٤٩٤، بيشاور ٢٩١، قوله ١/ ٤١٧، مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة ٢٦. (انظر **Spies, ZDMG 90/1936/108**)، الأزهر ١/ ٤٩٦، حديث ٥٢٤ (١٨٠ ورقة، سنة ٩٧٥ هـ)، القاهرة، ثان ١/ ١١٦، حديث ٢١٩.

وعليه «وشي الديباج على صحيح مسلم» لمحمد بن محمد بن علي بن البَحَمْعَوِي الدِّمْنَتِي، انظر بروكلمان ٢/ ٤٨٥، القاهرة، دار الكتب ١٢٩٨.

١٢ ـ **بُغْية القارىء والمتفهم** ليحيى بن محمد السنباطي، انظر بروكلمان ملحق ١ تحت رقم ١٠ (تم سنة ٩٥٨ هـ/ ١٥٥١ م)، جوتا ٢ (قطعة منه في الأوراق ٦٣ ـ ٦٤).

(١) وليس في عاشر أفندي كما ذكر ذلك بروكلمان.

(٢) وهو تحت الطبع في دار المعرفة بيروت ـ لبنان.

١٣ ـ (شرح) لشهاب الدين أحمد بن عبد الحق (قبل سنة ٩٦٢ هـ)، جار اللّه ٣٢٥ (ج ١، ٢٩٢ ورقة ٩٦٢ هـ)

١٤ ـ (شرح) لعبد الرؤوف المناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ/ ١٦٢٢ م) انظر بروكلمان ٢/ ٣٠٦، (الموصل ١٥٥).

١٥ ـ **عناية المَلِك المنعم لشرح صحيح مسلم** لعبد اللّه بن محمد يوسف أفندي زاده (المتوفى سنة ١١٦٧ هـ/ ١٧٥١ م، انظر: **Bursali Taher, Osm. Müell. 1, 366**) أسعد أفندي ٣٨١ ـ ٣٨٣، حميدية ٣٤٣ ـ ٣٤٥، لا له لي ٥٦٠ ـ ٥٦٢، نور عثمانية ١٠٤٢ (٣٦٨ ورقة، ١١٦٤ هـ، بخط المؤلف)، ١٠٤٣ (٢٨٧ ورقة، سنة ١١٦٤ هـ، بخط المؤلف)، سليم آغا ٢٠٥ (ج ١، ٢، ٣٩٧ ورقة، في القرن الثاني عشر الهجري)، سراي مدينة ٢٤٥ (ج ١، ٤٩٩ ورقة سنة ١١٦٥ هـ بخط المؤلف)، ٢٤٦ (ج ٣، ٣١٧ ورقة، سنة ١١٦٦ هـ بخط المؤلف).

١٦ ـ شرح فارسي بعنوان: «**منبع العلم**» لنور الحق بن عبد الحق الدهولي (المتوفى سنة ١٠٧٣ هـ/ ١٦٦٢ م). أكمله ابنه فخر الدين محب اللّه، بنكيبور ١٤/ ٦١ ـ ٦٢ رقم ١٢٠٧ (٦٠٧ ورقة، في القرن الثالث عشر الهجري)[1].

١٧ ـ وعليه «حاشية» لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السِّندي (المتوفى ١١٣٦ هـ/ ١٧٢٣ م انظر بروكلمان ٢/ ٣٩١)، مكتبة جامعة إستنبول ٢١٠٠ طبع في ملتان (بدون تاريخ).

١٨ ـ «**حاشية شرح مسلم**» لعلي بن أحمد السعيدي (كان يعيش سنة ١١٦٨ هـ/ ١٧٥٤ م) لا له لي ٢٦٢٨ (١٩٧ ورقة، ١١٦٨ هـ، بخط المؤلف).

١٩ ـ شرح مع ترجمة هند وستانية لمولوي وحيد الزمان، لاهور ١٣٠٤ ـ ١٣٠٦ هـ.

٢٠ ـ (شرح) مع ترجمة بنجابية دون الأسانيد، لعبد العزيز بن غلام رسول، لاهور ١٣٠٧ هـ.

---

(١) المخطوطة رقم ١٠٠٧، التي ذكرها بروكلمان بمكتبة الجمعية الآسيوية بالبنغال تحذف لعدم وجودها.

٢١ ـ «السراج الوهاج من كشف مثالب صحيح مسلم بن الحجاج» لصديق حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ/ ١٨٩٠ م انظر بروكلمان ٢/ ٥٠٣ بهوبال ١٣٠٢ هـ.

٢٢ ـ «فتح الملهم بشرح صحيح مسلم» لفضل اللّٰه جابر أحمد الديبندي العثماني، دلهي (دستي صورة)، مجلدان، ١٩٣٤ م.

٢٣ ـ شرح ناقص لا يعرف مؤلفه، فيض اللّٰه ٤٥٠.

٢٤ ـ شرح غير معروف المؤلف، كابول، مطبعة الرياسة ٢٤٥ (ج ٢ ٢٣٧، ورقة ١١٢٣ هـ، انظر: مجلة معهد المخطوطات العربية ٣/ ٨٥).

شروح على أجزاء من صحيح مسلم:

٢٥ ـ «المصباح في عيون الصحاح» وهو العاشر من أقوال مسلم بن الحجاج لعبد الغني بن عبد الواحد بن علي الجَمَّاعيلي المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣ م انظر بروكلمان ١/ ٣٥٦)، الظاهرية مجموع ٣٠ (٢١٧/ ـ ٢٤٤ ب، بخط المؤلف).

٢٦ ـ «غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج» تأليف محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ/ ١٤٩٧ م انظر بروكلمان ٢/ ٣٤) القاهرة، دار الكتب، حديث ٢٥٦٩ (٢٦ ورقة في القرن التاسع الهجري، وعلى صحيفة الغلاف خط المؤلف، انظر: فهرس معهد المخطوطات ١/ ٨٩).

٢٧ ـ «شرح خطبة مسلم بن الحجاج» لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (المتوفى سنة ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧ م انظر بروكلمان ٢/ ٧٣) المنصورة ١١٠/ ٢ (١١٤٠ هـ، انظر: عبد الرحمٰن عبد التواب في مجلة: معهد المخطوطات العربية ٤/ ٢٨٦).

مختصرات لصحيح مسلم:

١ ـ لأبي عبد اللّٰه محمد بن عَبد اللّٰه بن تُومَرْت (المتوفى سنة ٥٢٤ هـ/ ١١٣٠ م، انظر بروكلمان ١/ ٤٠١) تشستربيتي ٤١٦٤ (٦٥ ورقة، في القرن السادس الهجري).

٢ ـ «تلخيص صحيح مسلم» لأحمد بن عمر الأنصاري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨ م انظر بروكلمان ١/ ٣٨٤) جار اللّٰه ٢٦٤ (ج ٢، ١٩٦ ورقة، ٦٩٩ هـ)، تشستربيتي ٣٥٩٢ (٢٦١ ورقة في القرن الثامن الهجري)، طلعت، حديث

٨٠٦ (١٣٢ ورقة، في القرن الثامن الهجري).

٣ ـ المختصر (الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم) لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ/١٢٥٨ م انظر بروكلمان ١/٣٦٧)، مؤلف سنة ٦٣٩ هـ، ويوجد مخطوطاً في: برلين ١٢٤١ (٢٧٣ ورقة، حوالي ٦٥٠ هـ تقريباً)، ميونيخ ١١٩ (٣٠٠ ورقة، ٦٩٢ هـ)، جامع يني ٢٧٥ (٢٠٩ ورقة ٦٤٦ هـ)، السليمانية ٣٢٢ (٢٨١ ورقة، ١١٤٨ هـ)، الفاتيكان (فيدا) ١٠٣٣ (٢٤٢ ورقة، ٦٤٩ هـ)، القرويين بفاس ١٠٩ (٦٤٥ هـ، انظر: مجلة معهد المخطوطات العربية ٥/ ١٤)، آصفي، حديث ٦٧ (١٧٣ ورقة، ٩٤٣ هـ)، رئيس الكتاب ٢٤٥ (٢٧٤ ورقة، ٦٨٨ هـ)، فاتح ١١٤١ (ج ١، ٢٧٤ ورقة ٧١٥ هـ)، ١١٤٢ (ج ٢، ٢٠٤ ورقة ٧١٥ هـ)، مكتبة جامعة إستنبول ٣٥٨٣ هـ (١، ٢٠٧ ورقة، في القرن السابع الهجري)، آيا صوفية ٨٨٤ (ج ١، ١٦٣ ورقة، ٧٢٣ هـ)، ٨٨٥ (ج ٢، ٢١٨ ورقة، في القرن الثامن الهجري)، الكتاني بالرباط ٥٤٤ (٢٣٣ ورقة، ٧٦١ هـ)، تيمور ٢: ١٥٦، حديث ٥٢٣ (ج ١، ٩١٨ هـ)، منجانا ٥٨٧ (٢٩٧ ورقة، في القرن العاشر الهجري، انظر: الفهرس ١١٧)، ييل L ٥٢٣، ييل L ٦٥٣ (مجلدان ١٣١٤ م. انظر: نيموى رقم ٦٨٦).

٤ ـ «**مختار الإمام مسلم**» جمعه: محمد مصطفى عمارة، القاهرة (دون تاريخ).

٥ ـ «**مختصر**» مجهول المؤلف: البلدية بالإسكندرية ١١٥٩ ب (١١٥٩ هـ).

٦ ـ «**الرباعيات من صحيح مسلم**» ٢٥ حديثاً بأربعة رواة فقط، لأمين الدين محمد بن إبراهيم الوَانِي (المتوفى ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٥ م، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر ٣/ ٢٩٣)، ويوجد مخطوطاً في بنكيبور ٥/ ٢/ ١٨٤، ٢/ ٤٦٢ (الأوراق ١٥ ـ ١٩، في القرن الثامن الهجري).

وهناك كتب مكملة أو مُقلِّدة صنفت فيها أحاديث أخرى على طريقة مسلم، ولا يمكن أن تُعَد مختصرات من صحيح مسلم[١].

أ ـ (المسند المخرج على كتاب مسلم بن الحجاج)، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ/ ٩٢٨ م) انظر رقم ١٤٩ من هذا الباب.

---

(١) تصحح عند بروكلمان فقد عدَّها مختصرات له.

ب ـ «المسند المستخرج على كتاب أبي الحسين محمد بن الحسن»، لأبي نعيم أحمد بن عبد اللّه الأصفهاني (المتوفى ٤٣٠ هـ/ ١٠٣٨ م، انظر بروكلمان ١/ ٣٦٢).

أ ـ كتب حول صحيح مسلم:

١ ـ **«رجال صحيح الإمام مسلم»** لأحمد بن علي بن محمد بن مَنْجويه الأصفهاني/ (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ/ ١٠٣٦ م، انظر: رقم ٣٢٧ من هذا الباب) البلدية بالإسكندرية ١٢٤ ب (٢١٠ ورقة، سنة ٦٦٤ هـ، انظر: فهرس معهد المخطوطات العربية ٢ برقم ٦٨٠).

٢ ـ «جزء فيه أحاديث صحيحة مما رواه مسلم بن الحجاج بين المصطفى وبينه تسعة نفر» لأبي عبد اللّه محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥م) انظر بروكلمان ١/ ٣٩٩، الظاهرية حديث ٣٤٨ (من ٥١ أ ـ ٥٥ ب، في القرن السابع الهجري).

٣ ـ «جزء فيه الرواة عن الإمام مسلم» لأبي عبد اللّه محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥ م انظر بروكلمان ١/ ٣٩٩) الظاهرية، مجموع ٥٢/ ٧ (من ٧٩ أ ـ ٨٤ أ، في القرن الثامن الهجري)، ٨٢/ ١٠.

٤ ـ **«غرر الفوائد المَجْموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة»** لرشيد الدين أبي الحسن يحيى بن علي القرشي العطار (المتوفى ٦٦٢ هـ/ ١٢٦٤ م، انظر: الأعلام للزركلي ٩/ ١٩٩، معجم المؤلفين لكحالة ١٣/ ٢١٣)، برلين ١٢٣٢ (ج ١، ٣٥ ورقة، ٨٦٥ هـ) ١٢٣٣، (الأوراق ٤٠ ـ ٥٩ حوالي سنة ٨٠٠ هـ)، داماد إبراهيم ٣٩٦/ ٦ (١٦٤ أ ـ ١٧٣ ب، سنة ٨٦٦ هـ).

ب ـ حول رواة مسلم والبخاري ورواياتهم:

١ ـ «رجال البخاري ومسلم» لأبي الحسن علي بن عمر الدَّارقُطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م، انظر كذلك رقم ٢٤٩ من هذا الباب)، آصفية، رجال ١٧٢ (٤٠ ورقة، في القرن الثامن الهجري، انظر: فهرس معهد المخطوطات العربية ٢ برقم ١٠٦٢).

٢ ـ «ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي

في كتاب الضعفاء» للدارقطني، سراي، أحمد الثالث ٦٢٤/٢١ (٢٥٣ أ ـ ٢٥٤ ب، ٦٢٦ هـ)، كوبريلي ٤٠/ ٤ (١٧٢ أ ـ ٢٠٠ ب، في القرن السابع الهجري).

٣ ـ «أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد كل منهما» للدارقطني، القاهرة، ثان ١٨/٨، مجموع ٨٠١ (١٠٣ ورقة، ١٠٦٠ هـ).

٤ ـ «رسالة في بيان ما اتفق عليه البخاري ومسلم وما انفرد به أحدهما عن الآخر» للدارقطني، سيرز ٦٢٠/ ٥ (الأوراق ٣٥ ـ ٣٧).

٥ ـ «كتاب التتبع وهو ما أخرج على الصحيحين وله علة»، للدارقطني، السعيدية بحيدر آباد، حديث ٣٥٥ (من ١١٥ ب ـ ١٣٤ ب، ٧٨٦ هـ).

٦ ـ «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» لأبي عبد اللّه الحاكم النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٤ هـ/ ١٠١٤ م، انظر: كذلك رقم ٢٩٧ من هذا الباب).

٧ ـ «المدخل إلى معرفة الصحيحين» للحاكم النَّيسَابُوري، (انظر: كذلك رقم ٢٩٧ من هذا الباب).

٨ ـ «تقييد المُهمَل وتمييز المشكِل» للحسين بن محمد الجَيَّاني (المتوفى ٤٩٨ هـ/ ١١٠٥ م انظر بروكلمان ١/ ٣٦٨)، وهو فهرس هجائي لرواة الصحيحين الذين تشابهت أسماؤهم ونقد لهم، بايزيد ١٢١١/ ١ (١٩ ورقة، ٦٢٨ هـ، انظر: **Weisweiler**، وانظر كذلك معلومات جديدة لما ورد في بروكلمان ١/ ٣٦٨).

٩ ـ «التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين» وهو يتناول الرواية والرواة، للحسين بن محمد الجيَّاني: بايزيد ٢١١/ ٢ (الأوراق ١٩ ـ ١٩٩، ٦٢٨ هـ، انظر: فهرس معهد المخطوطات ١/ ٧٠).

١٠ ـ «الجمع بين رجال الصحيحين» لمحمد بن طاهر بن علي القيسراني (المتوفى ٥٠٧ هـ/ ١١١٣ م، انظر بروكلمان ١/ ٣٥٥).

١١ ـ «المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم» لمحمد بن إسماعيل بن خَلْفُون (المتوفى سنة ٦٣٦ هـ/ ١٢٣٨ م، انظر: معجم المؤلفين لكحالة ٩/ ٦١)، الأزهر ١/ ٣٧٤ مصطلح الحديث ١٣٦ (ج ١ و ٢، ١٦١ ورقة، ١٣٠ ورقة، ٦٥٤ هـ، انظر فهرس معهد المخطوطات العربية ٢ رقم ٤٩٨).

١٢ ـ «تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري» لمحمد بن أحمد الذهبي (المتوفى ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٨ م انظر بروكلمان ٢/ ٤٦)، لا له لي ٢٠٨٩ (٦ ورقات، ٧٣١ هـ)، انظر فايسفايلر **Weisweiler. 101**.

١٣ ـ «رجال البخاري ومسلم» لأحمد بن أحمد بن موسى الهَكَارِي (المتوفى ٧٦٣ هـ/ ١٣٦٢ م انظر بروكلمان ملحق ٢/ ٢٧٤) تيمور، تاريخ ٥٤٣ (ج ١، ٢٦٥ ورقة، بخط المؤلف، انظر: فهرس معهد المخطوطات ٢ برقم ٢٥٩).

١٤ ـ «الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة» تأليف يحيى بن أبي بكر العامري الشافعي (المتوفى سنة ٨٩٣/ ١٤٨٨ م انظر بروكلمان ملحق ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦). انظر كذلك فايسفايلر **Weisweiler. 107**.

١٥ ـ «قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين» تأليف عبد الغني بن أحمد البحراني الشافعي (كان يعيش سنة ١١٧٤ هـ/ ١٧٦١ م، انظر معجم المؤلفين لكحالة ٥/ ٢٧٠). طبع في حيدر آباد ١٣٢٣ هـ.

ج ـ شروح لصحيحي البخاري ومسلم:

١ ـ «تفسير غريب ما في الصحيحين» لمحمد بن أبي نصر الحُمَيْدِي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥ م انظر بروكلمان ١/ ٣٣٨)، تيمور، لغة ٨٠ (١٨١ ورقة في القرن السابع الهجري، انظر: فهرس معهد المخطوطات العربية ١/ ٦٨، ٣٤٥).

٢ ـ «شرح مشكلات الصحيحين، المستخرج من مشارق الأنوار للقاضي عياض» لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن قُرْقُول (المتوفى سنة ٥٦٩ هـ/ ١١٧٣ م. انظر بروكلمان ١/ ٣٧٠) ترك المستخرج ما يتعلق بما ورد في الموطأ من الأحاديث، كوبريلي ٣٣٤ (٢٥٧ ورقة، ٧٥٧ هـ).

٣ ـ «كشف مشكل حديث الصحيحين» لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجَوْزِي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ/ ١٢٠٠ م انظر بروكلمان ١/ ٥٠١)، جاريت ١٤٥٠ (٢٢١ ورقة، في القرن السابع الهجري)، (بخصوص النسخ الأخرى انظر بروكلمان ملحق ١/ ٩١٨ رقم ٢٧ د).

٤ ـ «مشكل الصحيحين» لخليل بن كَيْكَلْدِي بن عبد اللَّه (المتوفى سنة

٧٦١ هـ/ ١٣٥٩ م انظر بروكلمان ٢/ ٦٤) چلبـي عبد اللَّه ٧٦/ ١ (١ ـ ٢٣٨ أ، في القرن الثامن الهجري).

٥ ـ «كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب» تأليف خليل بن كَيْكَلْدِي، چلبـي عبد اللَّه ٧٦/ ٢ (٢٣٩ أ ـ ٢٥٦ أ في القرن الثامن الهجري).

د ـ الروايات المشتركة في البخاري ومسلم والمستدرك عليهما:

١ ـ «كتاب الجمع بين الصحيحين» تأليف محمد بن عبد اللَّه الجَوْزَقي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ/ ٩٩٨ م انظر كذلك رقم ٢٣٥ من هذا الباب).

٢ ـ «أطراف الصحيحين» لخلف بن محمد علي الواسطي (المتوفى سنة ٤٠١ هـ/ ١٠١١ م).

٣ ـ «المستدرك على الصحيحين» لمحمد بن عبد اللَّه الحاكم النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٤ هـ/ ١٠١٤ م، انظر رقم ٢٩٧ من هذا الباب).

٤ ـ «الجمع بين الصحيحين» لمحمد بن أبـي نصر الحُمَيْدِي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥ م انظر بروكلمان ملحق ١/ ٥٧٨) وعليه شرحان.

(أ) «الإفصاح عن معاني الصحاح» ليحيى بن محمد بن هُبَيْرَة (انظر بروكلمان ١/ ٣٣٨) (المتوفى سنة ٥٦٠ هـ/ ١١٦٥ م، انظر بروكلمان ١/ ٣٩٨).

(ب) «كلام الضياء المَقْدِسِي على شيء من أحاديث الجمع بين الصحيحين» تأليف محمد بن عبد الواحد (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥ انظر بروكلمان ١/ ٣٩٩)، الظاهرية مجموع ٨٥/ ١٢.

٥ ـ «الجامع بين الصحيحين» لأبـي نُعَيْم عبيد اللَّه بن الحسن بن أحمد بن الحداد (المتوفى سنة ٥١٧ هـ/ ١١٢٣ م، انظر: شذرات الذهب لابن العماد ٤/ ٥٦، مرآة الجنان لليافعي ٣/ ٢٢١)، تشستربيتي ٣٤٤٧ (٣٩٩ ورقة، سنة ٥١٠ هـ، مع تصحيحات للمؤلف).

٦ ـ الجمع بين الصحيحين لعبد الحق بن عبد الرحمٰن بن عبد اللَّه الإشبيلي بن الخراط (المتوفى سنة ٥٨١ هـ/ ١١٨٥ م)، نور عثمانية ٧٦٩ (ج ١، ٢٥١ ورقة، سنة

٦٦٧ هـ). ٧٧٠ (٢، ٣٤٦ ورقة، سنة ٧٢٢ هـ)، لا له لي ٣٩٥ (كامل، ٢٦٨ ورقة، سنة ٦١١ هـ).

٧ ـ «عمدة الأحكام مما اتفق عليه الإمامان البخاري/ ومسلم» تأليف عبد الغني بن عبد الواحد الجَمَّاعِيلي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣ م)، انظر بروكلمان ١/ ٤٥٦.

٨ ـ «الجمع بين الصحيحين» لأبي حفص، عمر بن بدر بن سعيد الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ/ ١٢٢٥ م)، انظر بروكلمان ملحق ١/ ٦١٠ ومعلومات جديدة لذلك.

٩ ـ «البيان عما اتفق عليه الشيخان» لأبي المجد إسماعيل بن هبة اللّٰه بن سعيد الموصلي ابن باطيش (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ/ ١٢٥٧ م، انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٥١، وشذرات الذهب لابن العماد ٥/ ٢٦٧)، عاطف ٥٩٩. (٢٥٦ ورقة، سنة ٦٤١ هـ).

١٠ ـ «مفيد السامع والقارىء مما اتفق عليه مسلم والبخاري» لأحمد بن عبد الرحمٰن بن محمد الحريري (المتوفى سنة ٧٥٨ هـ/ ١٣٥٧ م) شهيد علي ٥٧٥ (٢٥٧ ورقة، سنة ٨٤١ هـ).

١١ ـ «شرح زوائد مسلم على البخاري» لعمر بن رَسْلان البُلْقِيني (المتوفى سنة ٨٠٥ هـ/ ١٤٠٣ م انظر بروكلمان ٢/ ٩٣) الأوقاف ببغداد ٣٠١٢ ـ ٣٠١٤ (ج ٥ ـ ٧، انظر: طلس ٤١).

١٢ ـ «أحكام الصحيحين» لمحمد شريف بن مصطفى التُّوقَادِي، طبع في بولاق ١٢٩٠ هـ (على هامش مسلم ـ المجلد الأول).

١٣ ـ «الجمع بين الصحيحين» مجهول المؤلف، الأوقاف ببغداد ٢٨٠١ (٧٢٧ هـ، انظر طلس ٣٩).

ثانياً ـ كتاب الكنى والأسماء:

شهيد على ١٩٣٢ (٥٧ ورقة، منقول عن نسخة الدَّارَقُطْني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م، انظر ما كتبه ريتر: **H. Ritter, Der Islam 17/1927/250** الظاهرية، مجموع ١ (الأوراق ٤١ ـ ١٠٤ ب، في القرن السادس الهجري، انظر: الظاهرية العش

٢٠٢ ـ ٢٠٣، وبه معلومات مخالفة)، سراي، أحمد الثالث ٣/٢٩٦٩ (من ٤٠٠ أ ـ ٤٦٠ أ، ٦٢٦ هـ)، طلعت، مصطلح ١٢٧ (٧٦ ورقة، انظر: فؤاد سيد، في: مجلة معهد المخطوطات العربية ٣/ ٣٣٢، القاهرة، دار الكتب مصطلح ٢٨٢).

ثالثاً ـ كتاب المنفردات والوُحدان:

بنكيبور ١٢/٣٦ رقم ٦٩١ (٢٦ ورقة) مخطوط حديث، السعيدية بحيدر آباد، حديث ٣٥٢ (من ٦٦ ب ـ ٧٩ ب). طبعة حجر، أكرا ١٣٢٣ هـ.

رابعاً ـ كتاب الطبقات:

يتناول فيه معاصري الرسول الذين رأوه ورووا عنه، والذين شاهدوه فقط ولم يرووا عنه: سراي، أحمد الثالث ٦٢٤/٢٦ (من ٢٧٩ أ ـ ٢٩٧ ب، ٦٢٨ هـ، انظر: فهرس معهد المخطوطات العربية ٢ رقم ٣٩٤).

خامساً ـ رجال عروة بن الزبير (انظر ترجمته في القسم الخاص بالتاريخ):

الظاهرية، مجموع ٥٥/١١ (الأوراق ١٣٩ ـ ١٤٧، سنة ٤٦٣ هـ، بخط الخطيب البغدادي، انظر: العش ٢٢٥).

سادساً ـ كتاب التمييز:

الظاهرية، مجموع ١/١١ (من ١ ب ـ ١٥ أ، في القرن السادس الهجري).

سابعاً ـ المسند الكبير على الرجال.

ثامناً ـ الجامع على الأبواب:

وهو غير كتابه المسند الصحيح المعروف بصحيح مسلم.

تاسعاً ـ الأسامي والكنى.

عاشراً ـ العلل.

حادي عشر ـ الأقران.

ثاني عشر ـ سؤالاته أحمد بن حنبل.

ثالث عشر ـ عمرو بن شعيب.

رابع عشر ـ الانتفاع بأهب السباع.

خامس عشر ـ مشايخ مالك.

سادس عشر ـ مشايخ الثوري.

سابع عشر ـ مشايخ شعبة.

ثامن عشر ـ من ليس له إلا راوٍ واحد.

تاسع عشر ـ أولاد الصحابة.

عشرين ـ المخضرمين.

إحدى وعشرين ـ أفراد الشاميين[١].

وفـاتـه:

قال محمد بن عبد اللّه النيسابوري: سمعت أبا عبد اللّه محمد بن يعقوب يقول: سمعت أحمد بن سلمة يقول: عقد لأبـي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سلة فيها تمر فقال قدموها إلي. فقدموها إليه، فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرة تمرة يمضغها، فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث. قال محمد بن عبد اللّه: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مات[٢].

وقال ابن كثير: فحصل له بسبب ذلك ثقل ومرض في ذلك حتى كانت وفاته عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور. . . وكان عمره سبعاً وخمسين سنة رحمه اللّه [٣] وقبره يزار[٤].

---

(١) انظر تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٩٠، وسير أعلام النبلاء: ١٢/ ٥٧٩، وقد اقتصر الإمام النووي رحمه اللّه تعالى على ذكر بعضها في كتابه، تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٩١.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٣، سير أعلام النبلاء الخبر مع رواية أبـي عبد اللّه الحاكم ١٢/ ٥٦٤، وتهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٧، والبداية والنهاية ١١/ ٣٤.

(٣) البداية والنهاية ١١/ ٣٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٨٠.

ترجمة الإمام النووي رحمه الله تعالى[1]

اسمه ونسبه:

الإمام الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام بن محمد بن جمعة الحزامي الحوراني الشافعي صاحب التصانيف النافعة.

كنيته:

أبو زكرياء.

لقبه:

محيي الدين.

---

(١) انظر ترجمته في:
ـ تذكرة الحفاظ: ترجمة ١٤٧، العبر في خبر من غبر: ٣/٣٣٤، ذيل مرآة الزمان: ٣/٢٨٣، طبقات الشافعية الكبرى: ٨/٣٩٥، الدارس في أخبار المدارس: ١/٢٤، البداية والنهاية: ١٣/٢٧٨، شذرات الذهب: ٥/٣٥٤، مرآة الجنان: ٤/١٨٢، طبقات ابن هداية الله: ص ٢٢٥، طبقات الأسنوي: ٢/٢٨٦، تاريخ ابن الفرات: ٧/١٠٨، تاريخ ابن الوردي: ٢/٢٢٦، الأعلام: ٨/١٤٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شلبة: ٢/١٥٣، الدليل الشافي: ٢/٧٧٥، والفتح المبين: ١/٥١، والعلماء الغرب: ص ٩٢، والمنهاج السوي ترجمة مفردة له للسيوطي رحمه الله تعالى وتحفة الطالبين لابن العطار رحمه الله تعالى.

نسبته:

الحِزامي: بكسر الحاء المهملة والزاي والميم بعد الألف، هذه النسبة إلى الجدّ الأعلى، واشتهر بها أبو إسحاق إبراهيم بن المنذر بن عبد اللّه المنذر بن المغيرة بن عبد اللّه بن خالد بن حزام بن خويلد بن أسد الحِزامي القرشي. وذكر أبو كامل البصيري في كتاب المضافات إن إبراهيم بن المنذر الحزامي من ولد حكيم بن حزام رضي اللّه عنه لا من ولد خالد[١]. وقال الشيخ محيي الدين: وزعم بعض أجدادي أن نسبه إلى حزام والد حكيم رضي اللّه عنه[٢].

والصحيح ما ذهب إليه أبو كامل البصيري ووافقه قول ابن حزم في جمهرة أنساب العرب[٣].

الحوراني: بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وفتح الراء، هذه النسبة إلى حوران وهي ناحية كبيرة واسعة، كثيرة الخير وتشتمل على قرى كثيرة بنواحي دمشق[٤] من جهة القبلة، وما زالت منازل العرب وذكرها في أشعارهم كثير وقصبتها بصرى، قال امرؤ القيس:

ولما بدت حوران والآل دونها ... نظرت فلم تنظر بعينيك منظر

وكان عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه، قد ولى علقمة بن علاثة حوران[٥].

مولده:

ولد في العشر الأوسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بنوى[٦].

نشأته:

فقد: ذكر أبوه أن الشيخ كان نائماً إلى جنبه وقد بلغ من العمر سبع سنين ليلة

---

(١) اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٣٦٢ والإكمال ٣/ ٣٤، والأنساب ٤/ ١٢٩.
(٢) فوات الوفيات ٤/ ٢٦٥.
(٣) جمهرة أنساب العرب ص ١٢١.
(٤) الأنساب ٤/ ٢٦٨، واللباب ١/ ٤٠٠.
(٥) معجم البلدان ٢/ ٣١٧.
(٦) نَوَا: بلفظ جمع نواة التمر وغيره: بليدة من أعمال حوران. معجم البلدان ٥/ ٣٠٦.

السابع والعشرين من شهر رمضان فانتبه نحو نصف الليل وقال: يا أبت ما هذا الضوء ملأ الدار فاستيقظ الأهل جميعاً قال: لم نر كلنا شيئاً قال والده: لقد عرفت أنها ليلة القدر.

وقال شيخه في الطريقة الشيخ ياسين بن يوسف الزركشي رأيت الشيخ محيي الدين وهو ابن عشر سنين بنوى والصبيان يكرهونه على اللعب معهم وهو يهرب منهم ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحال فوقع في قلبي حبه وجعله أبوه في دكان فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن قال: فأتيت الذي يقرئه القرآن فوصيته به وقلت: هذا الصبي يرجى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم وينتفع الناس به فقال لي منجم: أنت فقلت: لا، وإنما أنطقني اللّه بذلك، فذكر ذلك لوالده فحرص عليه إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام[١].

طلبه العلم:

ولما كان له تسع عشرة سنة قدم به أبوه إلى دمشق فسكن المدرسة الرواحية وبقي نحو سنتين لا يضع جنبه إلى الأرض، وكان قوته جراية المدرسة. وحفظ (التنبيه) في نحو أربعة أشهر ونصف، وبقي قريب الشهرين لما قرأ: يجب الغسل في إيلاج الحشفة في الفرج، وهو يعتقد أنه قرقرة البطن ويستحم بالماء البارد كلما قرقر بطنه، وحفظ ربع المهذب في باقي السنة وصحيح وشرح على شيخه كمال الدين إسحاق بن أحمد المغربي، ثم حج هو ووالده، وكانت وقفة جمعة، وأقاموا بالمدينة نحواً من شهر ونصف ولما رحل من نوى كانت الحمى أخذته فلم تفارقه إلى يوم عرفة، وكان يقرأ فيما بعد على المشايخ شرحاً وتصحيحاً كل يوم اثني عشر درساً، درسين في الوسيط ودرساً في المهذب ودرساً في الجمع بين الصحيحين ودرساً في صحيح مسلم ودرساً في اللمع لابن ضبي ودرساً في إصلاح المنطق ودرساً في التصريف ودرساً في أصول الفقه، ودرساً في أسماء الرجال ودرساً في أصول الدين. قال: وكنت أعلق جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل ووضوح عبارة وضبط لغة وبارك اللّه تعالى في وقتي، وخطر لي أن أشتغل في الطب واشتريت كتاب القانون فأظلم قلبي وبقيت أياماً لا أقدر على الاشتغال فأفقت على نفسي وبعت القانون فأنار قلبي[٢].

---

(١) طبقات الشافعي للسبكي ٥/ ١٦٥.

(٢) فوات الوفيات ٤/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦ وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٠ وشذرات الذهب ٥/ ٣٥٥.

وحار قصب السبق في العلم والعمل ثم أخذ في الصنيف في حدود الستين وست مئة إلى أن مات العبر ٣/ ٣٣٤.

ورعه وزهده رحمه اللَّه تعالى:

كان شديد الزهد، قدوة في الورع، عديم المثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قانعاً باليسر، راضياً عن اللَّه واللَّه عنه راضٍ، مقتصداً إلى الغاية في ملبسه ومطعمه وإنائه، تعلوه سكينة وهيبة[١]، تاركاً لجميع ملاذ الدنيا[٢]، وسيداً وحصوراً، وليناً على النفس حصوراً، لم يُبَال غِراب الدنيا إذا صير دينه ربعاً معموراً، له الزهد والقناعة ومتابعة السالفين من أهل السنة والجماعة والمصابرة على أنواع الخير لا يصرف ساعة في غير طاعة[٣] ولازم الاشتغال والتصنيف ونشر العلم والعبادة والأوراد والصيام والذكر والصبر على العيش الخشن في المأكل والملبس ملازمة كلية لا نزيد عليها، ملبسه ثوب خام وعمامته سبختانية صغيرة[٤] وكان لا يأكل في اليوم والليلة إلا أكلة واحدة بعد العشاء الآخرة[٥] ولا يجمع بين إدامين[٦] ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر[٧]، وكان غالب قوته مما يحمله إليه أبوه من نوى فيتقنع بالقليل مما يبعث به إليه[٨].

قال الرشيد ابن المعلم: عذلت الشيخ محيي الدين في عدم دخوله الحمام وتضيق العيش في مأكله وملبسه وأحواله، وخوفه من مرض يعطله عن الاشتغال فقال: إن فلاناً صام وعبد اللَّه حتى اخضر جلده وكان يمنع من أكل الفواكه والخيار، ويقول: أخاف أن يرطب جسمي ويجلب النوم.

قال ابن العطار: كلمته في الفاكهة، فقال: دمشق كثيرة الأوقاف وأملاك من تحت الحجر، والتصرف لهم لا يجوز إلا على وجه الغبطة لهم، ثم المعاملة فيها على وجه المساقاة، وفيها خلاف فكيف تطيب نفسي بأكل ذلك[٩].

قال الذهبي: مع ما هو عليه من المجاهدة بنفسه والعمل بدقائق الورع والمراقبة

---

(١) العبر ٣/ ٣٣٤.
(٢) طبقات الحفاظ ص ٥١٠.
(٣) طبقات الشافعية ٥/ ١٦٦.
(٤) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧١.
(٥) شذرات الذهب ٥/ ٣٥٦.
(٦) البداية والنهاية ١٣/ ٢٧٩.
(٧) شذرات الذهب ٥/ ٣٥٦.
(٨) العبر ٣/ ٣٣٤.
(٩) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٢.

وتصفية النفس من الشوائب ومحقها من أغراضها كان حافظاً للحديث وفنونه ورجاله وصحيحه وعليله في معرفة المذهب[١].

وقال علاء الدين ابن العطار: ... وأخباره في الزهد والورع والكرامات مشهورة[٢].

شيوخه:

كان القرن الذي عاش فيه النووي رحمه اللّه تعالى قرناً حافلاً بشيوخٍ جلّة في سائر أنواع المعارف والعلوم ولا سيما في فنّيِ الحديث والفقه.

أ ـ شيوخه في الحديث:

من أهم شيوخه في الحديث:

الشيخ الإمام القاضي الخطيب عماد الدين عبد الكريم بن القاضي جمال الدين عبد الصمد بن محمد المعروف بابن الحرستاني، وشيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الأنصاري الأوسي الدمشقي الأصل، والحافظ الزَّين خالد بن يوسف بن سعد بن حسن بن مفرج أبو البقاء النابلسي، وابن برهان العدل الصدر رضي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر بن فارس المُضري الواسطي السّفار والإمام الحافظ المتقن المحقق الضابط الزاهد الورع ضياء الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي، وزين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم مسند الشام وفقيهها ومحدثها الحنبلي الناسخ، ومسند الشام ابن أبي اليسر تقي الدين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد اللّه التنوخي الكاتب المنشىء، والشيخ الإمام شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ثم الصالحي الحنبلي.

ب ـ شيوخه في الفقه:

من أهم شيوخه في الفقه:

الإمام العلاّمة الفقيه المفتي كمال الدين أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي، والشيخ الإمام العلاّمة مفتي الشام كمالِ الدين أبو الفضائل سلاّر بن الحسن بن

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٢.

(٢) المنهج السويّ ص ٥١.

عمر بن سعيد الأربلي، والإمام فقيه الشام وشيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمٰن بن إبراهيم الفزاري الشافعي تاج الدين الملب بالفركاح.

ج ـ شيوخه في الأصول:

من أهم شيوخه في الأصول:

القاضي أبو الفتح كمال الدين عمر بن بندار بن عمر التفليسي.

د ـ شيوخه في اللغة:

من أهم شيوخه في اللغة:

أبو العباس جمال الدين أحمد بن سالم المصري النحوي نزيل دمشق، والعلاّمة حجة العرب جمال الدين أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن مالك الطائي الجِيَّاني.

تلاميذه:

أبرز تلاميذه: الحافظ الزاهد علاء الدين علي بن إبراهيم بن داوود بن سليمان أبو الحسن بن العطار الشافعي، والإمام الحافظ محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمٰن بن يوسف المزي القُضاعي، ومحمد بن أبي بكر بن إبراهيم القاضي شمس الدين بن النقيب الشافعي الدمشقي، والقاضي سليمان بن هلال بن شبل بن فلاح بن حصيب الجعفري الحوراني الملقب بصدر الدين، وسالم بن عبد الرحمٰن بن عبد اللَّه الشافعي أمين الدين بن أبي الدُّر. وهناك الكثير من التلاميذ الذين اشتهروا بالفصل والعلم منهم:

أبي العباس أحمد بن فرح الإشبيلي، وأحمد الضرير الواسطي أبي العباس الملقب بالخلاّل، وشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن سلمان بن حمايل الجعفري، وابن العباس أحمد بن إبراهيم بن مصعب وشهاب الدين أحمد بن محمد بن عباس بن جعوان، وإسماعيل بن المعلم الحنفي الرشيد، والنجم إسماعيل بن إبراهيم بن سالم، والشيخ الناسك جبريل الكردي، والقاضي جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم الزرعي، وأبي الفرج عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي المقدسي، وعبد الرحيم بن محمد بن يوسف السهودي، والعلاء علي بن أيوب بن منصور المقدسي، وشهاب الدين أبي حفص عمر بن كثير، والبدر محمد بن إبراهيم بن

جماعة، والشهاب محمد بن عبد الخالق بن عثمان بن مزهر الأنصاري، وأبـي عبد اللّه محمد بن أبـي الفتح الحنبلي، ومنصور بن نجم بن زيان الليثي، وهبة اللّه بن عبد الرحيم البارزي، ويوسف بن محمد بن عبد اللّه المصري الدمشقي وغيرهم من التلاميذ الأجلاء.

مصـنفاتـه:

قال الشيخ جمال الدين الأسنوي في أوائل المهمات: اعلَمْ أنّ الشيخ مُحيـي الدين رحمَهُ اللّه، لما تأهّل للنظر والتحصيل، رأى المسارعة إلى الخيرات، أنْ جعل ما يحصّلُه ويقف عليه تصنيفاً ينتفع به النّاظر فيه، فجعل تصنيفه تحصيلاً وتحصيله تصنيفاً، وهو غرضٌ صحيح وقصدٌ جميل، ولَولا ذلك لم يتيسّر له من التصانيف ما تيسّر له.

وقال الأَذْرعيّ في أول التوسّط والفتح: بلغني أنّ الشيخ مُحيـي الدين كان يكتب إلى أن يعيى، فيضع القلم ليستريح، ويُنْشد:

لئـن كـان هـذا الـدمـعُ يجـري صبـابـةً   علـى غيـر سُعْـدَى فهـو دمـعٌ مَضِيْـعُ

فَمِنْ تصانيفه:

ـ الرّوضة؛ مختصر الشرح الكبير للرّافعي، ابتدأ في تأليفها يوم الخميس، الخامس والعشرين من رمضان سنة ست وستّين وستمائة، وختمها يوم الأحد خامس عشر شهر ربيع الأول سنة تسع وستين وهي عُمدة المذهب الآن.

ـ شرح صحيح مسلم سمّاه بالمنهاج، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا وهو عظيم البركة.

ـ وشرح المهذّب سمّاه بالمجموع.

ـ ومنها: المنهاج مختصر المحرَّر، مجلّد لطيف، ودقائقه نحو ثلاث كراريس. ورأيت بخطه أنه فرغه تاسع عشر شهر رمضان سنة تسع وستين وهو الآن عُمدة الطالبين والمدرّسين والمفتين.

ـ ومنها: تهذيب الأسماء واللّغات.

ـ ورياض الصالحين.

ـ والأذكار.

ـ ونكت التنبيه وهي من أوائل ما صَنّف. ولا ينبغي الاعتماد على ما فيها من

التصحيحات المخالفة لكتبه المشهورة، ولعلّه جمعها من كلام شيوخه.

- والإيضاح في مناسك الحج.
- والتبيان في آداب حملة القرآن.
- ومختصر وشرح التنبيه مطوّل سمّاه: تحفة الطالب النبيه؛ وصل فيه إلى أثناء الصلاة.
- وشرح الوسيط المسمّى بالتنقيح. وصل فيه إلى شروط الصلاة. وهو كتاب جليل من أواخر ما صنّف، جعله مشتملاً على أنواع متعلقة به ضرورية كافية لمن يريد كثرة المسائل المأخوذة، كتصحيح مسائله، وتوضيح أدلّته وذِكر أغاليطه، وحَلِّ إشكالاته، وتخريج أحاديثه، وأحوال الفقهاء المذكورين فيه.
- ونكت على الوسيط في نحو مجلدين.
- والتحقيق: وصل فيه إلى صلاة المسافر.
- ومهمّات الأحكام. وهو قريب من التحقيق في كَثرة الأحكام. وقد وصل فيه إلى أثناء طهارة الثوب والبدن.
- وشرح البخاري: كتب منه مجلّدة.
- والعمدة في تصحيح التنبيه.
- والتحرير في لغات التنبيه.
- ونكت المهذب.
- ومختصر التذنيب للرافعي سمّاه بالمنتخب.
- ودقائق الروضة: كتب منها إلى أثناء الأذان.
- وطبقات الشافعية.
- ومختصر الترمذي.
- وقسمة القناعة ومختصره. وهذا الكتاب من أواخر ما صنف.
- وجزء في الاستسقاء وجزء في القيام لأهل الفضل.
- ومختصر تأليف الدارمي في المتحيرة.

- ومختصر تصنيف أبـي شامة في البسملة.
- ومناقب الشافعي.
- والتقريب في علم الحديث، والإرشاد فيه.
- والخلاصة في الحديث.
- ومختصر مبهمات الخطيب.
- والإملاء على حديث إنّما الأعمال بالنيات، لم يتمّه.
- وشرح سنن أبـي داود كتب منه يسيراً.
- وبستان العارفين، لم يتم.
- ورؤوس المسائل.
- والأصول والضوابط كتب منه أوراقاً قلائل.
- ومختصر التنبيه، كتب منه ورقة واحدة.
- والمسائل المنثورة، وهي المعروفة بالفتاوى، وصنفها غير مرتبة، فرتّبها تلميذه ابن العطّار وزاد عليها أشياء سمعها منه.
- والأربعين، وشرح ألفاظها.

ويُنسب إليه تصنيفان ليسا له: النهاية في اختصار الغاية، والثاني: أغاليط على الوسيط، مشتملة على خمسين موضعاً، بعضها فقهية وبعضها حديثية.

قال ابن العطار: وله شرح ألفاظ ومسودّات كثيرة. ولقد أمرني مرّة بجمع نحو ألف كرّاس بخطّه، وأمرني أن أقف على غسلها في الورّاقة، وحلّفني إن خالفت أمره في ذلك. فما أمْكنني إلاّ طاعته، وإلى الآن في قلبـي منها حَسَرات.

نصحه للحكام:

قال ابن العطّار:

كَتَب ورقة إلى الملك الظّاهر، تتضمّن العدل في الرعيّة وإزالة المُكُوْس. وكتب معه فيها جماعة ووضعها في ورقة كتبها إلى الأمير بَدْر الدين بيلبك الخَزِنْدَار، بإيصال ورقة العُلماء إلى السّلطان، وصُوْرتُها:

«بسم اللّه الرحمٰن الرحيم، من عبد اللّه يَحيـى النّوويّ، سلام اللّه تعالى ورحمته وبركاته على المَوْلى المُحسِن، ملك الأمراء بدر الدين، أدام اللّه الكريم له الخيرات، وتولاّه بالحسنات، وبلّغه من أقصى الآخرة والأولى كُلّ آماله، وبارك له في جميع أحواله، آمين.

ويُنهي أهلُ العلوم الشريفة، أن أهل الشام في هذه السنة في ضيق عيش وضعف حال، بسبب قلّة الأمطار، وغلاء الأسعار، وقلّة الغلاّت والنبات، وهلاك المواشي وغير ذلك. وأنتم تعلمون أنّه تجب الشفقة على الراعي والرعية، ونصيحته في مصلحته ومصلحتهم، فإنّ الدين النّصيحة، وقد كتب خَدَمَة الشّرع، النّاصحون للسلطان، المحبّون له، كتاباً يذكّره النظر في أحوال الرعيّة والرّفق بهم. وليس فيه ضَرَرٌ بل هو نصيحة مَحْضَة، وشفقة، وذكرى لأُولي الأَلْبَاب. والمسؤول من الأمير أيّده اللّه تعالى تقديمه إلى السلطان، أدام اللّه له الخيرات، ويتكلّم عنده من الإشارة بالرّفق بالرعيّة بما يجده مدّخراً له عند اللّه تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدَاً بَعِيداً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [سورة آل عمران: الآية ٣٠]. وهذا الكتاب أرسله العلماء أمانةً ونصيحة للسلطان، أعزّ اللّه أنصاره والمسلمين كلهم في الدنيا والآخرة، فيجب عليكم إيصاله للسلطان، أعزّ اللّه أنصاره، وأنتم مسؤولون عن هذه الأمانة، ولا عُذْر لكم في التأخّر عنها. ولا حُجّة لكم في التقصير فيها عند اللّه تعالى، وتُسألون عنها: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [سورة الشعراء: الآية ٨٨]، ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ، وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَصَـٰحِبَتِهِ وَبَنِيهِ، لِكُلِّ ٱمْرِىٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [سورة عبس: الآيات ٢٤ ـ ٢٧]، وأنتم بحمد اللّه تحبّون الخير وتحرصون عليه، وتسارعون إليه، وهذا من أهمّ الخيرات، وأفضل الطاعات، وقد أُهِّلْتُم له، وساقه اللّه إليكم، وهو فَضْلٌ من اللّه، ونحن خائفون أن يزداد الأَمرُ شِدّةً إنْ لم يحصل النّظر في الرّفق بهم، قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَـٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [سورة الأعراف: الآية ٢٠١]، وقال اللّه تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة: الآية ١١٥].

والجماعة الكاتبون منتظرون ثمرة هذا، فإذا فعلتُمُوه، فأجركم عند اللّه: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [سورة النحل: الآية ١٢٨] والسلام عليكم

ورحمة اللَّه وبركاته».

وفاته رحمه اللَّه تعالى:

قال ابن العطار: كان الشيخ لا يأخذ من أحد شيئاً، إلاّ مِمّن تحقّق دينه ومعرفته، ولا له به عُلْقة من إقراء أو انتفاع به.

قال: وكنت جالساً بين يديه قبل انتقاله بشهرين، وإذا بفقيرٍ قد دخل عليه وقال:

«الشيخ فُلان من بلاد صَرْخَد يُسلِّم عليك وأَرسلَ معي هذا الإبريق لك». فَقَبِلَه وأَمَرني بوضعهِ في بيت حوائجه، فتعجّبتُ منهُ لِقَبولِه، فشعر بتعجّبي، وقال:

«أَرسلَ إليّ بعض الفقراء زِنْبيلاً، وهذا إبريق، فهذه آلة السَّفر».

قال ابن العطار: ثم بعد أيام يسيرة كنتُ عنده، فقال: «قد أُذِن لي في السَّفر».

فقلت: كيف أُذن لك؟

قال: «بينا أنا جالس ها هنا، ـ يعني ببيته بالمدرسة الرَّواحيّة، وقُدّامه طاقة مشرفة عليها ـ مستقبل القِبلة، إذ مرّ عليّ شخص في الهواء من هنا ومرّ» كذا يُشير من غربيّ المدرسة إلى شرقيّها ـ وقال: قُمْ سافِرْ لزيارة بيت المَقْدِس.

ثم قال النووي له: «قُمْ حتى نُودِّع أصحابنا وأحبابنا».

فخرجتُ معه إلى القبور التي دُفن فيها بعض شيوخه، فزارهم، وبكى، ثم زار أصحابه الأحياء، ثم سافر صبيحة ذلك اليوم.

وقال ابن العطار: وجرى لي معه وقائع، ورأيت منه أموراً تحتمل مجلّدات. فسار إلى نَوى، وزار القدس والخليل عليه السلام، ثم عاد إلى نَوى، فمرض فيها في بيت والده، فبَلَغَني مرضُهُ، فقدِمْتُ من دمشق لِعيادته، ففرِح بي، وقال: «ارجع إلى أهلك». وودّعته وقد أشرف على العافية، يوم السبت العشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة، وتُوفّي ليلة الأربعاء الرابع والعشرين من رجب، ودُفن صبيحتها بنَوى.

قال[1]: فبيْنا أنا نائم تلك الليلة، إذا منادٍ ينادي بجامع دمشق:

«الصلاة على الشيخ ركن الدين الموقع».

(١) ابن العطّار.

فصاح الناس لذلك النداء، فاستيقظتُ، فبَلَغَنا ليلة الجمعة موتُه، وصُلّي عليه بجامع دمشق، وتأسّف المسلمون عليه تأسُّفَاً بليغاً، الخاصّ والعام، المادح والذّام.

ذكر شيء مما قيل فيه من الرثاء:

قال الشيخ العلاّمة، شيخ الأدب، أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عمر بن أبي شاكر الحنفي الإربلي:

[من البسيط]

عـزّ العـزاء وعَـمّ الحـادثُ الجَلَـلُ ... وخـابَ بـالمـوت فـي تَعْميـرِك الأجـلُ
واستَـوْحشَـتْ بعـدمـا كُنْـتَ الأَنِيْـسَ بهـا ... وسـاءَهـا فَقْـدُك الأسحـارُ والأُصُـلُ
قَـدْ كُنْـتَ للـدّيـن نـوراً يُستضـاءُ بـه ... مسـدَّداً منـك فيـه القـولُ والعمـلُ
وكنـتَ تَتْلُـو كتـابَ اللّـه مُعتبِـراً ... لا يعتـريـك علـى تكـراره مَلَـلُ
وكُنـتَ فـي سُنّـة المُختـار مُجتهِـداً ... وأنـت بـاليُمـن والتـوفيـق مُشتَمِـلُ
وكُنـتَ زَيْنـاً لأهـل العِلـم مُفتخِـراً ... علـى جَـديـدٍ كسـاهُـم ثـوبُـك السَّمَـلُ
وكنـتَ أسْبَغهَـمُ ظِـلاً إذا استعَـرَتْ ... هـواجـرُ الجَّهـلِ والأطـلال ينتقـلُ
كسـاك ربُّـكَ أوْصـافـاً مُجمَّلَـةً ... يَضيقُ عـن حَصْـرِهـا التفصيـلُ والجمَـلُ
أسْلَـى كمـالُـك عـن قـومٍ مَضَـوْا بـدَلاً ... وعـن كمـالـك لا مُسْـلٍ ولا بـدلُ
فمثـلُ فقْـدِك تـرتـاعُ العقـولُ لـه ... وفَقْـدُ مِثلـكَ جُـرحٌ ليـس يَنْـدمِـلُ
زهِـدتَ فـي بـاطـل الدُّنْيـا وزُخْـرُفِهـا ... عـزمـاً وحـزمـاً فمضْـروبٌ بـك المَثَـلُ
أَعْـرضـتَ عنهـا احتقـاراً غيـر مُحتفِـلٍ ... وأنْـتَ بـالسّعـي فـي أُخْـراك مُحتفِـلُ
عـزفْـتَ عـن شهـواتٍ مـا لِعَـزْم فتـىً ... بهـا سِـواك إذا عَنّـتَ لَـهُ قِبَـلُ
أسْهَـرتَ فـي العِلـم عَيْنـاً لـم تَـذُقْ سِنَـةً ... إلاّ وأنـتَ بـه فـي الحُكْـمِ مُشتَغِـلُ
يـا لَهْـف حفـلٍ عظيـم كُنـتَ بهجتَـهُ ... وحلـة فعـراه بعـدك العَطَـلُ
وطـالِبـو العِلـم مـن دانٍ ومُغتـربٍ ... نـالُـوا بيُمْنـك منـهُ فـوق مـا أمِلـوا
حـاروا لِغَيْبـة هـاديْهِـم وضـاق بهـم ... لفَـرْط حُـزْنٍ عليـه السهـلُ والجبـلُ
تُـرى دَرَى تُـربُـه مـن غيّبـوه بـه ... أو نعشُـه مَـنْ علـى أعـواده حَمَلـوا؟
عنـاه شُغلهـم دهـراً وعـاذلهـم ... بِـلاعـج الـوجْـدِ عـن أشغـالهـم شغـلُ

يا مُحيِيَ الدِّين كم غادرت من كبِدٍ ... حَرَّى عليك وعَيْنٍ دمعُها هطِلُ

وكم مُقام كحَدّ السّيف لا جَلَدٌ ... يقوى على هَوْله فيه ولا جدلُ

أمرْتَ فيه بأمر اللّهِ مُنْتضِياً ... سيفاً من العزم لم يُصنع له خَلَلُ

وكم تواضَعْتَ عن فَضْلٍ وعن شَرَفٍ ... وهِمّةٍ هامةَ الجوزاء تَنْتَعِلُ

عالجْتَ نفسَك والأدْواءُ شاملةٌ ... حتى استقامَتْ وحتّى زالت العِلَلُ

بلَغتَ بالتَّعَب الفاني رِضى ملِك ... ثَوابُه في جِنان الخُلْد متَّصِلُ

ضيفُ الكريم جديرٌ أن يُضاف له ... إلى الكرامةِ من أَلْطافِه نزلُ

بَرَزْت أهْليك في دارَيْك مُحتسِباً ... فقد تكافأ فيك الحُزن والجَذَلُ

فُجعت بالأمس ليلاً كنت ساهِره ... للّه والنوم قد خِيْطت به المُقَلُ

رَجاكَ نورُ نهارٍ كُنتَ صائِمَهُ ... إذا الهجيرُ بنارِ الشّمس تشتعلُ

لا زال مَثْواك مثْوَى كل عارفة ... وروضة النَّضر من سُحُب الرِّضا خضِلُ

إلى متى بغرورٍ نطمئنُّ ولا ... الملوك رُدَّ الردى عنهم ولا الرُّسُلُ

ولا حِمىً من حِمامٍ جَحْفلٍ لَجِب ... ولا حصونٌ مَنيعاتٌ ولا قُلَلُ

يا لاهياً لاهياً عن هولِ مصرعهِ ... وضاحكَ السِّنِّ منه يضحك الأجلُ

لا تُخْل نفسك من زادٍ فإنك مِنْ ... حِين الولادِ مع الأنفاس مُرتحِلُ

وما مقام يديم السيرَ يتبعُهُ ... إلى محلٍ تلاهُ سائقٌ عجِلُ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الإمام النووي

قال شيخنا الإمام العالم الزاهد الورع محيي الدين يحيى بن شرف ابن مري بن حسن بن حسين بن حزام النووي رحمه اللّه تعالى آمين

الحمد للّه البرّ الجواد، الذي جلت نعمه عن الإحصاء والإعداد، خالق اللطف والإرشاد، الهادي إلى سبيل الرشاد، الموفق بكرمه لطرق السداد، المان بالاعتناء بسنة حبيبه وخليله. عبده ورسوله صلوات اللّه وسلامه عليه وعلى من لطف به من العباد، المخصص هذه الأمة زادها اللّه شرفاً بعلم الإسناد، الذي لم يشركها فيه أحد من الأمم على تكرر العصور والآباد، الذي نصب لحفظ هذه السنّة المكرمة الشريفة المطهرة خواص من الحفاظ النقاد، وجعلهم ذابِّين عنها في جميع الأزمان والبلاد، باذلين وسعهم في تبيين الصحة من طرقها والفساد، خوفاً من الانتقاص منها والازدياد، وحفظاً لها على الأمة زادها اللّه شرفاً إلى يوم التناد، مستفرغين جهدهم في التفقه في معانيها واستخراج الأحكام واللطائف منها مستمرين على ذلك في جماعات وآحاد، مبالغين في بيانها وإيضاح وجوهها بالجد والاجتهاد، ولا يزال على القيام بذلك بحمد اللّه ولطفه جماعات في الأعصار كلها إلى انقضاء الدنيا وإقبال المعاد، وإن قلوا وخملت بلدان منهم وقربوا من النفاد، أحمده أبلغ حمد على نعمه خصوصاً على نعمة الإسلام وأن جعلنا من أمة خير الأولين والآخرين، وأكرم السابقين واللاحقين، محمد عبده ورسوله وحبيبه وخليله

خاتم النبيين، صاحب الشفاعة العظمى ولواء الحمد والمقام المحمود سيد المرسلين، المخصوص بالمعجزة الباهرة المستمرة على تكرر السنين، التي تحدى بها أفصح القرون وأفحم بها المنازعين، وظهر بها خزي من لم ينقد لها من المعاندين، المحفوظة من أن يتطرق إليها تغيير الملحدين، أعني بها القرآن العزيز كلام ربنا الذي نزل به الروح الأمين، على قلبه ليكون من المنذرين، بلسان عربي مبين، والمصطفى بمعجزات أخر زائدات على الألف والمئين، وبجوامع الكلم وسماحة شريعته ووضع أصر المتقدمين، المكرم بتفضيل أمته زادها اللّه شرفاً على الأمم السابقين، وبكون أصحابه رضي اللّه عنهم خير القرون الكائنين، وبأنهم كلهم مقطوع بعدالتهم عند من يعتد به من علماء المسلمين، وبجعل إجماع أمته حجة مقطوعاً بها كالكتاب المبين، وأقوال أصحابه المنتشرة من غير مخالفة لذلك عند العلماء المحققين، المخصوص بتوفر دواعي أمته زادها اللّه شرفاً على حفظ شريعته وتدوينها ونقلها عن الحفاظ المسندين، وأخذها عن الحذاق المتقنين. والاجتهاد في تبيينها للمسترشدين، والدؤوب في تعليمها احتساباً لرضا رب العالمين، والمبالغة في الذبّ عن منهاجه بواضح الأدلة وقمع الملحدين والمبتدعين، صلوات اللّه وسلامه عليه وعلى سائر النبيين، وآل كل وصحابتهم والتابعين، وسائر عباد اللّه الصالحين، ووفقنا للاقتداء به دائمين في أقواله وأفعاله وسائر أحواله مخلصين مستمرين في ذلك دائبين، وأشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له إقراراً بوحدانيته، واعترافاً بما يجب على الخلق كافة من الإذعان لربوبيته، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى من بريته، والمخصوص بشمول رسالته وتفضيل أمته صلوات اللّه وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وعترته.

أما بعد، فإن الاشتغال بالعلم من أفضل القرب وأجلّ الطاعات. وأهم أنواع الخير وآكد العبادات. وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات. وشمر في إدراكه والتمكن فيه أصحاب الأنفس الزكيات. وبادر إلى الاهتمام به المسارعون إلى الخيرات. وسابق إلى التحلي به مستبقون المكرمات. وقد تظاهر على ما ذكرته جمل من الآيات الكريمات والأحاديث الصحيحة المشهورات. وأقاويل السلف رضي اللّه عنهم النيرات. ولا ضرورة إلى ذكرها هنا لكونها من الواضحات الجليات. ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات. أعني معرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها وعزيزها متواترها وآحادها

وأفرادها معروفها وشاذها ومنكرها ومعللها وموضوعها ومدرجها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومجملها ومبينها ومختلفها وغير ذلك من أنواعها المعروفات. ومعرفة علم الأسانيد أعني معرفة حال رجالها وصفاتهم المعتبرة وضبط أسمائهم وأنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وغير ذلك من الصفات. ومعرفة التدليس والمدلسين وطرق الاعتبار والمتابعات. ومعرفة حكم اختلاف الرواة في الأسانيد والمتون والوصل والإرسال والوقف والرفع والقطع والانقطاع وزيادات الثقات ومعرفة الصحابة والتابعين وأتباعهم وأتباع أتباعهم ومن بعدهم رضي اللَّه عنهم وعن سائر المؤمنين والمؤمنات. وغير ما ذكرته من علومها المشهورات. ودليل ما ذكرته أن شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن المرويات. وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات. فإن أكثر الآيات الفروعيات مجملات. وبيانها في السنن المحكمات. وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالماً بالأحاديث الحكميات. فثبت بما ذكرناه أن الاشتغال بالحديث من أجلّ العلوم الراجحات وأفضل أنواع الخير وآكد القربات. وكيف لا يكون كذلك وهو مشتمل مع ما ذكرناه على بيان حال أفضل المخلوقات. عليه من اللَّه الكريم أفضل الصلوات والسلام والبركات. ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات: حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين ألوف متكاثرات، فتناقص ذلك وضعفت الهمم فلم يبق إلا آثار من آثارهم قليلات، واللَّه المستعان على هذه المصيبة وغيرها من البليات. وقد جاء في فضل إحياء السنن المماتات أحاديث كثيرة معروفات مشهورات، فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتحريض عليه لما ذكرنا من الدلالات، ولكونه أيضاً من النصيحة للَّه تعالى وكتابه ورسوله ﷺ وللأئمة والمسلمين والمسلمات، وذلك هو الدين كما صح عن سيد البريات صلوات اللَّه وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وذريته وأزواجه الطاهرات. ولقد أحسن القائل من جمع أدوات الحديث استنار قلبه واستخرج كنوزه الخفيات، وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات، وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح الخلق ومن أعطى جوامع الكلمات ﷺ صلوات متضاعفات، وأصح مصنف في الحديث بل في العلم مطلقاً الصحيحان للإمامين القدوتين أبـي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري وأبـي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي اللَّه عنهما فلم يوجد لهما نظير في المؤلفات، فينبغي أن يعتنى بشرحهما وتشاع فوائدهما ويتلطف في استخراج دقائق العلوم من متونها وأسانيدهما لما ذكرنا من

الحجج الظاهرات، وأنواع الأدلة المتظاهرات: فأما صحيح البخاري رحمه اللَّه فقد جمعت في شرحه جملاً مستكثرات، مشتملة على نفائس من أنواع العلوم بعبارات وجيزات، وأنا مشمر في شرحه راجٍ من اللَّه الكريم في إتمامه المعونات: وأما صحيح مسلم رحمه اللَّه فقد استخرت اللَّه تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتاب في شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات لا من المختصرات المخلات، ولا من المطولات المملات. ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين وخوف عدم انتشار الكتاب لقلة الطالبين للمطولات لبسطته فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات، من غير تكرار ولا زيادات عاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده وعظم عوائده الخفيات والبارزات، وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح المخلوقات ﷺ صلوات دائمات، لكني أقتصر على التوسط وأحرص على ترك الإطالات وأوثر الاختصار في كثير من الحالات، فأذكر فيه إن شاء اللَّه جملاً من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع والآداب والإشارات الزهديات. وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال وضبط المشكلات وبيان أسماء ذوي الكنى وأسماء آباء الأبناء والمبهمات. والتنبيه على لطيفة من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات واستخراج لطائف من خفيات علم الحديث من المتون والأسانيد المستفادات وضبط جمل من الأسماء المؤتلفات والمختلفات، والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهراً ويظن بعض من لا يحقق صناعتي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات. وأنبه على ما يحضرني في الحال في الحديث من المسائل العمليات. وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات. إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات. وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات. وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل والأحكام والمعاني وغيرها من المنقولات. فإن كان مشهوراً لا أضيفه إلى قائليه لكثرتهم إلا نادراً لبعض المقاصد الصالحات. وإن كان غريباً أضفته إلى قائليه إلا أن أذهل عنه في بعض المواطن لطول الكلام أو كونه مما تقدم بيانه في الأبواب الماضيات. وإذا تكرر الحديث أو الاسم أو اللفظة من اللغة ونحوها بسطت المقصود منه في أول مواضعه وإذا مررت على الموضع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه وبيانه في الباب الفلاني من الأبواب السابقات. وقد أقتصر على بيان تقدمه من غير إضافة أو أعيد الكلام فيه لبعد الموضع الأول أو ارتباط كلام أو نحوه أو غير ذلك من المصالح المطلوبات. وأقدم في

أول الكتاب جملاً من المقدمات. مما يعظم النفع به إن شاء اللّٰه تعالى ويحتاج إليه طالبو التحقيقات. وأرتب ذلك في فصول متتابعات ليكون أسهل في مطالعته وأبعد من السآمات. وأنا مستمد المعونة والصيانة واللطف والرعاية من اللّٰه الكريم رب الأرضين والسموات، مبتهلاً إليه سبحانه وتعالى أن يوفقني ووالدي ومشايخي وسائر أقاربي وأحبابي ومن أحسن إلينا بحسن النيات، وأن ييسر لنا الطاعات، وأن يهدينا لها دائماً في ازدياد حتى الممات، وأن يجود علينا برضاه ومحبته ودوام طاعته والجمع بيننا في دار كرامته وغير ذلك من أنواع المسرات، وأن ينفعنا أجمعين ومن يقرأ في هذا الكتاب به وأن يجزل لنا المثوبات، وأن لا ينزع منا ما وهبه لنا ومنَّ به علينا من الخيرات، وأن لا يجعل شيئاً من ذلك فتنة لنا وأن يعيذنا من كل شيء من المخالفات، إنه مجيب الدعوات، جزيل العطيات؛ اعتصمت باللّٰه، توكلت على اللّٰه، ما شاء اللّٰه، لا قوة إلا باللّٰه، لا حول ولا قوة إلا باللّٰه، وحسبي اللّٰه ونعم الوكيل، وله الحمد والفضل والمنّة والنعمة، وبه التوفيق واللطف والهداية والعصمة.

فصل

[في بيان إسناد الكتاب وحال رواته من الإمام النووي إلى الإمام مسلم رضي اللّٰه عنه مختصراً]

أما إسنادي فيه: فأخبرنا بجميع صحيح الإمام مسلم بن الحجاج رحمه اللّٰه الشيخ الأمين العدل الرضي أبو إسحاق إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطي[1] رحمه اللّٰه بجامع دمشق حماها اللّٰه وصانها وسائر بلاد الإسلام وأهله، قال: أخبرنا الإمام ذو الكنى أبو القاسم أبو بكر أبو الفتح منصور بن عبد المنعم الفراوي[2]، قال: أخبرنا الإمام فقيه الحرمين أبو جدي أبو عبد اللّٰه محمد بن الفضل الفراوي[3]، قال:

---

(١) انظر ترجمته في: ذيل المرآة: ٣٤٨/٢، وشذرات الذهب: ٥/ ٣١٥، والعبر: ٣/ ٣١٠.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: ١٨/ ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٤، والتقييد لابن نقطة: ٢٠٧ ـ ٢٠٨، والتكملة للمنذري: ١٢٠٢، وذيل الروضتين لأبي شامة: ٨٠، ودول الإسلام: ٢/ ٨٥، وشذرات الذهب: ٥/ ٣٤، والعبر: ٢٩/٥، وسير أعلام النبلاء: ٢/ ٤٩٤، ومعجم البلدان: ٣/ ٨٦٦ ـ ٨٦٧، والنجوم الزاهرة: ٦/ ٢٠٤.

(٣) انظر ترجمته في: إيضاح المكنون: ٤٢٩/٢، تاريخ الإسلام: ٢٨٩/١/٤، والبداية والنهاية: =

أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر الفارسي[1] قال: أنا أبو أحمد محمد بن عيسى الجلودي[2]، قال: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان[3] الفقيه: أنا الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج[4] رحمه اللّٰه وهذا الإسناد الذي حصل لنا ولأهل زماننا ممن يشاركنا فيه في نهاية من العلو بحمد اللّٰه تعالى فبيننا وبين مسلم ستة، وكذلك اتفقت لنا بهذا العدد رواية الكتب الأربعة، التي هي تمام الكتب الخمسة، التي هي أصول الإسلام أعني: صحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، وكذلك وقع لنا بهذا العدد مسندا الإمامين أبوي عبد اللّٰه أحمد بن حنبل ومحمد بن يزيد أعني: ابن ماجه.

ووقع لنا أعلى من هذه الكتب وإن كانت عالية موطأ الإمام أبي عبد اللّٰه مالك بن أنس فبيننا وبينه رحمه اللّٰه سبعة وهو شيخ شيوخ المذكورين كلهم، فتعلو روايتنا لأحاديثه برجل وللّٰه الحمد والمنّة.

وحصل في روايتنا لمسلم لطيفة وهو أنه إسناد مسلسل بالنيسابوريين وبالمعمرين، فإن رواته كلهم معمرون وكلهم نيسابوريون من شيخنا أبي إسحاق إلى مسلم، وشيخنا وإن كان واسطياً فقد أقام بنيسابور مدة طويلة واللّٰه أعلم.

= ١٢/ ٢١١، وتبيين كذب المفتري: ٣٢٢، ودول الإسلام: ٢/ ٥٢، وشذرات الذهب: ٤/ ٩٦، وطبقات الإسنوي: ٢/ ٢٧٦، وطبقات السبكي: ٦/ ١٦٦ ـ ١٧٠، وطبقات الشافعية: ١/ ٣٥٢، وطبقات ابن الصلاح: ٢٠/ ١، والكامل في التاريخ: ١١/ ٤٦، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٦١٥، والمنتظم: ١٠/ ٦٥، ومعجم البلدان: ٤/ ٢٤٥.

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٩، وشذرات الذهب: ٣/ ٢٧٧، ٢٧٨، والعبر: ٣/ ٢١٦، وصيانة صحيح مسلم: ١٠٨.

(٢) انظر ترجمته في: الأنساب: ٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥، البداية والنهاية: ١١/ ٢٩٤، وتاج العروس: ٢/ ٣٢٣، مادة (جلد)، وشذرات الذهب: ٣/ ٨٧، والعبر: ٢/ ٣٤٨، وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٣٠١، والمنتظم: ٧/ ٩٧، واللباب: ١/ ٢٨٨، والنجوم الزاهرة: ٤/ ١٣٣، والوافي بالوفيات: ٤/ ٢٩٧، وصيانة صحيح مسلم: ١٠٧.

(٣) انظر ترجمته في: البداية والنهاية: ١١/ ١٣١، وسير أعلام النبلاء: ١٤/ ٣١١، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٥٢، ودول الإسلام: ١/ ١٨٦، والعبر: ٢/ ١٣٦، والكامل في التاريخ: ٨/ ١٢٣، والوافي بالوفيات: ٦/ ١٢٨ ـ ١٢٩، وصحيح مسلم: ١٠٦.

(٤) صاحب الصحيح وقد تقدمت ترجمته.

أما بيان حال رواته فيطول الكلام في تقصي أخبارهم واستقصاء أحوالهم لكن نقتصر على ضبط أسمائهم وأحرف تتعلق بحال بعضهم.

أما شيخنا أبو إسحاق فكان من أهل الصلاح والمنسوبين إلى الخير والفلاح معروفاً بكثرة الصدقات وإنفاق المال في وجوه المكرمات، ذا عفاف وعبادة ووقار وسكينة وصيانة بلا استكبار، توفي رحمه اللّٰه بالإسكندرية اليوم السابع من رجب سنة أربع وستين وستمائة.

وأما شيخ شيخنا فهو الإمام ذو الكنى أبو القاسم أبو بكر الفتح منصور بن عبد المنعم بن عبد اللّٰه بن محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي العباس الصاعدي الفراوي ثم النيسابوري منسوب إلى فراوة بليدة من ثغر خراسان وهو بفتح الفاء وضمها. فأما الفتح فهو المشهور المستعمل بين أهل الحديث وغيرهم وكذا حكى الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح[١] رحمه اللّٰه: أنه سمع شيخه منصوراً هذا رضي اللّٰه عنه يقول: إنه الفراوي بفتح الفاء وذكره أبو سعيد السمعاني في كتابه: «الأنساب»[٢] بضم الفاء وكذا ذكر الضم أيضاً غير السمعاني[٣] وكان منصور هذا جليلاً شيخاً مكثراً ثقة صحيح السماع، روى عن أبيه وجده وجد أبيه أبي عبد اللّٰه محمد بن الفضل، وروى عن غيرهم مولده في شهر رمضان سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة، وتوفي بشازياخ نيسابور في شعبان سنة ثمان وستمائة.

وأما أبو عبد اللّٰه الفراوي فهو محمد بن الفضل جد أبي منصور النيسابوري، وقد تقدم تمام نسبه في نسب ابن ابن ابنه منصور. كان أبو عبد اللّٰه هذا الفراوي رضي اللّٰه عنه إماماً بارعاً في الفقه والأصول وغيرهما، كثير الروايات بالأسانيد الصحيحة العاليات،

---

(١) صيانة صحيح مسلم: ١٠٩.

(٢) الأنساب: ٩/٢٥٦.

(٣) أمثال الإمام عز الدين بن الأثير الجزري في كتابه اللباب: ٢/٤١٦.

قلت: وقد اختلف في الضم والفتح كما في تبصير المنتبه: ٣/١٠٠، وقال ابن نقطة في التقييد: ٢٠٧ ـ ٢٠٨: الفتح أكثر وأشهر، وقال الإمام النووي في تهذيب الأسماء: ٣/٢/٧٨: هي ـ أي فراوة ـ بفتح الفاء وضمها وتخفيف الراء، وقال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: ١٠٩: والشائع المعروف فتح الفاء وهكذا ذكره لي شيخنا أبو القاسم الفَراوي ابن حفيد الفراوي لما سألته عن ذلك.

رحلت إليه الطلبة من الأقطار، وانتشرت الروايات عنه فيما قرب وبعد من الأمصار حتى قالوا فيه: للفراوي ألف راوي. وكان يقال له: فقيه الحرم لإشاعته ونشره العلم بمكة زادها اللَّه فضلاً وشرفاً ذكره الإمام الحافظ أبو القاسم الدمشقي المعروف بابن عساكر رضي اللَّه عنهما فأطنب في الثناء عليه بما هو أهله، ثم روى عن أبـي الحسين عبد الغافر أنه ذكره فقال: هو فقيه الحرم البارع في الفقه والأصول، الحافظ للقواعد نشأ بين الصوفية في حجورهم، ووصل إليه بركات أنفاسهم، وسمع التصانيف والأصول من الإمام زين الإسلام ودرس عليه الأصول والتفسير، ثم اختلف إلى مجلس إمام الحرمين ولازم درسه ما عاش وتفقه عليه وعلق عنه الأصول، وصار من جملة المذكورين من أصحابه، وخرج حاجاً إلى مكة وعقد المجلس ببغداد وسائر البلاد، وأظهر العلم بالحرمين وكان منه بهما أثر وذكر ونشر للعلم، وعاد إلى نيسابور وما تعدّى قط حد العلماء ولا سيرة الصالحين من التواضع والتبذل في الملابس والمعايش وتستر بكتابة الشروط لاتصاله بالزمرة الشحامية مصاهرة ليصون بها عرضه وعلمه عن توقع الإرفاق. ويتبلغ بما يكتسبه منها في أسباب العيشة من فنون الأرزاق.

وقعد للتدريس في المدرسة الناصحة وإفادة الطلبة فيها، وقد سمع المسانيد والصحاح وأكثر عن مشايخ عصره، وله مجالس الوعظ والتذكير المشحونة بالفوائد والمبالغة في النصح وحكايات المشايخ وذكر أحوالهم.

قال الحافظ أبو القاسم: وإلى الإمام محمد الفَراوي كانت رحلتي الثانية؛ لأنه كان المقصود بالرحلة في تلك الناحية لما اجتمع فيه من علو الإسناد، ووفور العلم، وصحة الاعتقاد، وحسن الخلق، ولين الجانب، والإقبال بكليته على الطالب[١] فأقمت في صحبته سنة كاملة وغنمت من مسموعاته فوائد حسنة طائلة، وكان مكرماً لموردي عليه عارفاً بحق قصدي إليه[٢] ومرض مرضة في مدة مقامي عنده ونهاه الطبيب عن التمكين من القراءة عليه فيها، وعرفه أن ذلك ربما كان سبباً لزيادة تألمه فقال: لا أستجيز أن أمنعهم من القراءة، وربما أكون قد حبست في الدنيا لأجلهم. وكنت أقرأ عليه في حال مرضه وهو ملقى على فراشه، ثم عوفي من تلك المرضة وفارقته متوجهاً إلى هراة فقال لي حين ودعته بعد أن أظهر الجزع لفراقي: وربما لا نلتقي بعد هذا فكان كما قال،

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٦١٨/١٩.

(٢) تبيين كذب المفتري: ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

فجاءنا نعيه إلى هراة وكانت وفاته في العشر الأواخر من شوال سنة ثلاثين وخمسمائة ودفن في تربة أبـي بكر بن خزيمة رضي اللّه عنهما. وذكر الحافظ أيضاً جُملاً أخرى من مناقبه حذفتها اختصاراً.

وذكر أبو سعيد السمعاني: أنه سأل أبا عبد اللّه الفراوي هذا عن مولده فقال: مولدي تقديراً سنة إحدى وأربعين وأربعمائة. قال غيره: وتوفي يوم الخميس الحادي أو الثاني والعشرين من شوال سنة ثلاثين وخمسمائة.

قال الحافظ الشيخ أبو عمرو رحمه اللّه: له في علم المذهب «كتاب» انتخبت منه فوائد استغربتها[1]. وسمع صحيح مسلم من عبد الغافر في السنة التي توفي فيها عبد الغافر سنة ثمان وأربعين وأربعمائة بقراءة أبـي سعيد البحري رحمه اللّه ورضي عنه.

وأما شيخ الفراوي فهو: أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي الفَسَوي[2] ثم النيسابوري التاجر وكان سماعه صحيح مسلم من الجلودي سنة خمس وستين وثلثمائة ذكره ولد ولده أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي الأديب الإمام المحدث ابن المحدث ابن المحدث: صاحب التصانيف «كذيل تاريخ نيسابور» وكتاب «مجمع الغرائب» و «المفهم لشرح غريب صحيح مسلم» وغيرها، فقال: كان شيخاً ثقة صالحاً صائناً محظوظاً من الدين والدنيا مجدوداً في الرواية على قلة سماعه مشهوراً مقصوداً من الآفاق، سمع منه الأئمة والصدور وقرأ الحافظ الحسن السمرقندي عليه صحيح مسلم نيفاً وثلاثين مرة وقرأه عليه أبو سعيد البحيري نيفاً وعشرين مرة، وممن قرأه عليه من مشاهير الأئمة زين الإسلام أبو القاسم يعني: القشيري والواحدي وغيرهما، استكمل خمساً وتسعين سنة وألحق أحفاد الأحفاد بالأجداد وتوفي يوم الثلاثاء ودفن يوم الأربعاء السادس من شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة. قال غيره: ولد سنة ثلاث وخمسين وثلثمائة وسمع منه أئمة الدنيا من الغرباء والطارئين والبلديين وبارك اللّه سبحانه وتعالى في سماعه وروايته مع قلة سماعه وكان المشهور برواية صحيح مسلم وغريب الخطابـي في عصره، وسمع

---

(١) انظر ما ذكره السبكي عن بعض هذه الغرائب حول هذا الكتاب: الطبقات الكبرى: ٦/ ١٧٠.

(٢) الفسوي: بفتح الفاء والسين هذه النسبة إلى فسا وهي بلدة من بلاد فارس يقال لها: بسا. انظر للأنساب: ٩/ ٣٥، واللباب: ٢/ ٤٣٢، ومعجم البلدان: ٤/ ٢٦٠.

الخطابي وغيره من أهل عصره رحمه اللّٰه ورضي عنه.

وأما شيخ الفارسي فهو أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمٰن بن عمرويه بن منصور الزاهد النيسابوري الجلودي بضم الجيم بلا خلاف. قال الإمام أبو سعيد السمعاني: هو منسوب إلى الجلود المعروفة جمع جلد[١] قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح[٢] رحمه اللّٰه: عندي أنه منسوب إلى سكة الجلوديين بنيسابور الدارسة. وهذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو يمكن حمل كلام السمعاني عليه وإنما قلت: إن الجلودي هذا بضم الجيم بلا خلاف؛ لأن ابن السكيت وصاحبه ابن قتيبة قالا في كتابيهما المشهورين: أن الجلودي بفتح الجيم منسوب إلى جلود اسم قرية بإفريقية[٣]. وقال غيرهما: إنها بالشام[٤] وأراد أن من نسب إلى هذه القرية فهو بفتح الجيم لكونها مفتوحة. وأما أبو أحمد هذا الجلودي فليس منسوباً إلى هذه القرية فليس فيما قالاه مخالفة لما ذكرناه واللّٰه أعلم.

قال الحاكم أبو عبد اللّٰه كان أبو أحمد هذا الجلودي شيخاً صالحاً زاهداً من كبار عباد الصوفية صحب أكابر المشايخ من أهل الحقائق، وكان ينسخ الكتب، ويأكل من كسب يده، سمع أبا بكر بن خزيمة ومن كان قبله وكان ينتحل مذهب سفيان الثوري ويعرفه، توفي رحمه اللّٰه يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلثمائة وهو ابن ثمانين سنة. قال الحاكم وختم لوفاته سماع صحيح مسلم وكل من حدث به بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وغيره فليس بثقة واللّٰه أعلم.

وأما شيخ الجلودي فهو السيد الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري الفقيه الزاهد المجتهد العابد. قال الحاكم أبو عبد اللّٰه بن البيع: سمعت محمد بن يزيد العدل يقول: كان إبراهيم بن محمد بن سفيان مجاب الدعوة. قال الحاكم: وسمعت أبا عمرو بن نجيد يقول: إنه كان من الصالحين. قال الحاكم: كان إبراهيم بن سفيان من العباد المجتهدين، ومن الملازمين لمسلم بن الحجاج، وكان من أصحاب أيوب بن الحسن الزاهد صاحب الرأي، يعني: الفقيه الحنفي. سمع إبراهيم بن سفيان بالحجاز ونيسابور والري والعراق. قال إبراهيم: فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب

---

(١) الأنساب: ٣/ ٢٨٢.
(٢) صيانة صحيح مسلم: ١٠٧.
(٣) تهذيب إصلاح المنطق: ٢/ ٢٠.
(٤) معجم البلدان: ٢/ ١٥٦.

في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين. قال الحاكم: مات إبراهيم في رجب سنة ثمان وثلثمائة رحمه اللَّه ورضي عنه.

وأما شيخ إبراهيم بن محمد بن سفيان فهو الإمام مسلم صاحب الكتاب، وهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري نسباً النيسابوري وطناً عربـي صلبية وهو أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الأزمان. سمع بخراسان يحيـى بن يحيـي وإسحاق بن راهويه وغيرهما، وبالري محمد بن مهران الجمال بالجيم وأبا غسان وغيرهما، وبالعراق أحمد بن حنبل وعبد اللَّه بن مسلمة القعنبي وغيرهما، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب وغيرهما، وبمصر عمرو بن سواد وحرملة بن يحيـى وغيرهما وخلائق كثيرين.

روى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه وفيهم جماعات في درجته فمنهم: أبو حاتم الرازي وموسى بن هارون وأحمد بن سلمة وأبو عيسى الترمذي وأبو بكر بن خزيمة ويحيـى بن صاعد وأبو عوانة الإسفرايني وآخرون لا يحصون.

وصنف مسلم رحمه اللَّه في علم الحديث كتباً كثيرة منها هذا الكتاب الصحيح الذي منّ اللَّه الكريم وله الحمد والنعمة والفضل والمنّة به على المسلمين. وأبقى لمسلم به ذكراً جميلاً وثناءً حسناً إلى يوم الدين، ومنها: كتاب: «المسند الكبير على أسماء الرجال»، وكتاب: «الجامع الكبير على الأبواب»، وكتاب: «العلل»، وكتاب: «أوهام المحدثين»، وكتاب: «التمييز»، وكتاب: «من ليس له إلا راوٍ واحد»، وكتاب: «طبقات التابعين»، وكتاب: «المخضرمين» وغير ذلك.

قال الحاكم أبو عبد اللَّه: حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم قال: سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما. وفي رواية: في معرفة الحديث. قلت: ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه اللَّه، واطلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه، وحسن سياقته، وبديع طريقته، من نفائس التحقيق، وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية وتلخيص الطرق واختصارها، وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه

واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات والخفيات، علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء واللَّه ذو الفضل العظيم. وأنا أقتصر من أخباره رضي اللَّه عنه على هذا القدر فإن أحواله رحمه اللَّه ومناقبه لا تستقصي لبعدها عن أن تحصى وقد دللت بما ذكرت من الإشارة إلى حالته على ما أهملت من جميل طريقته. واللَّه الكريم أسأله أن يجزل في مثوبته وأن يجمع بيننا وبينه مع أحبائنا في دار كرامته بفضله وجوده ولطفه ورحمته وقد قدمت أني أوثر الاختصار، وأحاذر التطويل الممل والإكثار. توفي مسلم رحمه اللَّه بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين. قال الحاكم أبو عبد اللَّه بن البيع في كتاب: «المزكين لرواة الأخبار»: سمعت أبا عبد اللَّه بن الأخرم الحافظ رحمه اللَّه يقول: توفي مسلم بن الحجاج رحمه اللَّه عشية الأحد ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة رحمه اللَّه ورضي عنه.

فصل
[صحيح مسلم رحمه اللَّه في نهاية من الشهرة]

وهو متواتر عنه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج. وأما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم فقد انحصرت طريقه عنده في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم، ويروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم، ورواه عن ابن سفيان جماعة منهم الجلودي، وعن الجلودي جماعة منهم الفارسي، وعنه جماعة منهم الفراوي، وعنه خلائق منهم منصور، وعنه خلائق منهم شيخنا أبو إسحاق. قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمه اللَّه[1]: وأما القلانسي فوقعت روايته عند أهل الغرب ولا رواية له عند غيرهم دخلت روايته إليه من جهة أبي عبد اللَّه محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي القرطبي[2] وغيره سمعوها بمصر

(١) صيانة صحيح مسلم: ١١١.
(٢) هو: أبو عبد اللَّه محمد بن يحيى بن أحمد التميمي، المعروف بابن الحذاء، باحث أندلسي من علماء فقه الحديث والتاريخ والأدب، توفي سنة ٤١٦ هـ.

=

من أبـي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمٰن بن ماهان البغدادي. قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيـى الأشقر الفقيه على مذهب الشافعي، قال: حدثنا أبو محمد القلانسي، قال: حدثنا مسلم إلا ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب أولها حديث الإفك الطويل[١]، فإن أبا العلاء بن ماهان كان يروي ذلك عن أبـي أحمد الجلودي، عن أبـي سفيان، عن مسلم رضي الله عنه.

فصل
[هل قول المحدث: حدثنا أو أخبرنا بمعنى واحد أم لا؟]

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن المعروف بابن الصلاح رحمه الله[٢]: اختلف النسخ في رواية الجلودي عن إبراهيم بن سفيان، هل هي بحدثنا إبراهيم أو أخبرنا؟ والتردد واقع في أنه سمع من لفظ إبراهيم أو قرأه عليه. فالأحوط أن يقال: أخبرنا إبراهيم، حدثنا إبراهيم. فليلفظ القارىء بهما على البدل[٣]. قال: وجائز لنا الاقتصار على أخبرنا، فإنه كذلك فيما نقلته من ثبت الفراوي من خط صاحبه عبد الرزاق الطبسي، وفيما أنتخبته بنيسابور من الكتاب من أصل فيه سماع شيخنا

= انظر ترجمته في: ابن الفرضي: ٢/ ٨٧، وشجرة النور الزكية: ١١٢، وفهرسة ابن خير: ٩٣، ٢٤٢.

(١) الحديث: (٢٧٧)، ٤/ ٢١٢٩ في كتاب: التوبة، باب: في حديث الإفك وقبول توبة القاذف.

(٢) صيانة صحيح مسلم: ١١٣.

(٣) قلت: إن قراءة الجلودي على إبراهيم بن سفيان أو سماعه من لفظه سيان لأن مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة التسوية بين أخبرنا وبين حدثنا، وبذلك يرتفع التردد الواقع في النسخ.
استدل البخاري على التسوية بين هذه الصيغ بحديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنها مثل المسلم، فحدثوني ما هي؟» وفي رواية: «أخبروني»، وفي رواية: «أنبئوني» فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء، وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة... وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف: فمنهم من استمر على أصل اللغة. وهذا رأي الزهري ومالك وابن عيينة ويحيـى القطان... وعليه استمر عمل المغاربة ورجحه ابن الحاجب في مختصره.
راجع في ذلك قواعد التحديث لمحمد جمال الدين القاسمي ص ٢٨ والإلماع للقاضي عياض ص ٧١. قال الإمام الواقي في التقييد والإيضاح ص ١٤٧ وهذا محمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المحدث غير موضوع في كتاب مؤلف.

المؤيد. وهو كذلك بخط الحافظ أبي القاسم الدمشقي العساكري عن الفراوي وفي غير ذلك وأيضاً فحكم المتردد في ذلك المصير إلى أخبرنا[1]؛ لأن كل تحديث من حيث الحقيقة إخبار وليس كل إخبار تحديثاً.

فصل
[فوات إبراهيم بن سفيان بعض الأحاديث من الإمام مسلم]

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح[2] رضي اللّٰه عنه: اعلم أن لإبراهيم بن سفيان في الكتاب فائتاً لم يسمعه من مسلم يقال فيه: أخبرنا إبراهيم، عن مسلم، ولا يقال فيه: أخبرنا مسلم ولا حدثنا مسلم. وروايته لذلك عن مسلم إما بطريق الإجازة[3] ....

(١) قلت: لأن (حدثنا) أكمل مرتبة وأرفع الأقسام عند الجماهير لكونها سماعاً من لفظ الشيخ وهي أرفع، و (أخبرنا) أنقص مرتبة لكونها قراءة عليه وقال ابن الصلاح في مقدمته ص ٦٨: وهذا يقتضي فيما إذا شك في سماع نفسه فليقتصر إذا شك على الناقص، لأن عدم الزائد هو الأصل.
وقال العراقي في التقييد والإيضاح ص ١٤٦: والأحسن فيما... حكاه الخطيب في الكفاية عن البرقاني أنه ربما شك في الحديث هل قرأه هو أو قرىء وهو يسمع فيقول فيه قرأنا على فلان فإنه يسوغ إتيانه بهذه الصفة فيما قرأه بنفسه وفيما سمعه بقراءة غيره... وقد قال النفيلي: قرأنا على مالك، وإنما سمع بقراءة غيره واللّٰه أعلم.

(٢) صيانة صحيح مسلم: ١١٤.

(٣) قال الشهاب القسطلاني في المنهج: الإجازة مشتقة من التجوز، وهو التعدي، فكأنه عدّ روايته حتى أوصلها للراوي عنه وهي أربعة أقسام: أن يجيز معيناً لمعين. الثاني: أن يجيز معيناً غيره. الثالث: أن يجيز غير معين بوصف العموم. الرابع: أجازه بمجهول أوله. قواعد التحديث ٢٠٥.
قلت: والظاهر من كلام ابن الصلاح أنه يبطل الرواية بالإجازة كما أبطلها جماعات من الطوائف حيث ينقل في مقدمته عن القاضي أبي الوليد الباجي المالكي أنه قال: لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من سلف هذه الأمة وخلفها وادّعَى الإجماع من غير تفصيل.
وعلق عليه ابن صلاح بقول: هذا باطل، فقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعات من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين وذلك إحدى الروايتين عن الشافعي رضي اللّٰه عنه ص ٧٢ وقال السيوطي: وحكاه الآمدي عن أبي حنيفة وأبي يوسف، ونقله القاضي عبد الوهاب عن مالك.
وقال ابن حزم: إنها بدعة غير جائزة وقال أبي طاهر الدباس الحنفي: إن من قال لغيره: أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع، فكأنه قال: أجزت لك أن تكذب علي؛ لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع. تدريب الراوي ٢/ ٣٠.
قلت: وذهب بعضهم إلى إطلاق «حدثنا» و «أخبرنا» في الإجازة كأبي العباس ابن بكر المالكي =

. . . . وإما بطريق الوجادة[1]، وقد غفل أكثر الرواة عن تبيين ذلك، وتحقيقه في فهاريسهم وتسميعاتهم وإجازاتهم، وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: أخبرنا إبراهيم، قال: أخبرنا مسلم، وهذا الفوات في ثلاثة مواضع محققة في أصول معتمدة.

فأولها: في كتاب الحج في باب: الحلق والتقصير، حديث ابن عمر رضي اللّه عنهما أن رسول اللّه ﷺ قال: «رحم اللّه المحلقين»[2] برواية ابن نمير، فشاهدت عنده في أصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي بخطه ما صورته: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم، قال: حدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد اللّه بن عمر الحديث. وكذلك في أصلٍ بخط الحافظ أبي عامر العبدري: إلا أنه قال: حدثنا أبو إسحاق.

وشاهدت عنده في أصل قديم مأخوذ عن أبي أحمد الجلودي ما صورته: من ها هنا قرأت على أبي أحمد: حدثكم إبراهيم، عن مسلم. وكذا كان في كتابه إلى العلاّمة. قال الشيخ رحمه اللّه: وهذه العلامة هي بعد ثمان ورقات أو نحوها عند أول حديث ابن عمر رضي اللّه عنهما: أن رسول اللّه ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبر ثلاثاً[3].

وعندها في الأصل المأخوذ عن الجلودي ما صورته: إلى هنا قرأت عليه ـ يعني: على الجلودي ـ عن مسلم، ومن هنا قال: حدثنا مسلم.

وفي أصل الحافظ أبي القاسم عندها بخطه من هنا يقول: حدثنا مسلم، وإلى هنا شك.

الفائت الثاني: لإبراهيم أوله في أول الوصايا قول مسلم: حدثنا أبو خيثمة زهير بن

= حيث سوى بين الإجازة وبين ضرب المناولة فقال في كتابه الوجازة: إنه يحل محل السماع والقراءة عند جماعة من أصحاب الحديث. قال: وهو مذهب مالك. الإلماع للقاضي عياض ص ٨٨ ـ ٨٩. وقال عيسى بن مسكين: الإجازة رأس مال كثير، وجائز أن يقول: حدثني فلان وأخبرني فلان. الإلماع ص ٩١.

حتى أن منهم من اختار تفضيل الإجازة على السَّماع مطلقاً تدريب الراوي ٢/ ٣١.

(١) الوجادة.

(٢) كتاب: الحج، باب: تفضيل الحق على التقصير وجواز التقصير (الحديث: ٣١٨).

(٣) كتاب: الحج، باب: ما يقوله إذا ركب إلى سفر الحج وغيره (الحديث: ٤٢٥).

حرب، ومحمد بن المثنى ـ واللفظ لمحمد بن المثنى ـ في حديث ابن عمر: «ما حق امرىء مسلم له شيء يريد أن يوصي[1] فيه» ـ إلى قوله في آخر حديث ـ رواه في قصة حويصة ومحيصة في القسامة: حدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا بشر بن عمرو، قال: سمعت مالك بن أنس. . . الحديث[2]. وهو مقدار عشر ورقات. ففي الأصل المأخوذ عن الجلودي، والأصل الذي بخط الحافظ أبـي عامر العبدري ذكر انتهاء هذا الفوات عند أول هذا الحديث وعَوْدِ قول إبراهيم: حدثنا مسلم. وفي أصل الحافظ أبـي القاسم الدمشقي شبه التردد في أن هذا الحديث داخل في الفوات أو غير داخل فيه والاعتماد على الأول.

الفائت الثالث: أوله قول مسلم في أحاديث الإمارة والخلافة: حدثني زهير بن حرب، حدثنا شبابة، حديث أبـي هريرة رضي اللَّه عنه، عن النبـي ﷺ: «إنما الإمام جنة»[3] ويمتد إلى قوله في كتاب الصيد والذبائح: حدثنا محمد بن مهران الرازي، حدثنا أبو عبد اللَّه حماد بن خالد الخياط حديث أبـي ثعلبة الخشني: «إذا رميت سهمك»[4] فمن أول هذا الحديث عَادَ قَوْلُ إبراهيم: حدثنا مسلم.

وهذا الفوات أكثرها وهو نحو ثمان عشرة ورقة، وفي أوله بخط الحافظ الكبير أبـي حازم العبدري النيسابوري، وكان يروي الكتاب عن محمد بن يزيد العدل، عن إبراهيم ما صورته: من هنا يقول إبراهيم: قال مسلم، وهو في الأصل المأخوذ عن الجلودي، وأصل أبـي عامر العبدري، وأصل أبـي القاسم الدمشقي بكلمة: (عن).

وهكذا في الفائت الذي سبق في الأصل المأخوذ عن الجلودي، وأصل أبـي عامر العبدري، وأصل أبـي القاسم وذلك يحتمل كونه روى ذلك عن مسلم بالوجادة ويحتمل الإجازة، ولكن في بعض النسخ التصريح في بعض ذلك أو كله بكون ذلك عن مسلم بالإجازة واللَّه أعلم. هذا آخر كلام الشيخ رحمه اللَّه.

---

(١) كتاب: القسامة، باب القسامة (الحديث: ١).
(٢) كتاب: القسامة، باب: القسامة (الحديث: ٦).
(٣) كتاب: الإمارة، باب: الإمام جنة يقاتل به من وراءه ويتقى به (الحديث: ١٨٤١).
(٤) كتاب: الصيد والذبائح، باب: إذا غاب عنه الصيد ثم وجده (الحديث: ١٩٣١).

فصل
[الإسناد من خاصة هذه الأمة]

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح[(١)] رحمه اللَّه: اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود منها في عصرنا، وكثير من الأعصار قبله، إثبات ما يُروى، إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه، ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته. وإنما المقصود بها إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة زادها اللَّه كرامة، وإذا كان كذلك فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه أن ينقله من أصل مقابل على يدي ثقتين بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف، الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول، فقد تكثر تلك الأصول المقابل بها كثرة تتنزل منزلة التواتر أو منزلة الاستفاضة. هذا كلام الشيخ. وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب والاستظهار، وإلا فلا يشترط تعداد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة به واللَّه أعلم.

فصل
[أصح الكتب بعد القرآن الصحيحان]

اتفق العلماء رحمهم اللَّه على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة. وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان، والحذق، والغوص على أسرار الحديث.

وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد اللَّه بن البيع: كتاب مسلم أصح. ووافقه بعض شيوخ المغرب، والصحيح الأول وقد قرر الإمام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الإسماعيلي رحمه اللَّه في كتابه: «المدخل» ترجيح كتاب

(١) صيانة صحيح مسلم: ١١٧.

البخاري، وروينا عن الإمام أبي عبد الرحمٰن النسائي رحمه اللّٰه أنه قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري. قلت: ومن أخصر ما ترجح به اتفاق العلماء على أن البخاري أجلّ من مسلم وأعلم بصناعة الحديث منه، وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب، وبقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة وجمعه من ألوف مؤلفة من الأحاديث الصحيحة، وقد ذكرت دلائل هذا كله في أول شرح صحيح البخاري، ومما ترجح به كتاب البخاري أن مسلماً رحمه اللّٰه كان مذهبه بل نقل الإجماع في أول صحيحه: أن الإسناد المعنعن له حكم الموصول بسمعت بمجرد كون المعنعن، والمعنعن عنه كانا في عصر واحد، وإن لم يثبت اجتماعهما، والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما. وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري، وإن كنا لا نحكم على مسلم بعمله في صحيحه بهذا المذهب لكونه يجمع طرقاً كثيرة يتعذر معها وجود هذا الحكم الذي جوزه واللّٰه أعلم.

وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسل متناولاً من حيث أنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها وأورد فيه أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه، بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه، فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخاري من طرق هذا الحديث.

وقد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين غلطوا في مثل هذا فنفوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة إلى الفهم واللّٰه أعلم.

ومما جاء في فضل صحيح مسلم ما بلغنا عن مكي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور أنه قال: سمعت مسلم بن الحجاج رضي اللّٰه عنه يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند، يعني: صحيحه. قال: وسمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال أنه صحيح وليس له علة خرجته[1]. وذكر غيره ما رواه الحافظ أبو بكر الخطيب

(١) سير أعلام النبلاء: ١٢/٥٦٨.

البغدادي[1] بإسناده عن مسلم رحمه اللَّه قال: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلثمائة ألف حديث مسموعة.

فصل
[شرط مسلم الحديث الصحيح في صحيحه]

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح[2] رحمه اللَّه: شرط مسلم رحمه اللَّه تعالى في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ والعلة. قال: وهذا حد الصحيح، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط، وبينهم خلاف في اشتراطه، كما إذا كان بعض الرواة مستوراً، أو كان الحديث مرسلاً، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط، أم انتفى بعضها؟ وهذا هو الأغلب في ذلك، كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقاة غير أن فيهم أبا الزبير المكي مثلاً، أو سهيل بن أبي صالح، أو العلاء بن عبد الرحمٰن، أو حماد بن سلمة، قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري، لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم، وكذا حال البخاري فيما خرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس، وإسحاق بن محمد الفروي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم ممن احتج بهم البخاري ولم يحتج بهم مسلم. قال الحاكم أبو عبد اللَّه الحافظ النيسابوري في كتابه: «المدخل إلى معرفة المستدرك»: عدد من خرج لهم البخاري في الجامع الصحيح ولم يخرج لهم مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخاً، وعدد من احتج بهم مسلم في المسند الصحيح ولم يحتج بهم البخاري في الجامع الصحيح ستمائة وخمسة وعشرون شيخاً واللَّه أعلم.

وأما قول مسلم رحمه اللَّه في صحيحه، في باب: صفة صلاة رسول اللَّه ﷺ: ليس كل شيء صحيح عندي وضعته ههنا ـ يعني: في كتابه هذا الصحيح ـ وإنما وضعت

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣/١٠١.

(٢) صيانة صحيح مسلم: ٧٣ ـ ٧٥.

ههنا ما أجمعوا عليه. فمشكل فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها، لكونها من حديث من ذكرناه، ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه.

قال الشيخ وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم.

والثاني: أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسناداً ولم يرد ما كان اختلافهم، إنما هو في توثيق بعض رواته، وهذا هو الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة: «فإذا قرأ فأنصتوا» هل هو صحيح؟ فقال: هو عندي صحيح. فقيل: لِمَ لَمْ تضعه ههنا. فأجاب بالكلام المذكور، ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها لصحتها عنده، وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط أو سبب آخر، وقد استدركت وعللت. هذا آخر كلام الشيخ رحمه اللّه.

فصل
[في ما وقع في الصحيحين مما صورته الانقطاع]

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه اللّه: ما وقع في صحيحي البخاري ومسلم مما صورته صورة المنقطع ليس ملتحقاً بالمنقطع في خروجه من حيز الصحيح إلى حيز الضعيف، ويسمى هذا النوع تعليقاً سماه به الإمام أبو الحسن الدارقطني، ويذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» وكذا غيره من المغاربة، وهو في كتاب البخاري كثير جداً، وفي كتاب مسلم قليل جداً، قال: فإذا كان التعليق منهما بلفظ فيه جزم بأن من بينهما وبينه الانقطاع قد قال ذلك، أو رواه واتصل الإسناد منه على الشرط، مثل أن يقولا: روى الزهري، عن فلان. ويسوقا إسناده الصحيح. فحال الكتابين يوجب أن ذلك من الصحيح عندهما وكذلك ما روياه عمن ذكراه بلفظ مبهم لم يعرف به، وأورداه أصلاً محتجين به، وذلك مثل: حدثني بعض أصحابنا، ونحو ذلك، قال: وذكر الحافظ أبو علي الغساني الجياني: أن الانقطاع وقع فيما رواه مسلم في كتابه في أربعة عشر موضعاً.

أولها: في التيمم، قوله: في حديث أبـي الجهم: «وروى الليث بن سعد»[١]، ثم قوله: في كتاب: الصلاة، في باب: الصلاة على النبـي ﷺ: «حدثنا صاحبٌ لنا عن إسماعيل بن زكرياء، عن الأعمش» وهذا في رواية أبـي العلاء بن ماهان، وَسَلِمَتْ رواية أبـي أحمد الجلودي من هذا، فقال فيه: عن مسلم؛ حدثنا محمد بن بكار، قال: «حدثنا إسماعيل بن زكرياء»[٢]، ثم في باب: السكوت بين التكبير والقراءة، قوله: «وحدثت عن يحيـى بن حسان ويونس المؤدّب»[٣]، ثم قوله في كتاب: الجنائز في حديث عائشة رضي اللَّه عنها في خروج النبـي ﷺ إلى البقيع ليلاً: «وحدثني من سمع حجّاجاً الأعور ـ واللفظ له ـ قال: حدثنا ابن جريج»[٤]. وقوله في باب: الجوائح في حديث عائشة رضي اللَّه عنها: «حدثني غير واحد من أصحابنا، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبـي أويس»[٥]. وقوله في هذا الباب: «وروى الليث بن سعد، قال: حدثني جعفر بن ربيعة»[٦] وذكر حديث كعب بن مالك في تقاضي ابن أبـي حدرد. وقوله في باب احتكار الطعام في حديث معمر بن عبد اللَّه العدوي: «حدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون»[٧]. وقوله في صفة النبـي ﷺ: «وحدثت عن أبـي أسامة، وممن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا أبو أسامة»[٨] وذكر أبو علي: أنه رواه أبو أحمد الجلودي عن محمد بن المسيب الأرغياني، عن إبراهيم بن سعيد.

قال الشيخ: ورويناه من غير طريق أبـي أحمد عن محمد بن المسيب، ورواه غير ابن المسيب عن إبراهيم الجوهري، وسنورد ذلك في موضعه إن شاء اللَّه تعالى. وقوله في آخر الفضائل في حديث ابن عمر رضي اللَّه عنهما، عن رسول اللَّه ﷺ: «أرأيتكم

---

(١) كتاب: الحيض، باب: التيمم (الحديث: ١١٤).
(٢) في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على النبـي ﷺ (الحديث: ٦٨).
(٣) في كتاب: الصلاة، باب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (الحديث: ١٤٨).
(٤) في كتاب: الجنائز، باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها (الحديث: ١٠٣).
(٥) في كتاب: المساقاة، باب: الوضع من الدَّيْن (الحديث: ١٩).
(٦) في كتاب: المساقاة، باب: استحباب الوضع من الدين (الحديث: ٢١).
(٧) في كتاب: المساقاة، باب: تحريم الاحتكار في الأوقات (الحديث: ٣/١٤٢٨).
(٨) في كتاب: الفضائل، باب: إذا أراد اللَّه تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها (الحديث: ٢٤).

ليلتكم هذه» رواية مسلم [1] إياه موصولاً، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، ثم قال: «حدثني عبد اللّٰه بن عبد الرحمٰن الدارمي، قال: أخبرنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب، ورواه الليث، عن عبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر كلاهما عن الزهري بإسناد معمر، كمثل حديثه».

وقول مسلم في آخر كتاب: القدر [2] في حديث أبي سعيد الخدري رضي اللّٰه عنه: «لتركبن سنن من قبلكم» حدثني عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم، وهذا قد وصله إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن محمد بن يحيى، عن ابن أبي مريم.

قال الشيخ: وإنما أورده مسلم عل وجه المتابعة والاستشهاد.

وقوله فيما سبق في الاستشهاد والمتابعة في حديث البراء بن عازب، في الصلاة الوسطى، بعد أن رواه موصولاً: «ورواه الأشجعي، عن سفيان الثوري» إلى آخره.

وقوله أيضاً في الرجم في المتابعة، لما رواه موصولاً من حديث أبي هريرة، في الذي اعترف على نفسه بالزنى: «ورواه الليث أيضاً، عن عبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب بهذا الإسناد».

وقوله في كتاب: الإمارة في المتابعة، لما رواه متصلاً من حديث عوف بن مالك: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم» [3]: و «رواه معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد».

قال الشيخ: وذكر أبو علي فيما رواه عندنا من كتابه في الرابع عشر حديث ابن عمر: «أرأيتكم ليلتكم هذه» المذكور في الفضائل [4] وقد ذكره مرة أخرى فيسقط هذا من العدد، ويسقط الحديث الثاني؛ لكون الجلودي رواه عن مسلم موصولاً وروايته هي المعتمدة المشهورة، فهي إذاً اثنا عشر لا أربعة عشر.

قال الشيخ: وأخذ هذا عن أبي علي أبو عبد اللّٰه المازري صاحب: «المعلم»

---

(١) في كتاب: الفضائل، باب: قوله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم» (الحديث: ٢١٧).

(٢) والصحيح أنه في كتاب: العلم، باب: اتباع سفن اليهود والنصارى (الحديث: ٤/ ٢٠٥٤).

(٣) في كتاب: الإمارة، باب: خيار الأئمة وشرارهم (الحديث: ١٤٨١).

(٤) الحديث: ٢١٧ ـ ٤/ ١٩٦٥.

فأطلق أن في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً، وهذا يوهم خللاً في ذلك، وليس ذلك كذلك، وليس شيء من هذا والحمد اللّه مخرجاً؛ لما وجد فيه من حيز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث، كما أنه روى عن جماعة من الضعفاء اعتماداً على كون ما رواه عنهم معروفاً من رواية الثقات على ما سنرويه عنه فيما بعد إن شاء اللّه تعالى.

قال الشيخ أبو عمرو رحمه اللّه: وهكذا الأمر في تعليقات البخاري بألفاظ جازمة مثبتة على الصفة التي ذكرناها، كمثل ما قال فيه: قال فلان، أو روى فلان، أو ذكر فلان، أو نحو ذلك، ولم يصب أبو محمد بن حزم الظاهري[1] حيث جعل مثل ذلك انقطاعاً قادحاً في الصحة، واستروح إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي، وزعمه أنه لم يصح في تحريمها حديث مجيباً عن حديث أبي عامر، أو أبي مالك الأشعري، عن رسول اللّه ﷺ: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف»[2] إلى آخر الحديث، فزعم أنه وإن أخرجه البخاري فهو غير صحيح؛ لأن البخاري قال فيه: قال هشام بن عمار، وساقه بإسناده، فهو منقطع فيما بين البخاري وهشام، وهذا خطأ من ابن حزم من وجوه:

أحدها: أنه لا انقطاع في هذا أصلاً، من جهة أن البخاري لقي هشاماً، وسمع منه، وقد قررنا في كتابنا: «علوم الحديث»: أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس، حمل ما يرويه عنه على السماع بأي لفظ كان، كما يحمل قول الصحابي: قال رسول اللّه ﷺ، على سماعه منه إذا لم يظهر خلافه، وكذا غير قال من الألفاظ[3].

الثاني: أن هذا الحديث بعينه معروف الاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

الثالث: أنه وإن كان ذلك انقطاعاً، فمثل ذلك في الكتابين غير ملحق بالانقطاع القادح، لما عرف من عادتهما وشرطهما وذكرهما ذلك في كتاب موضوع لذكر الصحيح

---

(١) في المحلى: ٩/٧٠٨.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: الأشربة، باب: ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه (الحديث: ١٠/٤٥).

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ٦٧.

خاصة، فلن يستجيزا فيه الجزم المذكور من غير ثبت وثبوت، بخلاف الانقطاع، أو الإرسال الصادر من غيرهما، هذا كله في المعلق بلفظ الجزم، أما إذا لم يكن ذلك منهما بلفظ جازم مثبت له عمن ذكراه عنه على الصفة التي تقدم ذكرها، مثل أن يقولا: روى عن فلان، أو ذكر عن فلان، أو في الباب عن فلان، ونحو ذلك، فليس ذلك في حكم التعليق الذي ذكرناه، ولكن يستأنس بإيرادهما له.

وأما قول مسلم في خطبة كتابه: وقد ذكر عن عائشة رضي اللَّه عنها: أنها قالت: «أمرنا رسول اللَّه ﷺ أن ننزل الناس منازلهم». فهذا بالنظر إلى أن لفظه ليس جازماً لا يقتضي حكمه بصحته، وبالنظر إلى أنه احتج به، وأورده إيراد الأصول، لا إيراد الشواهد يقتضي حكمه بصحته.

ومع ذلك فقد حكم الحاكم أبو عبد اللَّه الحافظ في كتابه كتاب: «معرفة علوم الحديث» بصحته، وأخرجه أبو داود في سننه[1] بإسناده منفرداً به، وذكر: أن الراوي له عن عائشة: ميمون بن أبـي شبيب، ولم يدركها.

قال الشيخ: وفيما قاله أبو داود نظر، فإنه كوفي متقدم، قد أدرك المغيرة بن شعبة، ومات المغيرة قبل عائشة، وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كافٍ في ثبوت الإدراك، فلو ورد عن ميمون أنه قال: لم ألقَ عائشة استقام لأبـي داود الجزم بعدم إدراكه، وهيهات ذلك. هذا آخر كلام الشيخ.

قلت: وحديث عائشة هذا قد رواه البزار في مسنده، وقال: هذا الحديث لا يعلم عن النبـي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً. واللَّه أعلم.

فصل
[في حكم أحاديث صحيح مسلم]

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه اللَّه[2]: جميع ما حكم مسلم رحمه اللَّه بصحته في هذا الكتاب، فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس

---

(١) في كتاب: الأدب، باب: في تنزيل الناس منازلهم (الحديث: ٤٨٤٢).
(٢) صيانة صحيح مسلم: ٨٥.

الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك، لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه، ووفاقه في الإجماع.

قال الشيخ: والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول، يوجب العلم النظري بصدقه خلافاً لبعض محققي الأصوليين، حيث نفى ذلك بناءً على أنه لا يفيد في حق كل منهم إلا الظن، وإنما قبله؛ لأنه يجب عليه العمل بالظن والظن قد يخطىء.

قال الشيخ: وهذا مندفع؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ. وقد قال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق ولا حنثته لإجماع علماء المسلمين على صحتهما.

قال الشيخ: ولقائل أن يقول: إنه لا يحنث ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما للشك في الحنث، فإنه لو حلف بذلك في حديث ليست هذه صفته لم يحنث، وإن كان راويه فاسقاً، فعدم الحنث حاصل قبل الإجماع، فلا يضاف إلى الإجماع.

قال الشيخ: والجواب أن المضاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحنث ظاهراً وباطناً. وأما عند الشك فعدم الحنث محكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً، فعلى هذا يحمل كلام إمام الحرمين فهو اللائق بتحقيقه، فإذا علم هذا فما أخذ على البخاري ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة سننبّه على ما وقع في هذا الكتاب منها إن شاء اللَّه تعالى ـ وهذا آخر ما ذكره الشيخ أبو عمرو رحمه اللَّه هنا. وقال في جزء له: ما اتفق البخاري ومسلم على إخراجه فهو مقطوع بصدق مخبره، ثابت يقيناً لتلقي الأمة ذلك بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري[1]، وهو في إفادة العلم، كالمتواتر، إلا أن المتواتر يفيد العلم الضروري وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري، وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق البخاري ومسلم على صحته فهو حق وصدق.

قال الشيخ في: «علوم الحديث»: وقد كنت أميل إلى أن ما اتفقا عليه فهو مظنون،

---

(١) أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال والتأمل.

وأحسبه مذهباً قوياً، وقد بان لي الآن أنه ليس كذلك، وأن الصواب: أنه يفيد العلم.

وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها ولا تفيد إلا الظن، فكذا الصحيحان، وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر، وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ، وقد اشتد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في تغليطه.

وأما ما قاله الشيخ رحمه اللّه في تأويل كلام إمام الحرمين في عدم الحنث، فهو بناء على ما اختاره الشيخ، وأما على مذهب الأكثرين فيحتمل أنه أراد أنه لا يحنث ظاهراً ولا يستحب له التزام الحنث، حتى تستحب له الرجعة، كما لو حلف بمثل ذلك في غير الصحيحين فإنا لا نحنثه، لكن تستحب له الرجعة احتياطاً لاحتمال الحنث، وهو احتمال ظاهر، وأما الصحيحان فاحتمال الحنث فيهما في غاية من الضعف فلا تستحب له المراجعة لضعف احتمال موجبها. واللّه أعلم.

فصل
[في بيان عدد أحاديث البخاري ومسلم دون المكررات]

قال الشيخ أبو عمرو رحمه اللّه[1]: روينا عن أبي قريش الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج، فسلم عليه وجلس ساعة، وتذاكر فلما قام، قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح. قال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي.

قال الشيخ: أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات[2]. وكذا

---

(١) صيانة صحيح مسلم: ١٠١.

(٢) قلت: إن عدد أحاديث صحيح مسلم رحمه اللّه تعالى غير محددة تماماً، ولا ندري لماذا! ولكن في =

كتاب البخاري ذكر أنه أربعة آلاف حديث بإسقاط المكرر، وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، ثم إن مسلماً رحمه اللّه رتب كتابه على أبواب، فهو مبوب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه؛ لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك.

قلت: وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك. وأنا إن شاء اللّه أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها. واللّه أعلم.

فصل
[في التفريق بين حدّثنا وأخبرنا وغيرهما]

سلك مسلم رحمه اللّه في صحيحه طرقاً بالغة في الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة، وذلك مصرح بكمال ورعه، وتمام معرفته، وغزارة علومه، وشدة تحقيقه بحفظه، وتقعدده في هذا الشأن، وتمكنه من أنواع معارفه وتبريزه في صناعته، وعلو محله في التمييز بين دقائق علومه لا يهتدي إليها إلا أفراد في الإعصار، فرحمه اللّه ورضي عنه. وأنا أذكر أحرفاً من أمثلة ذلك تنبيهاً بها على ما سواها إذ لا يعرف حقيقة حاله، إلا من أحسن النظر في كتابه مع كمال أهليته، ومعرفته بأنواع العلوم التي يفتقر إليها صاحب هذه الصناعة، كالفقه والأصوليين والعربية، وأسماء الرجال، ودقائق علم الأسانيد والتاريخ، ومعاشرة أهل هذه الصنعة ومباحثتهم، ومع حسن الفكر ونباهة الذهن ومداومة الاشتغال به، وغير ذلك من الأدوات التي يفتقر إليها، فمن تحرى مسلم رحمه اللّه اعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا وتقييده ذلك على مشايخه، وفي روايته.

وكان من مذهبه رحمه اللّه الفرق بينهما، وأن حدثنا لا يجوز إطلاقه، إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرىء على الشيخ، وهذا الفرق هو مذهب الشافعي

= كتاب مفتاح كنوز السنّة وجدت عدد أحاديث الصحيح ما يقارب ٧٥٨١ حديثاً تقريباً مع المكررات، وفي كتاب الصحيح نفسه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي رحمه اللّه تعالى وجدت عدد أحاديثه من غير المكررات ما يقارب ٣٠٣٣ حديثاً، وفي خلال تحقيقي للكتاب وجدتُ أن عدد الأحاديث فيه ما يقارب ٧٣٤٥ حديثاً مع المكررات. وهناك قول ولعله ضعيف واللّه أعلم أن عدد ما يحتويه صحيح مسلم من الأحاديث هي ١٢٠٠٠ حديثاً كما ورد في تذكرة الحفاظ: ٢/ ١٥١، ولكن هذا مستبعد.

وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق[١]. قال محمد بن الحسن الجوهري المصري: وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد، وروي هذا المذهب أيضاً عن ابن جريج، والأوزاعي[٢]، وابن وهب[٣]، والنسائي، وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث[٤]. وذهب جماعات إلى أنه يجوز أن تقول فيما قرىء على الشيخ: حدثنا وأخبرنا، وهو مذهب: الزهري، ومالك[٥]، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان وآخرين من المتقدمين، وهو مذهب البخاري وجماعة من المحدثين، وهو مذهب معظم الحجازيين والكوفيين، وذهبت طائفة إلى أنه لا يجوز إطلاق حدثنا، ولا أخبرنا في القراءة، وهو مذهب: ابن المبارك، ويحيى بن يحيى، وأحمد بن حنبل، والمشهور عن

---

(١) واستدل أصحاب هذا الرأي مفرقين بين الضربين بقولهم: «ولا تكون أخبرنا إلا مشافهة، ويصح أخبرنا في الكتاب والتبليغ؛ ألا ترى أنك تقول أخبرنا اللّٰه بكذا، وأخبرنا رسوله، ولا تقول حدثنا». الإلماع: ١٢٤.

(٢) ومما يدل على رأي الأوزاعي رحمه اللّٰه تعالى في هذه المسألة ما رواه الوليد بن مزيد قائلاً: قلت للأوزاعي: ما قرأته وما أجزته لي ما أقول فيهما؟ قال: ما أجزت لك وحدك فقل فيه: خبَّرني، وما أجزته لجماعة أنت فيهم فقل فيه: خبَّرنا، وما قرأتَ عليَّ وحدك فقل فيه: أخبرني، وما قرىء في جماعة أنت فيهم فقل فيه: أخبرنا، وقرأته عليك وحدك فقل فيه: حدثني، وما قرأته على جماعة أنت فيهم فقل فيه: حدثنا انظر: الإلماع: ١٢٧، والكفاية ٣٠٢.

(٣) وكذلك مما يدل على رأي ابن وهب رحمه اللّٰه تعالى في هذه المسألة قوله: ما قلت: (حدثنا) فهو ما سمعت مع الناس، وما قلت: (حدثني) فهو ما سمعت وحدي، وما قلت: (أخبرنا) فهو ما قرىء على العالم وأنا شاهد، وما قلت: (أخبرني) فهو ما قرأت على العالم. انظر الكفاية: ٢٩٤، والإلماع: ١٢٧.

(٤) انظر المنهل الروي: ١٠٥.

(٥) ومما يدل على رأي الإمام مالك رضي اللّٰه عنه في هذه المسألة قول ابن وهب: قلت لمالك: إذا سمعت الأحاديث منك تقرأ عليَّ وأقرأ عليك كيف أقول؟ قال: إن شئت فقل: حدثنا، وإن شئت فقل: أخبرنا، وإن شئت فقل: حدثني أو أخبرني. قال: وأراه قال: وإن شئت فقل: سمعت. انظر جامع بيان العلم: ٢/ ١٧٥، والإلماع: ١٢٣.

قلت: ودليل هؤلاء الأئمة في عدم التفريق بين حدثنا وأخبرنا قوله تعالى: ﴿اللّٰه نزَّل أحسن الحديث﴾ [الزمر: ٢٣] وقوله: ﴿من أصدق من اللّٰه حديثاً﴾ [النساء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿يومئذٍ تحدث أخبارها﴾ [الزلزلة: ٤]، وقال أيضاً: ﴿قد نبأنا اللّٰه من أخباركم﴾ [التوبة: ٩٤]، فقد سوى اللّٰه سبحانه وتعالى بين هذه الألفاظ. وقال عليه الصلاة والسلام: «حدثوني ما هي» رواه الطبري في تفسيره: ١٣/ ١٣٧، وقوله أيضاً: «أخبرني بهن آنفاً جبريل» أخرجه البخاري: ٨/ ١٢٥. ومثل هذا كثير في أحاديثه عليه الصلاة والسلام.

النسائي[1]، واللَّه أعلم. ومن ذلك اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة، كقوله: حدثنا فلان وفلان، واللفظ لفلان. قال أو قالا: حدثنا فلان، وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي، أو نسبه، أو نحو ذلك، فإنه يبينه، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى، ولكن كان خفياً لا يتفطن له إلا ماهر في العلوم التي ذكرتها في أول الفصل مع اطلاع على دقائق الفقه، ومذاهب الفقهاء. وسترى في هذا الشرح من فوائد ذلك ما تقر به عينك إن شاء اللَّه تعالى، وينبغي أن ندقق النظر في فهم غرض مسلم من ذلك، ومن ذلك تحريه في رواية صحيفة همام بن منبه، عن أبي هريرة. كقوله: حدثنا محمد بن رافع، قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن همام، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن محمد رسول اللَّه ﷺ، فذكر أحاديث منها. وقال رسول اللَّه ﷺ: «إذا توضأ أحدكم فليستنشق». الحديث. وذلك؛ لأن الصحائف والأجزاء، والكتب المشتملة على أحاديث بإسناد واحد إذا اقتصر عند سماعها على ذكر الإسناد في أولها، ولم يجدد عند كل حديث منها، وأراد إنسان ممن سمع كذلك أن يفرد حديثاً منها غير الأول بالإسناد المذكور في أولها، فهل يجوز له ذلك قال وكيع بن الجراح، ويحيى بن معين، وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي الإمام في الحديث والفقه والأصول: يجوز ذلك. وهذا مذهب الأكثرين من العلماء؛ لأن الجميع معطوف على الأول، فالإسناد المذكور أولاً في حكم المعاد في كل حديث. وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني الفقيه الشافعي الإمام في علم الأصوليين والفقه، وغير ذلك: لا يجوز ذلك. فعلى هذا من سمع هكذا فطريقه أن يبين ذلك، كما فعله مسلم، فمسلم رحمه اللَّه سلك هذا الطريق ورعاً، واحتياطاً، وتحرياً، وإتقاناً رضي اللَّه عنه. ومن ذلك تحريه في مثل قوله: حدثنا عبد اللَّه بن مسلمة، حدثنا سليمان يعني: ابن بلال عن يحيى، وهو: ابن سعيد، فلم يستجز رضي اللَّه عنه أن يقول: سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، لكونه لم يقع في روايته منسوباً، فلو قاله منسوباً لكان مخبراً عن شيخه، أنه أخبره بنسبه ولم يخبره. وسأذكر هذا بعد هذا في فصل مختص به إن شاء اللَّه تعالى. ومن ذلك احتياطه في تلخيص الطرق، وتحول الأسانيد مع إيجاز العبارة وكمال حسنها. ومن ذلك حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على

---

(١) المنهل الروي: ١٠٤، ومقدمة ابن الصلاح: ٦٥.

نسق يقتضيه تحقيقه، وكمال معرفته بمواقع الخطاب، ودقائق العلم وأصول القواعد، وخفيات علم الأسانيد، ومراتب الرواة وغير ذلك.

فصل
[في بيان تقسيم مسلم للأحاديث]

ذكر مسلم رحمه اللَّه في أول مقدمة صحيحه: أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون. والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان. والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون. وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه. فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم، فقال الإمامان الحافظان أبو عبد اللَّه الحاكم، وصاحبه أبو بكر البيهقي رحمهما اللَّه: إن المنية اخترمت مسلماً رحمه اللَّه قبل إخراج القسم الثاني، وأنه إنما ذكر القسم الأول. قال القاضي عياض رحمه اللَّه: وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبد اللَّه، وتابعوه عليه. قال القاضي: وليس الأمر على ذلك[1] لمن حقق نظره، ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابة الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر والصدق، وتعاطي العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء، أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، ونفي من اتهمه بعضهم، وصححه بعضهم. فلم يذكره هنا ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين، وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً. وذكر أقواماً تكلم قوم فيهم، وزكاهم آخرون، وخرج حديثهم ممن ضعف، أو اتهم ببدعة. وكذلك فعل البخاري، فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر، ورتب في كتابه وبينه في تقسيمه، وطرح الرابعة كما نص عليه. فالحاكم تأوّل أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً، ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده، بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه، وبان من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب، ويأتي بأحاديث الطبقتين، فيبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق

(١) صيانة صحيح مسلم: ٩١.

الاستشهاد، والاتباع حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة. ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ، ثم الذين يلونهم. والثالثة هي التي طرحها، وكذلك علل الحديث التي ذكر، ووعد أنه يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد، كالإرسال، والإسناد، والزيادة، والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كلما وعد به. قال القاضي رحمه اللّه: وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الباب، فما رأيت منصفاً إلا صوّبه، وبان له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب، وطالع مجموع الأبواب. ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم: أن مسلماً أخرج ثلاثة كتب من المسندات أحدها هذا الذي قرأه على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة، وابن إسحاق صاحب المغازي وأمثالهما. والثالث يدخل فيه من الضعفاء[1]، فإنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه، فتأمله تجده كذلك إن شاء اللّه تعالى. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه اللّه، وهذا الذي اختاره ظاهر جداً واللّه أعلم.

فصل

[أن الإمام مسلم لم يستدرك كل الصحيح]

ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه اللّه وغيره البخاري، ومسلماً رضي اللّه عنهما إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحيهما بها[2]. وذكر الدارقطني، وغيره: أن جماعة من الصحابة رضي اللّه عنهم رووا، عن رسول اللّه ﷺ، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئاً فيلزمهما إخراجها على مذهبيهما. وذكر البيهقي: أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها، مع أن الإسناد واحد. وصنف الدارقطني، وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما، وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما: بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من

---

(١) صيانة صحيح مسلم: ٩٢.

(٢) المصدر السابق: ٩٥.

الصحيح[١]. كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه، أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابه، ولم يخرجا له نظيراً، ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة، إن كانا روياه، ويحتمل أنهما تركاه نسياناً، أو إيثاراً لترك الإطالة، أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسده، أو لغير ذلك والله أعلم.

فصل

[في استشهاد الإمام مسلم برواية الضعفاء]

عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، والمتوسطين والواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح. ولا عيب عليه في ذلك، بل جوابه من أوجه ذكرها الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله[٢]:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا. وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، وغيره ما احتج البخاري، ومسلم، وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على، أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

الثاني: أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبّه على فائدة فيما قدمه. وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح منهم: مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد. وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

---

(١) والقصد من هذا ما أورده ابن الصلاح في علوم الحديث: ١٥ ـ ١٦ عن البخاري قوله: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت الصحاح لملال الطول. وكذلك جاء في تدريب الراوي: ١/٩٨ قول مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه.

(٢) صيانة صحيح مسلم: ٩٦.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب بن أخي عبد اللّٰه بن وهب. فذكر الحاكم أبو عبد اللّٰه: أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخراً. ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي ولا يطول بإضافة النازل عليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك. وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصاً، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات، أولاً، ثم أتبعه بمن دونهم متابعة، وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته. روينا عن سعيد بن عمرو البرذعي[١]: أنه حضر أبا زرعة الرازي، وذكر صحيح مسلم، وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه، عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضاً: يطرق لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل، بأن يقولوا: إذا احتج عليهم بحديث ليس هذا في الصحيح. قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات. قال سعيد: وقدم مسلم بعد ذلك الري، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد اللّٰه محمد بن مسلم بن وادة، فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قاله لي أبو زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع. فاعتذر مسلم، وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحاح، ولم أقل أن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف، وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني، ولا يرتاب في صحته. فقبل عذره وحمده. قال الشيخ: وقد قدمنا عن مسلم أنه قال: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: أنه صحيح، وليست له علة، فهو هذا الذي

---

(١) انظر سؤالات البرذعي: ٢/ ٦٧٥.

أخرجته. قال الشيخ: فهذا مقام وعر، وقد مهدته بواضح من القول، لم أره مجتمعاً في مؤلف ولله الحمد. قال: وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه، بأنه من شرط الصحيح عند مسلم، فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روي عنه على ما بيّناه من انقسام ذلك والله أعلم.

فصل
[في بيان جملة من الكتب المخرجة على صحيح مسلم]

فقد صنف جماعات من الحفّاظ على صحيح مسلم كتباً، وكان هؤلاء تأخروا عن مسلم، وأدركوا الأسانيد العالية، وفيهم من أدرك بعض شيوخ مسلم، فخرجوا أحاديث مسلم في مصنفاتهم المذكورة بأسانيدهم تلك. قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله[1]: فهذه الكتب المخرجة تلتحق بصحيح مسلم في أن لها سمة الصحيح، وإن لم تلتحق به في خصائصه كلها، ويستفاد من مخرجاتهم ثلاث فوائد: علو الإسناد، وزيادة قوة الحديث بكثرة طرقه، وزيادة ألفاظ صحيحة مفيدة. ثم إنهم لم يلتزموا موافقته في اللفظ لكونهم يروونها بأسانيد أخر، فيقع في بعضها تفاوت. فمن هذه الكتب المخرجة على صحيح مسلم كتاب العبد الصالح أبي جعفر أحمد بن أحمد بن حمدان النيسابوري الزاهد العابد، ومنها «المسند الصحيح» لأبي بكر محمد بن محمد بن رجا النيسابوري الحافظ، وهو متقدم يشارك مسلماً في أكثر شيوخه، ومنها «مختصر المسند الصحيح» المؤلف على كتاب مسلم للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني. روي فيه عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم، ومنها كتاب أبي حامد الشاركي الفقيه الشافعي الهروي يروي، عن أبي يعلى الموصلي، ومنها «المسند الصحيح» لأبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي النيسابوري الشافعي، ومنها «المسند المستخرج على كتاب مسلم» للحافظ المصنف أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ومنها «المخرج على صحيح مسلم» للإمام أبي الوليد حسان بن محمد القرشي الفقيه الشافع وغير ذلك والله أعلم.

---

(١) صيانة صحيح مسلم: ٨٨ ـ ٩٠.

فصل
[المستدركات على الصحيحين]

قد استدرك جماعة على البخاري، ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد سبقت الإشارة إلى هذا. وقد ألّف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى: «بالاستدراكات والتتبع»، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني الجياني في كتابه تقييد المهمل في جزء العلل منه استدراك، أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره، وستراه في مواضعه إن شاء اللّه تعالى واللّه أعلم.

فصل
في معرفة الحديث الصحيح، وبيان أقسامه، وبيان الحسن والضعيف وأنواعها

قال العلماء: الحديث ثلاثة أقسام[1]: صحيح وحسن وضعيف. ولكل قسم أنواع، فأما الصحيح فهو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة، فهذا متفق على أنه صحيح، فإن اختل بعض هذه الشروط، ففيه خلاف وتفصيل نذكره إن شاء اللّه تعالى. وقال الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي الفقيه الشافعي المتفنن: الحديث عند أهله ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وسقيم، فالصحيح ما اتصل سنده وعدّلت نقلته. والحسن ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، وتستعمله عامة الفقهاء. والسقيم على ثلاث طبقات شرها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول. قال الحاكم أبو عبد اللّه النيسابوري في كتابه «المدخل إلى كتاب الإكليل»: الصحيح من الحديث عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها. فالأول من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، وهر أن لا يذكر إلا ما رواه صحابي مَشهور،

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح: ٧ ـ ٢١، والمنهل الرومي: ٣١ ـ ٤٩، وفتح المغيث: ١/ ٤٢ و ٦٢ ـ ٦٩ وغيرهم.

عن رسول اللّه ﷺ له راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية، عن الصحابة له أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط، ثم كذلك قال الحاكم: والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث. القسم الثاني مثل الأول، إلا أن راويه من الصحابة ليس له إلا راوٍ واحد. القسم الثالث مثل الأول، إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راوٍ واحد. القسم الرابع الأحاديث الأفراد الغرائب التي رواها الثقات العدول القسم الخامس أحاديث جماعة من الأئمة، عن آبائهم، عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية، عن آبائهم، عن أجدادهم بها إلا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده وبهز بن حكيم، عن أبيه عن جده. وإياس بن معاوية، عن أبيه، عن جده. وأجدادهم صحابيون وأحفادهم ثقاة. قال الحاكم: فهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة، فيحتج بها، وإن لم يخرج منها في الصحيحين حديث يعني غير القسم الأول. قال: والخمسة المختلف فيها المرسل، وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم، وما أسنده ثقة، وأرسله جماعة من الثقاة. وروايات الثقاة غير الحفاظ العارفين، وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين. فهذا آخر كلام الحاكم، وسنتكلم عليه بعد حكاة قول الجياني إن شاء اللّه تعالى. وقال أبو علي الغساني الجياني: الناقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة، وثلاث متروكة. والسابعة مختلف فيها، فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم، ويقبل انفرادهم. الثانية: دونهم في الحفظ، والضبط لحقهم، في بعض روايتهم وهم وغلط، والغالب على حديثهم الصحة، ويصحح ما وهموا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم. الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية، وصح حديثها، وثبت صدقها، وقل وهمها، فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث، وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة الأولى: من وسم بالكذب ووضع الحديث. الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم. والثالثة: طائفة غلت في البدعة، ودعت إليها، وحرفت الروايات، وزادت فيها ليحتجوا بها. والسابعة: قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها، فقبلهم قوم، ووقفهم آخرون. هذا كلام الغساني، فأما قوله: إن أهل البدع والأهواء الذين لا يدعون إليها، ولا يغلون فيها يقبلون بلا خلاف، فليس كما قال، بل فيهم خلاف، وكذلك في الدعاة خلاف مشهور سنذكرهما قريباً إن شاء اللّه تعالى، حيث ذكره الإمام مسلم رحمه اللّه.

وأما قوله في المجهولين خلاف، فهو كما قال. وقد أخل الحاكم بهذا النوع من المختلف فيه، ثم المجهول أقسام مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، ومجهولها باطناً مع وجودها ظاهراً، وهو المستور ومجهول العين. فأما الأول، فالجمهور على أنه لا يحتج به. وأما الآخران، فاحتج بهما كثيرون من المحققين. وأما قول الحاكم: إن من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، فليس هو من شرط البخاري ومسلم، فمردود غلطه الأئمة فيه، بإخراجهما حديث المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب في وفاة أبـي طالب، لم يرو عنه غير ابنه سعيد. وبإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب: «إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي» لم يرو عنه غير الحسن. وحديث قيس بن أبـي حازم، عن مرداس الأسلمي: «يذهب الصالحون». لم يرو عنه غير قيس. وبإخراج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري، لم يرو عنه غير عبد اللّه بن الصامت. وحديث ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غير أبـي سلمة، ونظائر في الصحيحين لهذا كثيرة واللّه أعلم. وأما الأقسام المختلف فيها، فسأعقد في كل واحد منها فصلاً إن شاء اللّه تعالى ليكون أسهل في الوقوف عليه، هذا ما يتعلق بالصحيح. وأما الحسن فقد تقدم قول الخطابـي رحمه اللّه: إنه ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله. وقال أبو عيسى الترمذي: الحسن ما ليس في إسناده من يتهم، وليس بشاذ، وروي من غير وجه. وضبط الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح[1] رحمه اللّه الحسن فقال: هو قسمان. أحدهما: الذي لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا ظهر منه تعمد الكذب، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث قد عرف بأن روي مثله، أو نحوه من وجه آخر. القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان، إلا أنه مرتفع عن حال من يعد تفرده منكراً. قال: وعلى القسم الأول ينزل كلام الترمذي. وعلى الثاني كلام الخطابـي، فاقتصر كل واحد منهما على قسم رآه خفياً. ولا بد في القسمين من سلامتهما من الشذوذ والعلة ثم الحسن، وإن كان دون الصحيح، فهو كالصحيح في جواز الاحتجاج به واللّه أعلم. وأما الضعيف: فهو ما لم يوجد فيه شروط الصحة، ولا شروط الحسن، وأنواعه كثيرة منها: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمضطرب وغير ذلك. ولهذه

(١) مقدمة ابن الصلاح: ١٥.

الأنواع حدود، وأحكام، وتفريعات معروفة عند أهل هذه الصنعة، وقد أتقنها مع ما يحتاج إليه طالب الحديث من الأدوات والمقدمات، ويستعين به في جميع الحالات الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث. وقد اختصرته، وسهلت طريق معرفته لمن أراد تحقيق هذا الفن، والدخول في زمرة أهله، ففيه من القواعد والمهمات ما يلتحق به من حققه، وتكاملت معرفته له بالحفاظ المتقنين، ولا يسبقونه إلا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث، فإن شاركهم فيها لحقهم والله أعلم.

فصل
في ألفاظ يتداولها أهل الحديث (١)

المرفوع: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة لا يقع مطلقه على غيره، سواء كان متصلاً أو منقطعاً. وأما الموقوف فما أضيف إلى الصحابي قولاً له، أو فعلاً أو نحوه متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيره مقيداً، فيقال: حديث كذا وقفه فلان على عطاء مثلاً. وأما المقطوع، فهو الموقوف على التابعي قولاً له، أو فعلاً متصلاً كان أو منقطعاً. وأما المنقطع، فهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فإن كان الساقط رجلين، فأكثر سمي أيضاً معضلاً بفتح الضاد المعجمة. وأما المرسل فهو عند الفقهاء، وأصحاب الأصول، والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي، وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فهو عندهم بمعنى المنقطع. وقال جماعات من المحدثين، أو أكثرهم: لا يسمى مرسلاً: إلا ما أخبر فيه التابعي، عن رسول الله ﷺ، ثم مذهب الشافعي، والمحدثين، أو جمهورهم، وجماعة من الفقهاء: أنه لا يحتج بالمرسل. ومذهب مالك وأبي حنيفة، وأحمد، وأكثر الفقهاء: أنه يحتج به. ومذهب الشافعي: أنه إذا انضم إلى المرسل ما يعضده احتج به، وذلك بأن يروي أيضاً مسنداً، أو مرسلاً من جهة أخرى، أو يعمل به بعض الصحابة، أو أكثر العلماء. وأما مرسل الصحابي وهو روايته ما لم يدركه أو يحضره، كقول عائشة رضي الله عنها: أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة. فمذهب الشافعي والجماهير: أنه يحتج به. وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفرايني الشافعي: لا يحتج به، إلا أن

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح: ٢١ ـ ٢٨، والمنهل الروي: ٥٠ ـ ٥٩، وتدريب الراوي: ١/ ١٨٢ ـ ١٨٥ وغيرهم.

يقول: إنه لا يروى، إلا عن صحابـي والصواب الأول.

فصل
[في قول الصحابـي: كنا نفعل كذا أو كنا نقول كذا]

إذا قال الصحابـي: كنا نقول أو نفعل، أو يقولون أو يفعلون كذا، أو كنا لا نرى، أو لا يرون بأساً بكذا اختلفوا فيه، فقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: لا يكون مرفوعاً بل هو موقوف. وسنذكر حكم الموقوف في فصل بعد هذا إن شاء اللّه تعالى. وقال الجمهور من المحدثين، وأصحاب الفقه، والأصول: إن لم يضفه إلى زمن رسول اللّه ﷺ، فليس بمرفوع، بل هو موقوف، وإن أضافه فقال: كنا نفعل في حياة النبـي ﷺ، أو في زمنه، أو وهو فينا، أو بين أظهرنا، أو نحو ذلك: فهو مرفوع. وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر، فإنه إذا فعل في زمنه ﷺ، فالظاهر اطلاعه عليه وتقريره إياه ﷺ وذلك مرفوع. وقال آخرون: إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً، وإلا كان موقوفاً. وبهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي واللّه أعلم. وأما إذا قال الصحابـي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجماهير من أصحاب الفنون. وقيل: موقوف. وأما إذا قال التابعي: من السنّة كذا، فالصحيح أنه موقوف. وقال بعض أصحابنا الشافعيين: أنه مرفوع مرسل. وأما إذا قيل: عند ذكر الصحابـي يرفعه، أو ينهيه، أو يبلغ به، أو رواية، فكله مرفوع متصل بلا خلاف. أما إذا قال التابعي: كانوا يفعلون، فلا يدل على فعل جميع الأمة بل على بعض الأمة، فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله، عن أهل الإجماع، فيكون نقلاً للإجماع، وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف.

فصل
[في الاحتجاج بالموقوف]

إذا قال الصحابـي قولاً، أو فعل فعلاً، فقد قدمنا أنه يسمى: موقوفاً. وهل يحتج به في تفصيل واختلاف؟ قال أصحابنا: إن لم ينتشر، فليس هو إجماعاً. وهل هو حجة فيه قولان للشافعي رحمه اللّه، وهما مشهوران أصحهما الجديد: أنه ليس بحجة. والثاني وهو القديم: أنه حجة، فإن قلنا: هو حجة قدم على القياس، ولزم التابعي وغيره

العمل به، ولم تجز مخالفته. وهل يخص به العموم؟ فيه وجهان، وإذا قلنا ليس بحجة، فالقياس مقدم عليه، ويجوز للتابعي مخالفته، فأما إذا اختلف الصحابة رضي اللّه عنهم على قولين، فإن قلنا بالجديد لم يجز تقليد واحد من الفريقين، بل يطلب الدليل، وإن قلنا بالقديم فهما دليلان تعارضا، فيرجح أحدهما على الآخر بكثرة العدد، فإن استوى العدد قدم بالأئمة، فيقدم ما عليه إمام منهم على ما لا إمام عليه. فإن كان الذي على أحدهما أكثر عدداً ومع الأقل إمام فهما سواء، فإن استويا في العدد والأئمة، إلا أن في أحدهما أحد الشيخين: أبـي بكر، وعمر رضي اللّه عنهما. وفي الآخر غيرهما، ففيه وجهان لأصحابنا أحدهما: أنهما سواء. والثاني يقدم ما فيه أحدالشيخين هذا كله إذا انتشر، أما إذا لم ينتشر، فإن خولف فحكمه ما ذكرناه، وإن لم يخالف، ففيه خمسة أوجه لأصحابنا العراقيين. الأربعة الأولى منها، وهي مشهورة في كتبهم في الأصول، وفي أوائل كتب الفروع، أحدها: أنه حجة وإجماع، وهذا الوجه هو الصحيح عندهم. والثاني: أنه حجة وليس بإجماع. والثالث: إن كان فتوى فقيه، فهو حجة، وإن كان حكم إمام، أو حاكم، فليس بحجة، وهو قول أبـي علي بن أبـي هريرة. والرابع ضده: إن كان فتياً لم يكن حجة، وإن كان حاكماً أو إماماً كان إجماعاً. والخامس: أنه ليس بإجماع، ولا حجة. وهذا الوجه هو المختار عند الغزالي في المستصفى. أما إذا قال التابعي قولاً، ولم ينتشر، فليس بحجة بلا خلاف، وإن انتشر وخولف، فليس حجة بلا خلاف. وإن انتشر ولم يخالف، فظاهر كلام جماهير أصحابنا أن حكمه حكم قول الصحابـي المنتشر من غير مخالفة. وحكى بعض أصحابنا فيه وجهين أصحهما هذا. والثاني: ليس بحجة. قال صاحب الشامل من أصحابنا: الصحيح أنه يكون إجماعاً، وهذا هو الأفقه، ولا فرق في هذا بين الصحابـي والتابعي. وقد ذكرت هذا الفصل بدلائله، وإيضاحه، ونسبة هذه الاختلافات إلى قائلها في شرح المهذب على وجه حسن مختصر، وحذفت ذلك هنا اختصاراً واللّه أعلم.

فصل
في الإسناد المعنعن [1]

وهو فلان، عن فلان. قال بعض العلماء: هو مرسل، والصحيح الذي عليه

(١) انظر في مقدمة ابن الصلاح: ٢٨، وتدريب الراوي: ١/ ٢٤١.

العمل. وقاله الجماهير من أصحاب الحديث، والفقه والأصول: إنه متصل بشرط أن يكون المعنعن غير مدلس، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضهم بعضاً، وفي اشتراط ثبوت اللقاء، وطول الصحبة ومعرفته بالرواية عنه خلاف. منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك، وهو مذهب مسلم ادعى الإجماع عليه. وسيأتي الكلام عليه حيث أذكره في أواخر مقدمة الكتاب إن شاء اللّٰه تعالى. ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده، وهو مذهب علي بن المديني، والبخاري، وأبي بكر الصيرفي الشافعي، والمحققين وهو الصحيح. ومنهم من شرط طول الصحبة، وهو قول: أبي المظفر السمعاني الفقيه الشافعي. ومنهم من شرط أن يكون معروفاً بالرواية عنه، وبه قال: أبو عمرو المقري. وأما إذا قال: حدثنا الزهري: أن ابن المسيب، قال: كذا، أو حدث بكذا، أو فعل، أو ذكر، أو روى، أو نحو ذلك، فقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه اللّٰه، وجماعة: لا يلتحق ذلك بعن، بل يكون منقطعاً حتى يبين السماع. وقال الجماهير: هو كعن محمول على السماع بالشرط المقدم، وهذا هو الصحيح. وفي هذا الفصل فوائد كثيرة ينتفع بها إن شاء اللّٰه تعالى في معرفة هذا الكتاب، وسترى ما يترتب عليه من الفوائد إن شاء اللّٰه تعالى، حيث تمر بمواضعها من الكتاب، ويستدل بذلك على غزارة علم مسلم رضي اللّٰه عنه، وشدة تحريه وإتقانه، وإنه ممن لا يساوي في هذا بل لا يداني رضي اللّٰه عنه.

فصل
[في الزيادات][(١)]

زيادات الثقة مقبولة مطلقاً عند الجماهير منْ أهل الحديث والفقه والأصول. وقيل: لا تقبل. وقيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً، ولا تقبل إن زادها هو. وأما إذا روى العدل الضابط المتقن حديثاً انفرد به، فمقبول بلا خلاف. نقل الخطيب البغدادي اتفاق العلماء عليه. وأما إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً، وبعضهم مرسلاً، أو بعضهم موقوفاً، وبعضهم مرفوعاً، أو وصله هو، أو رفعه في وقت وأرسله أو وقفه في وقت، فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين، وقاله الفقهاء، وأصحاب

(١) انظر في مقدمة ابن الصلاح: ٤٠، والمنهل الروي: ٧١.

الأصول. وصححه الخطيب البغدادي: أن الحكم لمن وصله، أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله، أو أكثر وأحفظ؛ لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة. وقيل: الحكم لمن أرسله أو وقفه. قال الخطيب، وهو قول أكثر المحدثين. وقيل: الحكم للأكثر. وقيل: للأحفظ.

فصل
[في التدليس]

التدليس [1] قسمان: أحدهما: أن يروي عمن عاصره ما لم يسمع منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان، أو عن فلان، أو نحوه. وربما لم يسقط شيخه، وأسقط غيره لكونه ضعيفاً، أو صغيراً تحسيناً لصورة الحديث. وهذا القسم مكروه جداً، ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذماً له، وظاهر كلامه: أنه حرام، وتحريمه ظاهر، فإنه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به. ويتسبب أيضاً إلى إسقاط العمل بروايات نفسه مع ما فيه من الغرور، ثم إن مفسدته دائمة، وبعض هذا يكفي في التحريم، فكيف باجتماع هذه الأمور. ثم قال فريق من العلماء: من عرف منه هذا التدليس صار مجروحاً لا يقبل له رواية في شيء أبداً. وأن بين السماع والصحيح ما قاله الجماهير من الطوائف: أن ما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع، فهو مرسل، وما بينه فيه كسمعت وحدثنا، وأخبرنا وشبهها، فهو صحيح مقبول يحتج به. وفي الصحيحين وغيرهما من كتب الأصول من هذا الضرب كثير لا يحصى، كقتادة، والأعمش، والسفيانين، وهشيم وغيرهم. ودليل هذا أن التدليس ليس كذباً، وإذا لم يكن كذباً. وقد قال الجماهير: أنه ليس محرماً. والراوي عدل ضابط، وقد بين سماعه وجب الحكم بصحته والله أعلم. ثم هذا الحكم في المدلس جاز فيمن دلس مرة واحدة، ولا يشترط تكرره منه. واعلم أن ما كان في الصحيحين عن المدلسين بعن ونحوها، فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى. وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقين جميعاً، فيذكر رواية المدلس بعن، ثم يذكرها بالسماع، ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته، وسترى من ذلك إن شاء الله تعالى جملاً مما ننبه عليه في مواضعه إن شاء الله تعالى، وربما مررنا بشيء منه على قلة من غير تنبيه عليه اكتفاء بالتنبيه على مثله قريباً منه والله أعلم. وأما القسم الثاني من

(١) انظر في مقدمة ابن الصلاح: ٣٤، والمنهل الروي: ٦٣، وفتح المغيث: ١/ ١٧٩.

التدليس: فإنه يسمي شيخه أو غيره، أو ينسبه أو يصفه أو يكنيه بما لا يعرف به كراهة أن يعرف، ويحمله على ذلك كونه ضعيفاً أو صغيراً، أو يستنكف أن يروي عنه لمعنى آخر، أو يكون مكثراً من الرواية عنه، فيريد أن يغيره كراهة تكرير الرواية عنه على صورة واحدة، أو لغير ذلك من الأسباب. وكراهة هذا القسم أخف، وسببها توعير طريق معرفته والله أعلم.

فصل
[في معرفة الاعتبار والمتابعة، والشاهد والإفراد، والشاذ والمنكر][1]

فإذا روى حماد مثلاً حديثاً، عن أويب، عن ابن سيرين، عن أبـي هريرة رضي الله عنه، عن النبـي ﷺ ينظر هل رواه ثقة غير حماد، عن أيوب، أو عن ابن سيرين غير أيوب؟ أو عن أبـي هريرة غير ابن سيرين؟ أو عن النبـي ﷺ غير أبـي هريرة؟ فأي ذلك وجد علم أن له أصلاً يُرجع إليه، فهذا النظروالتفتيش يسمى اعتباراً وأما المتابعة، فأن يرويه عن أيوب غير حماد، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبـي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبـي ﷺ غير أبـي هريرة، فكل واحد من هذه الأقسام يسمى متابعة، وأعلاها الأولى، وهي: متابعة حماد في الرواية، عن أيوب، ثم ما بعدها على الترتيب. وأما الشاهد فأن يروي حديث آخر بمعناه، وتسمى المتابعة شاهداً، ولا يسمى الشاهد متابعة. وإذا قالوا في نحو هذا تفرد به أبو هريرة، أو ابن سيرين، أو أيوب، أو حماد كان مشعراً بانتفاء وجوه المتابعات كلها. واعلم أنه يدخل في المتابعات والاستشهاد رواية بعض الضعفاء، ولا يصلح لذلك كل ضعيف، وإنما يفعلون هذا لكون التابع لا اعتماد عليه، وإنما الاعتماد على من قبله. وإذا انتفت المتابعات وتمحض فرداً، فله أربعة أحوال. حال: يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف، ويسمى: شاذاً ومنكراً. وحال: لا يكون مخالفاً، ويكون هذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً، فيكون صحيحاً. وحال: يكون قاصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حديثه حسناً. وحال: يكون بعيداً عن حاله، فيكون شاذاً منكراً مردوداً، فتحصل أن الفرد قسمان مقبول ومردود، والمقبول ضربان: فرد لا يخالف، وراويه كامل الأهلية. وفرد هو قريب

(١) انظر في مقدمة ابن الصلاح: ٣٦ ـ ٣٨، والمنهل الروي: ٦٧ ـ ٧٣، وفتح المغيث: ١٩٦ ـ ٢١٩.

منه. والمردود أيضاً ضربان: فرد مخالف للأحفظ، وفرد ليس في راويه من الحفظ والإتقان ما يجبر تفرده والله أعلم.

فصل
[في حكم المختلط]

إذا خلط الثقة لاختلال ضبطه بحرف، أو هرم، أو لذهاب بصره، أو نحو ذلك قبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ بعد الاختلاط، أو شككنا في وقت أخذه. فمن المخلطين: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي، وسعيد الجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرحمٰن بن عبد الله المسعودي، وربيعة أستاذ مالك، وصالح مولى التؤمة، وحصين بن عبد الوهاب الكوفي، وسفيان بن عيينة. قال يحيى القطان: أشهد أنه اختلط سنة سبع وتسعين، وتوفي سنة تسع وتسعين. وعبد الرزاق بن همام عمي في آخر عمره، فكان يتلقن. وعارم اختلط آخراً. واعلم أن ما كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيحين، فهو مما علم أنه أخذ قبل الاختلاط.

فصل
[في أحرف مختصرة في بيان الناسخ والمنسوخ][1]

وحكم الحديثين المختلفين ظاهراً. أما النسخ فهو رفع الشارع حكماً منه متقدماً

---

(١) اعلم أن معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه ليس بالأمر الهين فقد روي أن الإمام علي رضي الله عنه مرّ على قاصٍ، فقال: تعرف الناسخ والمنسوخ، فقال: لا، فقال: هلكت وأهلكت. فتح المغيث ٣/ ٦٧.

وقال الحازمي في كتابه «الناسخ والاعتبار المنسوخ» وأسند عن حذيفة: أنه سئل عن شيء فقال: إنما يفتي من عرف الناسخ والمنسوخ وقالوا: من يعرف ذلك قالوا: عمر. تدريب الراوي ٢/ ١٩٠.

وقال ابن الصلاح: هذا في فهم مستصعب وروينا عن الزهري رضي الله عنه أنه قال: أعي الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه.

وكان للشافعي رضي الله عنه فيه يد طولى وسابقة أولى، روينا عن محمد بن سالم بن مرارة أحد أئمة الحديث أن أحمد بن حنبل قال له وقد قدم من مصر: كتبت كتب الشافعي. فقال: لا. قال: فرضت، ما علمنا المجمل في المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسنا الشافعي. والسخاوي ص ٣/ ٦٧.

وقال الحافظ ابن حجر في شر النخبة: وتسميته ناسخاً مجازاً، لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى.

بحكم منه متأخر[١] هذا هو المختار في حده. وقد قيل: فيه غير ذلك[٢]، وقد أدخل فيه كثيرون، أو الأكثرون من المصنفين في الحديث ما ليس منه[٣]، بل هو من قسم التخصيص[٤]، أو ليس منسوخاً ولا مخصصاً، بل مؤولاً[٥] أو غير ذلك. ثم النسخ

---

(١) وهذا الذي حده به الإمام النووي تبع فيه حد ابن الحاجب في (مختصره) ص ١٦٠. وحد الآمدي في كتابه الإحكام ٢/ ١٦٠ ـ ١٦٣ فإنها حده برفع الحكم اختاره السبكي في كتابه جمع الجوامع ٢٠/ ٥٠. قلت: وهذا تعريف عليه أثر أئمة الحديث، وهو سالم من الاعتراضات التي وردت على غيره، فالمراد برفع الحكم قطع تعلقه عن المكلفين، واحترز به عن بيان المجمل، وبإضافته المشارع عن أخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة، فإنه لا يكون نسخاً، وإن لم يحصل التكليف به لمن لم يبلغه قبل ذلك إلا بإخباره، وبالحكم عن رفع الإباحة الأصلية، فإنه لا يسمى نسخاً، وبالمتقدم عن التخصيص المتصل بالتكليف، كالاستثناء ونحوه، وبقوله بحكم منه متأخر، عن رفع الحكم بموت المكلف أو زوال تكليفه بجنون ونحوه، وعن انتهائه بانتهاء الوقت. تدريب الراوي ٢/ ١٩٠.

(٢) كتعريف الرازي في كتابه (المحصول) ٢/ ٠٠٠، والغزالي في المستصفى ١/ ٦٩ حيث عرفه بأنه: الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً، مع تراخيه عنه.

وقال الحافظ العراقي: وقد اعترض عليه بأن التعبير برفع الحكم ليس بجيد لأن الحكم قديم لا يرتفع والجواب عنه إنما المراد برفع الحكم قطع تعلقه بالمكلف التقييد والإيضاح ص ٢٣٩.

ويلاحظ أن التعبير بالتراخي أو التأخر يغني عن عبارة (لولاه لكان مستمراً ثابتاً) فالجمع بينهما في تعريف الغزالي تكرار. الوسيط في أصول الفقه الإسلامي ٢/ ٢٣١.

(٣) قلت: وهذا خاصة عند المتقدمين؛ لأن: «النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً، لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف وإنما المراد ما جيء به آخراً فالأول غير معمول به والثاني هو المعمول به... فلما كان كذلك استسهل إطلاق لفظ النسخ في جهة هذه المعاني لرجوعها إلى شيء واحد» الموافقات للشاطبي ٣/ ٦٥.

(٤) قلت: يترك النسخ والتخصيص في وجه ويفترقان في وجه آخر،

فيشتركان في: «أن ظاهر العام يقتضي شمول الحكم لجميع ما يتناوله اللفظ، فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار فأشبه الناسخ والمنسوخ» الشاطبي ٣/ ٦٥.

ويفترقان في: «أن اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة، وإنما أهمل منه ما دل عليه الخاص، وبقي السائر على الحكم الأول» بخلاف النسخ الذي يخرج المتكلم عن اللفظ ما قصد به الدلالة عليه فيرفع حكم الأول بجملته بالناسخ بعد أن كان متعلقاً ابتداءً بجميع الأفراد.

(٥) وهذا ما ذهب إليه الإمام الشاطبي بقوله: إن غالب ما ادعي فيه النسخ إذا تأمل وجدته متنازعاً =

يعرف بأمور منها: تصريح رسول اللّه ﷺ به: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»[١]. ومنها قول الصحابي: كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار[٢]. ومنها ما يعرف بالتاريخ[٣]، ومنها ما يعرف بالإجماع، كقتل شارب الخمر في المرة

= ومحتملاً قريباً من التأويل. الموافقات ٣/ ٦٥.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز باب: استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (حديث ١٠٥)، في كتاب الأضاحي باب (٥/١٨) وفي الأشربة (٥/٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب الجنائز باب: ما جاء في الرخصة في زيارة القبور حديث (١٠٥٤) وقال: حديث حسن صحيح.
وابن ماجه له كتاب الجنائز باب: ما جاء في زيارة القبور حديث (١٥٧١). قلت: كان تصريح رسول اللّه ﷺ في زيارة القبور بقوله فزوروها نسخاً لنهيه عن الزيارة ناهيك عن قول رسول اللّه ﷺ رخص في زيارة القبور.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب: ترك الوضوء مما مست النار (١٩٢)، وأخرجه النسائي في كتاب الطهارة باب: ترك الوضوء مما غيرت النار (١٨٥).
قلت: زيد بن ثابت الذي قال فيه: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «توضؤوا مما مست النار». أخرجه مسلم في باب الحيض باب الوضوء مما مست النار (الحديث ٩٠) وأخرجه أبو داود في الطهارة باب التشديد في ذلك حديث (١٥٩).
وأخرجه النسائي في كتاب الطهارة في باب: الوضوء مما غيرت النار حديث (١٧٩).
قال الحاكم: وهذا الحديث ناسخ لحديث أبي أيوب الأنصاري الذي قال فيه. قال النبي ﷺ: توضؤوا مما غيرت النار. أخرجه الإمام النسائي في كتاب الطهارة (١٧٦). ولقد ذكر ذلك الحاكم في كتابه علوم الحديث نقلاً عن شيخه أبو عبد اللّه الصفار الذي قال: هذا الأمر ـ أي حديث أبي أيوب ـ منسوخ والناسخ له ما حدثنا به أبو العباس عن جابر. وذكر الحديث ص ٨٥.

(٣) كحديث شداد بن أوس مرفوعاً: انظر الحاجم والمحجوم أو أبو داود في كتاب الصوم باب: في الصائم يحتجم (٢٣٦٩) وابن ماجه في كتاب الصوم باب الحجامة حديث (١٦٨١).
وذكر الشافعي أنه منسوخ بحديث ابن عباس أن رسول اللّه ﷺ احتجم وهو صائم محرم.
أخرجه البخاري في كتاب الطب باب أيَّ ساعة يحتجم حديث (٥٣٦٩). والترمذي في كتاب الصوم باب الرخصة في الحجامة حديث (٧٧٦) وابن ماجه في كتاب الصيام باب ما جاء في الحجامة للصائم وهو احتجم رسول اللّه ﷺ وهو صائم محرم حديث (١٦٨٢) وقد توهم الإمام السيوطي في كتابه تدريب الراوي ٢/ ١٩١ حيث نسب هذا الحديث إلى الإمام مسلم في صحيحه، وإنما حديث الإمام مسلم هو: أن النبي احتجم وهو محرم من غير زيادة: صائم.
قلت: وقوله: (ما يعرف بالتاريخ) أي: الزمن الذي ذكر فيه الحكم أو فعله النبي ﷺ. أما قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم» كان في شهر رمضان زمن الفتح سنة ثمان وهو سابق لفعله: أنه احتجم وهو صائم محرم في سنة عشر في حجة الوداع، فكان فعله ناسخاً لقوله عليه الصلاة والسلام.

الرابعة [١] ، فإنه منسوخ عرف نسخه بالإجماع [٢] . والإجماع لا يُنسخ. ولا يَنسخ [٣] ، لكن يدل على وجود ناسخ واللّه أعلم. وأما إذا تعارض حديثان في الظاهر، فلا بد من الجمع بينهما، أو ترجيح أحدهما. وإنما يقوم بذلك غالباً الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصولين المتمكنون في ذلك الغائصون على المعاني الدقيقة الرائضون أنفسهم في ذلك، فمن كان بهذه الصفة لم يشكل عليه شيء من ذلك، إلا النادر في بعض الأحيان.

---

(١) أخرجه النسائي في الأشربة حديث (٥٧٦٥).
هذا حديث منسوخ وقد رواه أصحاب السنن الأربعة في حديث معاوية قال: قال رسول اللّه ﷺ: من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه وأخرجه ابن ماجه في كتاب الحدود باب من شرب الخمر مراراً حديث (٢٥٧٢) وأبو داود في كتاب الحدود باب: إذا تتابع في شرب الخمر حديث (٤٤٨٤) وأخرجه الترمذي في كتاب الحدود باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه حديث (١٤٤٤).
قال أبو عيسى تعليقاً على الحديث السابق: . . . وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد، هكذا روى محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد اللّه عن النبي ﷺ قال: إن من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه، قال ثم أتي النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب الخمر في الرابعة فضربه ولم يقتله[١]. وذهبت الظاهرية، وبعض مشايخ الحنفية وبعض الحنابلة، وبعض المعتزلة وعيسى بن أبان إلى أنه يجوز النسخ بالإجماع لكن لا بنفسه، بل بسند من النصوص قلت: وهذا مراده بقوله لكن يدل على وجود ناسخ واللّه أعلم. وكذلك رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب بعد أن ذكر الحديث عن النبي ﷺ قال: فأتي برجل قد شرب فجلده، ثم أتي به فجلده ثم أتي به فجلده ورفع القتل وكانت رخصة. فكان هذا الفعل ناسخاً لقوله عليه الصلاة والسلام فإن عاد في الرابعة فاقتلوه واللّه أعلم. أخرجه أبو داود حديث (٤٤٨٤).

(٢) قلت: لم يكن الإجماع هو الناسخ بل فعل النبي ﷺ بدليل ما رواه قبيصة بن ذؤيب وجابر بن عبد اللّه ولكن كان الإجماع على ترك العمل به لأنه دل على ناسخ غيره كما قاله ابن الصلاح في مقدمته ص (١٤٠) والدليل على هذا قوله بعد ذلك والإجماع لا يَنْسَخُ ولا يُنْسَخْ.

(٣) قرر جمهور العلماء أن الإجماع لا يكون منسوخاً ولا ناسخاً. كشف الأسرار ٣/ ٨٩٥، المستصفى ١/ ٨١، ومختصر ابن الحاجب ص ١٦٩، أصول السرخسي ٢/ ٦٦.
أما كون الإجماع لا يكون منسوخاً قلت: إن حديث رسول اللّه ﷺ لا يصلح أن يكون ناسخاً للإجماع؛ لأن الإجماع لا يكون إلا بعد وفاة النبي ﷺ، والنسخ لا يكون بعد موته فلا ينسخه حديث الرسول ﷺ.
أما كون الإجماع لا يكون ناسخاً لحديث رسول اللّه ﷺ قلت: لأن الإجماع لا ينعقد على خلاف النص، لافتقاره إلى مستند فإن وجد مستند نص آخر غير مستند الإجماع كان هو الناسخ لا الإجماع.

ثم المختلف قسمان:

أحدهما: يمكن الجمع بينهما، فيتعين ويجب العمل بالحديثين جميعاً [١]، ومهما أمكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أعم للفائدة تعين المصير إليه، ولا يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع [٢]؛ لأن في النسخ إخراج أحد الحديثين عن كونه مما يعمل به [٣]. ومثال الجمع حديث: «لا عدوى» [٤]. مع حديث: «لا يورد ممرض على مصح» [٥]. وجه الجمع أن الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن جعل اللّٰه سبحانه وتعالى مخالطتها سبباً للأعداء. ففي الحديث الأول ما يعتقده الجاهلية من العدوى بطبعها، وأرشد في الثاني إلى مجانبة ما يحصل عنده الضرر عادة بقضاء اللّٰه وقدره وفعله. القسم

قلت: وهذا ما حصل في قتل شارب الخمر في المرة الرابعة واللّٰه أعلم.

(١) وهذا هو الذي صرّح به أهل أصول الحديث. انظر: فتح المغيث ٣/ ٨٢، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٤٣، وتدريب الراوي ٢/ ١٩٧، والمنهل الروي.

(٢) قلت: وهذا عليه أكثر الشافعية، ولكن اختار جمع من الحنفية تقديم النسخ على الجمع «فإن علم المتأخر منها فناسخ، وإلا فإن أمكن الجمع بينهما باعتبار مخلص من الحكم أو المحل أو الزمان فذاك، وإلا يترك العمل بالدليلين». التلويح ٢/ ١٠٣.

(٣) وعد الإمام أبي الحسنات اللكنوي إخراج أحد الحديثين عن كونه مما يعمل به عند النسخ أمراً غير لائق، ثم قال: فالأولى أن يطلب الجمع بين المتعارضين بأي وجه كان، شرط تعمق النظر وغوص الفكر. الأجوبة الفاضلة ص ١٨٣، وقال الحازمي: ادعاء النسخ مع إمكان الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل. الاعتبار ص ٦٩.

(٤) حديث: «لا عدوى ولا طيرة ويعجبني الفأل الصالح، والفأل الصالح الكلمة الحسنة» أخرجه البخاري في كتاب الطب (٧/ ١٧) باب الفأل، وباب لا عدوى، ومسلم في كتاب السلام باب الطيرة والفأل... الخ حديث (٢٢٢٤)، والترمذي في كتاب السير باب: في الطيرة حديث (١٦١٥) وأبو داود في كتاب الطب باب: في الطيرة حديث (٣٩١٦) وابن ماجه في كتاب الطب باب من كان يعجبه الفأل... إلخ حديث (٣٥٣٧).

(٥) حديث: «لا يورد ممرض على مصح»، أخرجه الإمام مسلم في كتاب السلام باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صغر... إلخ.

قلت: وعد الصحابي أبو هريرة رضي اللّٰه عنه هذا الحديث ناسخاً لحديث: «لا عدوى لا طيرة». فقد قال أبو سلمة ـ وهو راوي الحديث عن أبي هريرة ـ كان أبو هريرة يحدثها كلتيهما عن رسول اللّٰه ﷺ بمعنى أنه يجمع بين الحديثين، ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: «لا عدوى» وأقام على: «أن لا يورد ممرض على مصح» ثم قال: فلا أدري أنسي أبو هريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر؟ واللّٰه أعلم.

الثاني: أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بوجه [١]، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه، وإلا عملنا بالراجح منهما، كالترجيح بكثرة الرواة وصفاتهم. وسائر وجوه الترجيح وهي نحو خمسين وجهاً [٢] جمعها الحافظ أبو بكر الحازمي في أول كتابه الناسخ والمنسوخ. وقد جمعتها أنا مختصرة ولا ضرورة إلى ذكرها هنا كراهة للتطويل والله أعلم.

فصل
[في معرفة الصحابي والتابعي]

هذا الفصل مما يتأكد الاعتناء به، وتمس الحاجة إليه فبه يعرف المتصل من المرسل. فأما الصحابي: فكل مسلم رأى رسول الله ﷺ ولو لحظة. هذا هو الصحيح في حده [٣]، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وأبي عبد الله البخاري في صحيحه [٤] والمحدثين كافة. وذهب أكثر أصحاب الفقه، والأصول إلى: أنه من طالت صحبته له ﷺ. قال الإمام القاضي أبو الطيب الباقلاني: لا خلاف بين أهل اللغة: أن

---

(١) معنى قوله: لا يمكن الجمع بوجه: أي لا يمكن التمييز بين السابق واللاحق بأن أبهم التاريخ.

(٢) وعدها الإمام العراقي مائة ويزيد في التقييد والإيضاح وسردهم باختصار ص ٢٤٥.
راجع في ذلك مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٣ والأجوبة الفاضلة ص ١٨٣ وتدريب الراوي ٢/ ١٩٦، والمنهل الروي ص ١٥٩، باب: معرفة مختلف الحديث وحكمه.

(٣) قلت: وهذا التعريف ليس كاملاً فكان من الأولى أن يعرف الصحابي بقوله: هو من لقي النبي ﷺ مسلماً مؤمناً به ومات على إسلامه وإيمانه؛ لأن التعريف الذي ذكره الإمام النووي ثم أتبعه بقوله هو الصحيح لا يدخل فيه من لم يره ﷺ لعارض كالعمى، فإن كان فاعل الرؤية الرائي الأعمى كابن مكتوم ونحوه فهو صحابي بلا خلاف ولا رؤية له، ومن رآه كافراً ثم أسلم بعد موته كرسول قيصر فلا صحبة له، ومن رآه بعد موته ﷺ قبل الدفن، وقد وقع ذلك لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، فإنه لا صحبة له، ومن صحبه ثم ارتد كقرة بن ميسرة والأشعث بن قيس فالظاهر أنها محبطة ـ أي الردة ـ للصحبة السابقة، وأما من رجع إلى الإسلام في حياته، كعبد الله بن أبي السرح فلا مانع من دخوله في الصحبة. اهـ.
وكذلك اشترطوا أموراً باللقبة أو بالرؤية وهي: أن يكون الرائي بالغاً فمحمود بن الربيع وهو الذي عقل منه النبي ﷺ مجة سجها في وجهه وهو ابن خمس سنين، قال أبو حاتم: له رؤية وليست له صحبة.

(٤) في أول كتاب فضائل الصحابة ثم قال الإمام البخاري: ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه.

الصحابي مشتق من الصحبة جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً. يقال: صحبه شهراً، ويوماً وساعة. قال: وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ، ولو ساعة هذا هو الأصل. قال: ومع هذا، فقد تقرر للأمة عرف في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته، واتصل لقاؤه، ولا يجري ذلك على من لقي المرء ساعة، ومشى معه خطوات، وسمع منه حديثاً، فوجب أن لا يجري في الاستعمال إلا على من هذا حاله. هذا كلام القاضي المجمع على إمامته وجلالته، وفيه تقرير للمذهبين، ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين. فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة: أن الاسم يتناول صحبة ساعة. وأكثر أهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع، والعرف على وفق اللغة، فوجب المصير إليه والله أعلم. وأما التابعي ويقال فيه: التابع. فهو من لقي الصحابي. وقيل: من صحبه كالخلاف في الصحابي، والاكتفاء هنا بمجرد اللقاء أولى نظراً إلى مقتضى اللفظين.

فصل
[في حذف مادة القول من السند]

جرت عادة أهل الحديث بحذف قال[1] ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وينبغي للقارىء أن يلفظ بها، وإذا كان في الكتاب قرىء على فلان، أخبرك فلان، فليقل القارىء: قرىء على فلان. قيل له: أخبرك فلان. وإذا كان فيه: قرىء على فلان، أخبرنا فلان. فليقل: قرىء على فلان قيل له: قلت: أخبرنا فلان. وإذا تكررت كلمة قال، كقوله: حدثنا صالح، قال: قال الشعبي، فإنهم يحذفون إحداهما في الخط، فليلفظ بهما القارىء فلو ترك القارىء لفظ قال في هذا كله، فقد أخطأ. والسماع صحيح للعلم بالمقصود، ويكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه[2].

---

(١) قال الإمام السيوطي: مما يحذف في الخط أيضاً في اللفظ، لفظ (أنه) كحديث البخاري عن عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس بن مالك أي أنه سمع، قال ابن حجر في شرحه: لفظ (أنه) يحذف في الخط عرفاً. تدريب الراوي ص ٢/ ١١٥.
ـ المنهل الروي ص ١٣٩، مقدمة ابن الصلاح ١١٣ وقواعد التحديث ٢٠٩.

(٢) قال العراقي: وقد كان بعض أئمة العربية وهو العلّامة شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل ينكر اشتراط المحدثين التلفظ بقال في أثناء السند، وما أدري ما وجه إنكاره، لأن الأصل هو الفصل بين =

فصل
[في رواية الحديث بالمعنى]

إذا أراد رواية الحديث بالمعنى، فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها لم يجز له[١] الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم، بل يتعين اللفظ، وإن كان عالماً بذلك، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه، والأصول: لا يجوز مطلقاً[٢]. وجوزه بعضهم في غير حديث النبي ﷺ، ولم يجوزه فيه[٣]. وقال جمهور السلف، والخلف من الطوائف المذكورة: يجوز في الجميع إذا جزم، بأنه أدى المعنى[٤]، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة. فمن بعدهم رضي الله عنهم

= كلامي المتكلمين للتمييز بينهما، وحيث لم يفصل فهو مضمر، والإضمار خلاف الأصل.
وقال السيوطي: وجه ذلك في غاية الظهور، لأن أخبرنا وحدثنا بمعنى قال لنا، إذ حدث بمعنى قال، ونا بمعنى لنا، فقوله: حدثنا فلان، حدثنا فلان، معناه قال لنا فلان، قال لنا فلان وهذا رضح لا إشكال فيه تدريب الراوي ٢/ ١١٥.

(١) قلت وذهب بعض العلماء على أنه يحرم عليه الرواية بالمعنى مثل القاضي العياض حيث قال: لا خلاف أن على الجاهل والمبتدىء ومن لم يمهر في العلم ولا تقدم في معرفة الألفاظ وترتيب الجمل ومنهم المعاني - أن لا يكتب ولا يروي ولا يحكي حدثنا إلا على اللفظ الذي سمعه وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة وتصرف على غير حقيقة في أصول الشريعة وتقول على الله ورسوله ما لم يحط به علماً. الإلماع ص ١٧٤.

(٢) وإليه ذهب ابن سيرين وثعلب وأبو بكر الرازي من الحنفية، وروى عن ابن عمر تدريب الراوي. ٩٨/٢.

(٣) قلت وهذا مذهب مالك، فقد نص ابن عبد البر عن أشهب أنه قال: سألت مالكاً عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد، قال: أما ما كان من قول النبي ﷺ فإني أكره ذلك وأكره أن يزاد فيه أو ينقص، وما كان منها من غير قول النبي ﷺ فلا أرى بذلك بأساً... أنظر جامع بيان العلم ٨١/١.

(٤) جماعة من الصحابة منهم: علي، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو الدرداء، وواثلة بن الأسقع، وأبو هريرة رضي الله عنهم ثم جماعة من التابعين يكثر عددهم، منهم: إمام الأئمة حسن البصري ثم الشعبي، وعمرو بن دينار، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وعكرمة، نقل ذلك عنهم في كتب سيرهم... قواعد التحديث ٢٢١.
وقلت: وحكي غير واحد بجواز رواية الحديث بالمعنى عن مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله تعالى.

في روايتهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة[١]، ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها، وإن كان بالمعنى[٢]. أما إذا وقع في الرواية، أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير: أنه يرويه على الصواب، ولا يغيره في الكتاب، بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب، فيقول: كذا وقع، والصواب كذا[٣].

فصل
[قول الراوي بنهاية السند: مثله أو نحوه]

إذا روى الشيخ الحديث بإسناد، ثم أتبعه إسناداً آخر، وقال عند انتهاء هذا الإسناد: مثله أو نحوه، فأراد السامع أن يروي المتن بالإسناد الثاني مقتصراً عليه، فالأظهر منعه وهو قول شعبة. وقال سفيان الثوري: يجوز بشرط أن يكون الشيخ المحدث ضابطاً متحفظاً مميزاً بين الألفاظ. وقال يحيـى بن معين: يجوز ذلك في قوله: مثله، ولا يجوز في: نحوه. قال الخطيب البغدادي الذي قاله ابن معين بناء على منع الرواية بالمعنى [٤]، فأما على جوازها فلا فرق. وكان جماعة من العلماء يحتاطون في

---

(١) وقال الإمام السيوطي: وقيل: إنما يجوز ذلك ـ أي: رواية الحديث بالمعنى ـ للصحابة دون غيرهم وبه جزم ابن العربي في أحكام القرآن قائلاً: لأنا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث، والصحابة اجتمع فيهم أقران: الفصاحة، والبلاغة جبلة، ومشاهدة أقوال النبـي ﷺ وأفعاله، فإفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء. المقصود كله تدريب الراوي ٢/ ١٠١.

(٢) قال ابن الصلاح معللاً هذا بقوله: فإن الرواية بالمعنى وخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الألفاظ والجمود عليهما من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره والله أعلم. مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٦.

(٣) قال القاضي عياض: وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى ـ قلت مع التبيين؛ لئلا يجر على ذلك من لا يحسن، ويتساقط عليه من لا يعلم ويقول على النبـي ﷺ عالم يقل ـ الإلماع ص (١٨٦) ومقدمة ابن الصلاح ص (١٠٩).

(٤) قال ابن الصلاح: هذا له تعلق بما رويناه عن مسعود بن علي السجزي أنه سمع الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول: إن مما يلزم الحديث من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول: (مثله) أو يقول (نحوه) فلا يحل له أن يقول (مثله) إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل أن يقول (نحوه)، إذا كان على مثل معانيه والله أعلم ص ١١٦.

مثل هذا، فإذا أرادوا رواية مثل هذا، أو أورد أحدهم الإسناد الثاني، ثم يقول مثل حديث قبله متنه كذا، ثم يسوقه، واختار الخطيب هذا ولا شك في حسنه.

أما إذا ذكر الإسناد وطرفاً من المتن [١]، ثم قال وذكر الحديث، أو قال واقتص الحديث، أو قال الحديث، أو ما أشبهه، فأراد السامع أن يروي عنه الحديث بكماله، فطريقه أن يقتصر على ما ذكره الشيخ. ثم يقول: والحديث بطوله كذا، ويسوقه إلى آخره [٢]. فإن أراد أن يرويه مطلقاً، ولا يفعل ما ذكرناه، فهو أولى بالمنع مما سبق في مثله ونحوه. وممن نص على منعه: الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني الشافعي[٣]. وأجازه أبو بكر الإسماعيلي، بشرط أن يكون السامع والمسمع عارفين ذلك الحديث[٤]. وهذا الفصل مما تشتد الحاجة إلى معرفته للمعتنى بصحيح مسلم لكثرة تكرره فيه والله أعلم.

فصل

إذا قدم بعض المتن على بعض اختلفوا في جوازه بناء على جواز الرواية بالمعنى، فإن جوزناها جاز، وإلا فلا[٥]. وينبغي أن يقطع بجوازه إن لم يكن المقدم مرتبطاً

---

(١) قال القاضي عياض: وكذلك جوزوا ـ أي: المحدثون والفقهاء والأصليون ـ الحديث ببعض الحديث إذا لم يكن مرتبطاً بشيء قبله ولا بعده ارتباطاً يخل معناه، وكذلك إن جمع الحديث حكمين أو أمرين كل واحد مستقل بنفسه، غير مرتبط بصاحبه. فله الحديث بأحدهما. وعلى هذا كافة الناس، ومذهب الأئمة، وعليه صنف المصنفون كتبهم في الحديث على الأبواب، وفصلوا الحديث الواحد على الأجزاء بحكمها واستخرجوا النكت والسنن من الأحاديث الطوال. حاشية الإلماع ص ١٨١.

(٢)) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١٦.

(٣) بقوله: لا يجوز لمن سمع على هذا الوصف أن يروي الحديث بما فيه من الألفاظ على التفصيل مقدمة ابن الصلاح ص ١١٦.

(٤) المنهل الروي ص ١٤١ ـ ١٤٢ وعلق ابن الصلاح رحمه الله في مقدمته قائلاً: إذا جوزنا ذلك في التحقيق فيه أنه بطريق الإجازة فيما لم يذكره الشيخ لكنها إجازة أكيدة قوية من جهات عديدة، فجاز لهذا مع كون أوله سماعاً إدراج الباقي عليه من غير إفراد له يلفظ الإجازة والله أعلم مقدمة ابن الصلاح ص ١١٦.

(٥) وهذا قول الخطيب انظر ابن الصلاح ص ١١٥. وقال البلقيني: وهذا التخريج ممنوع والفرق أن تقديم بعض الألفاظ على بعض يؤدي إلى الإخلال بالمقصود في العطف وعود الضمير ونحو ذلك كما نقله السيوطي تدريب الراوي ص ١١٩.

بالمؤخر[١]. وأما إذا قدم المتن على الإسناد، وذكر المتن، وبعض الإسناد، ثم ذكر باقي الإسناد متصلاً حتى وصله بما ابتدأ به، فهو حديث متصل والسماع صحيح[٢] ـ فلو أراد من سمعه هكذا أن يقدم جميع الإسناد، فالصحيح الذي قاله بعض المتقدمين: القطع بجوازه. وقيل: فيه خلاف كتقديم بعض المتن على بعض[٣].

فصل

إذا درس بعض الإسناد أو المتن جاز أن يكتبه من كتاب غيره[٤]، ويرويه إذا عرف صحته، وسكنت نفسه إل أن ذلك الساقط. هذا هو الصواب الذي قاله المحققون، ولو بينه في حال الرواية فهو أولى. أما إذا وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه[٥]، فإنه يجوز أن يسأل عنها العلماء بها من أهل العربية وغيرهم، ويرويها على ما يخبرونه والله أعلم.

فصل
[في قول الراوي عن رسول الله بدلاً من عن النبي ﷺ]

إذا كان في سماعه، عن رسول الله ﷺ، فأراد أن يرويه، ويقول: عن النبي ﷺ، أو عكسه. فالصحيح الذي قاله حماد بن سلمة[٦]، . . . .

---

(١) وهذا قول الإمام الرامهرمزي.

(٢) قال ابن الصلاح: فهذا يلتحق بما إذا قدم الإسناد في كونه يصير به مسنداً للحديث لا مرسلاً له.

(٣) انظر المنهل الروي ص ١٤١.

(٤) قال القاضي عياض: ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو منسخه تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلة لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك وهذا كله على طريق من سامح في السماع... وأما على مذهب من منع ذلك من أهل التحقيق فلا يصح مقابلته مع أحد غير نفسه، ولا يقلد سواه، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة. الإلماع ص (٥٩) وفتح المغيث للسخاوي ص ٢٥١.

(٥) قال بعض العلماء: إنما يُشَكَّلُ ما يُشْكِل فتح المغيث ٢٣٩.
وقال آخرون: يجب شكْلُ ما أُشْكِلَ وما لا يُشْكِلُ. وهذا هو الصواب، لا سيما للمبتدىء وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه.
قلت: ولذلك وجب عليه أن يسأل العلماء عنها ليرتفع الإشكال عليه والله أعلم.

(٦) ذكر الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة أنه كان يحدث وبين يديه عفان وبهز فجعلا يغيران =

.... وأحمد بن حنبل[1]، وأبو بكر الخطيب[2]: أنه جائز؛ لأنه لا يختلف به هنا معنى. وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه اللّه: الظاهر أنه لا يجوز، وإن جازت الرواية بالمعنى لاختلافه[3]. والمختار ما قدمته؛ لأنه وإن كان أصل النبـي والرسول مختلفاً، فلا اختلاف هنا[4]، ولا لبس، ولا شك واللّه أعلم.

فصل
[في الاقتصار على الرموز]

جرت العادة بالاقتصار على الرمز في حدثنا، وأخبرنا، واستمر الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون من حدثنا: (ثنا) وهي

= «النبـي ﷺ» إلى «رسول اللّه ﷺ»، فقال لهما حماد: أما أنتما فلا تفقهان أبداً. مقدمة ابن الصلاح ص ١١٧ وفتح المغيث ٢/ ٢٩٩.

(١) وثبت عن صالح بن أحمد بن حنبل أنه قال: قلت لأبـي ـ أحمد بن حنبل ـ: يكون في الحديث «قال رسول اللّه ﷺ، فيجعل الإنسان: «قال النبـيّ ﷺ»، قال: أرجو أن لا يكون به بأس». مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٧ وفتح المغيث ٢/ ٢٩٩، وتدريب الراوي ٢/ ١٢٢.

(٢) قال الخطيب: هذا غير لازم. قلت والمعنى: أن قولهم لا يجوز تغيير «عن النبـي» إلى «عن الرسول ﷺ» وكذا بالعكس غير لازم لأن مذهبه الترخيص في ذلك. وبعضهم من منع ذلك ولكن الخطيب عد ذلك من باب الاستحباب في اتباع المحدث في لفظه لا على سبيل اللزوم. فتح المغيث ٢/ ٢٩٩.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١٧. وأما قوله: (لاختلافه)، يعني: «بناءً على القول بعدم تساوي معنى النبـي والرسول. قال السيوطي: لأن الرسول من أوحي إليه للتبليغ والنبـي من أوحي إليه للعمل فقط». تدريب الراوي ٢/ ١٢٢.

وقال البدر بن جماعة، لو قيل يجوز تغيير النبـي إلى الرسول ولا يجوز عكسه لما بعد؛ لأن في الرسول معنى زائداً على النبـي. تدريب الراوي ٢/ ١٢٢.

وقال العراقي: ... إن المعنى لا يختلف في نسبة الحديث لقائله بأي وصف وصف من تعريفه بالنبـي أو رسول اللّه ﷺ أو نحو ذلك. إن اختلف مدلول لفظ النبـي والرسول فليس المقصود هنا بيان وصفه إنما المراد تعريف القائل بأي وصف عرف به واشتهر. اهـ. التقييد والإيضاح ص ٢٠٠.

(٤) قال السيوطي: لأن المقصود نسبة القول لقائله وذلك حاصل بكل من الموضعين. تدريب الراوي ٢/ ١٢٢.

الثاء والنون والألف، وربما حذفوا الثاء[1]. ويكتبون من أخبرنا: (أنا)[2] ولا يحسن زيادة الباء قبل نا[3]، وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد: (ح) وهي حاء مهملة مفردة والمختار أنها مأخوذة من التحول، لتحوله من الإسناد إلى إسناد. وأنه يقول القارىء إذا انتهى إليها: (ح)، ويستمر في قراءة ما بعدها. وقيل: إنها من حال بين الشيئين إذا حجز لكونها حالت بين الإسنادين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية. وقيل: إنها رمز إلى قوله الحديث. وإن أهل المغرب كلهم يقولون: إذا وصلوا إليها الحديث. وقد كتب جماعة من الحفاظ[4] موضعها صح، فيشعر بأنها رمز صح، وحسنت ههنا كتابة صح لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول. ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيراً، وهي كثيرة في صحيح مسلم قليلة في صحيح البخاري[5]. فيتأكد احتياج صاحب هذا الكتاب إلى معرفتها، وقد أرشدناه إلى ذلك ولله الحمد والنعمة والفضل والمنّة.

---

(١) أي: اقتصروا من حدثنا على «نا» الضمير فقط، «وقيل: يقتصر على (دثنا) فيترك منها الحاء فقط كما وجده ابن الصلاح في خط كل من الحفاظ الحاكم وأبي عبد الرحمٰن السلمي وتلميذهما البيهقي». فتح المغيث ٢/ ٢١٤ ومقدمة ابن الصلاح ص ٩٩.
وقال العراقي: ومنهم من يرمز لها بقاف، ثم اختلفوا: فبعضهم يجمعها مع أداة التحديث فيكتب (قثنا) يريد: قال: حدثنا. . . وبعضهم يفردها فيكتب (ق ثنا) وهذا اصطلاح متروك تدريب الراوي ٢/ ٨٧.

(٢) قلت: وزاد بعضهم في أخبرنا على الضمير (أنا) حرف راء فيقتصر على (أرنا).
قال ابن الصلاح: وقد يكتب في علامة أخبرنا ـ (أنا) ـ راء بعد الألف. مقدمة ابن الصلاح ص (٩٩). قلت: فيقتصر على (أرنا) وقال السخاوي: وفي خط بعض المغاربة الاقتصار على ما عدا الموحدة والراء فيكتب (أخ نا) ولكنه لم يشتهر. فتح المغيث ٢/ ٢١٤.

(٣) قال السخاوي: وكذا اقتصر البيهقي وطائفة من المحدثين على (أنا) بترك الخاء والراء فقط (أبنا).
قال فيه ابن الصلاح ص ٩٩: وليس هذا بحسن وقال السخاوي معللاً هذا: وكأنه فيما يظهر للخوف من اشتباههما بأنبأنا، وإن لم يصطلحوا على اختصار أنبأنا. فتح المغيث ٢/ ٢١٤.

(٤) منهم الأستاذ الحافظ أبو عثمان الصابوني، والحافظ أبو مسلم عمر بن علي الليثي البخاري والفقيه المحدث أبو سعد الخليلي كما صرح بهم عمرو بن الصلاح في مقدمته ص ٩٩.

(٥) راجع في ذلك تدريب الراوي ٢/ ٨٨ والتقييد والإيضاح ص ١٨٣ وفتح المغيث ٢/ ٢١٦ ـ ٢١٨ والمنهل الروي ص ١٢٩ ومقدمة ابن الصلاح ص ٩٩.

فصل
[في عدم الزيادة في نسب الشيخ]

ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه، ولا صفته على ما سمعه من شيخه، لئلا يكون كاذباً على شيخه. فإن أراد تعريفه وإيضاحه، وزوال اللبس المتطرق إليه لمشابهة غيره، فطريقه أن يقول: قال: حدثني فلان، يعني: ابن فلان، أو الفلاني أو هو ابن فلان أو الفلاني، أو نحو ذلك. فهذا جائز حسن قد استعمله الأئمة. وقد أكثر البخاري ومسلم منه في الصحيحين غاية الإكثار حتى أن كثيراً من أسانيدهما يقع في الإسناد الواحد منها موضعان، أو أكثر من هذا الضرب، كقوله في أول كتاب البخاري في باب: من سلم المسلمون من لسانه ويده. قال أبو معاوية: حدثنا داود، هو ابن: أبي هند، عن عامر، قال: سمعت عبد اللّه، هو: ابن عمرو. وكقوله في كتاب مسلم في باب: منع النساء من الخروج إلى المساجد. حدثنا عبد اللّه بن مسلمة، حدثنا سليمان يعني: ابن بلال، عن يحيى، وهو: ابن سعيد. ونظائره كثيرة، وإنما يقصدون بهذا الإيضاح كما ذكرنا أولاً. فإنه لو قال: حدثنا داود، أو عبد اللّه لم يعرف من هو لكثرة المشاركين في هذا الاسم، ولا يعرف ذلك في بعض المواطن، إلا الخواص والعارفون بهذه الصنعة، وبمراتب الرجال. فأوضحوه لغيرهم وخففوا عنهم مؤونة النظر والتفتيش. وهذا الفصل نفيس يعظم الانتفاع به. فإن من لا يعاني هذا الفن قد يتوهم أن قوله يعني، وقوله هو زيادة لا حاجة إليها. وأن الأولى حذفها، وهذا جهل قبيح واللّه أعلم.

فصل
[في استحباب كتاب «عز وجل» و «تعالى» وغيرهما بعد ذكر اللّه سبحانه]

يستحب لكاتب الحديث إذا مر بذكر اللّه عز وجل أن يكتب: «عز وجل» أو: «تعالى»، أو: «سبحانه وتعالى»، أو: «تبارك وتعالى»، أو: «جل ذكره»، أو: «تبارك اسمه»، أو: «جلت عظمته». أو ما أشبه ذلك. كذلك يكتب عند ذكر النبي ﷺ: «ﷺ». بكمالها لا رامزاً إليهما، ولا مقتصراً على أحدهما. وكذلك يقول في الصحابي: «رضي اللّه عنه». فإن كان صحابياً ابن صحابي قال: «رضي اللّه عنهما». وكذلك يترضى، ويترحم على سائر العلماء والأخيار. ويكتب كل هذا، وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه. فإن هذا ليس رواية، وإنما هو دعاء، وينبغي للقارىء

أن يقرأ كل ما ذكرناه، وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه، ولا يسأم من تكرر ذلك. ومن أغفل هذا حرم خيراً عظيماً وفوت فضلاً جسيماً.

فصل
[في ضبط جملة من الأسماء المتكررة في صحيحي البخاري، ومسلم المشتبهة]

فمن ذلك أبـي كله بضم الهمزة، وفتح الباء، وتشديد الياء إلا آبـي اللحم، فإنه بهمزة ممدودة مفتوحة، ثم باء مكسورة، ثم ياء مخففة؛ لأنه كان لا يأكل اللحم. وقيل: لا يأكل ما ذبح على الأصنام. ومنه البراء كله مخفف الراء، إلا أبا معشر البراء، وأبا العالية البراء فبالتشديد وكله ممدود. ومنه يزيد كله بالمثناة من تحت، والزاي إلا ثلاثة: أحدهم بريد بن عبد اللّٰه بن أبـي بردة بضم الموحدة، وبالراء. والثاني: محمد بن عرعرة بن البرند، بالموحدة، والراء المكسورتين. وقيل بفتحهما، ثم نون. والثالث: علي بن هشام بن البريد، بفتح الموحدة، وكسر الراء، ثم مثناة من تحت. ومنه يسار كله بالمثناة، والسين المهملة، إلا محمد بن بشار شيخهما، فإنه بالموحدة، ثم المعجمة. وفيهما سيار بن سلامة، وابن أبـي سيار بتقديم السين. ومنه بشر كله بكسر الموحدة، وبالشين المعجمة، إلا أربعة فبالضم والمهملة: عبد اللّٰه بن بسر الصحابـي، وبسر بن سعيد، وبسر بن عبيد اللّٰه، وبسر بن محجن. وقيل: هذا بالمعجمة. ومنه بشير كله بفتح الموحدة، وكسر الشين المعجمة، إلا اثنين: فبالضم وفتح الشين، وهما: بشير بن كعب، وبشير بن يسار. وإلا ثالثاً فبضم المثناة، وفتح السين المهملة، وهو: يسير بن عمرو. ويقال: أسير. ورابعاً بضم النون، وفتح المهملة، وهو: قطن بن نسير. ومنه حارثة كله بالحاء، والمثلثة إلا جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية، فبالجيم والمثناة، ومنه جرير كله بالجيم، والراء المكررة، إلا حريز بن عثمان، وأبا حريز عبد اللّٰه بن الحسين الراوي، عن عكرمة فبالحاء والزاي آخراً ويقاربه حدير بالحاء، والدال. والد عمران بن حدير، والد زيد وزياد. ومنه حازم كله بالحاء المهملة، إلا أبا معاوية محمد بن حازم فبالمعجمة. ومنه حبيب كله بالحاء المهملة، إلا خبيب بن عدي، وخبيب بن عبد الرحمٰن، وخبيباً غير منسوب عن حفص بن عاصم. وخبيباً كنية ابن الزبير، فبضم المعجمة، ومنه حيان كله بفتح الحاء وبالمثناة إلا خباب بن منقذ والد واسع بن خباب،

وجد محمد بن يحيى بن خباب، وجد خباب بن واسع بن خباب، وإلا خباب بن هلال منسوباً، وغير منسوب، عن شعبة ووهيب، وهمام، وغيرهم فبالموحدة وفتح الخاء. وإلا حبان بن العرقة، وحبان بن عطية، وحبان بن موسى منسوباً وغير منسوب، عن عبد اللّٰه هو ابن المبارك فبالموحدة وكسر الحاء. ومنه خراش كله بالخاء المعجمة، إلا والد ربعي فبالمهملة. ومنه حزام في قريش بالزاي. وفي الأنصار بالراء. ومنه حصين كله بضم الحاء، وفتح الصاد المهملتين، إلا أبا حصين عثمان بن عاصم فبالفتح، وإلا أبا ساسان حضين بن المنذر فبالضم والضاد معجمة فيه. ومنه حكيم كله بفتح الحاء، وكسر الكاف إلا حكيم بن عبد اللّٰه، وزريق بن حكيم فبالضم وفتح الكاف. ومنه رباح كله بالموحدة. إلا زياد بن رياح، عن أبي هريرة في أشراط الساعة، فبالمثناة عند الأكثرين. وقاله البخاري بالوجهين: المثناة والموحدة. ومنه زبيد بضم الزاي، وفتح الموحدة، ثم مثناة هو: زبيد بن الحارث ليس فيهما غيره. وأما زبيد بضم الزاي وكسرها، وبمثناة مكررة فهو: ابن الصلت في الموطأ، وليس له ذكر فيهما. ومنه الزبير كله بضم الزاي إلا عبد الرحمٰن بن الزبير الذي تزوج امرأة رفاعة فبالفتح. ومنه زياد كله بالياء، إلا أبا الزناد فبالنون. ومنه سالم كله بالألف، ويقاربه سلم ابن زرير بفتح الزاي. وسلم بن قتيبة وسلم بن أبي الذيال، وسلم بن عبد الرحمٰن فبحذفها. ومنه سريج بالمهملة، والجيم ابن يونس، وابن النعمان، وأحمد بن أبي سريج. ومن عداهم فبالمعجمة والحاء. ومنه سلمة كله بفتح اللام، إلا عمرو بن سلمة إمام قومه، وبني سلمة القبيلة من الأنصار فبكسرها، وفي عبد الخالق بن سلمة الوجهان. ومنه سليمان كله بالياء، إلا سلمان الفارسي، وابن عامر، والأغر، وعبد الرحمٰن بن سلمان فبحذفها. ومنه سلام كله بالتشديد، إلا عبد اللّٰه بن سلام الصحابي، ومحمد بن سلام شيخ البخاري. وشدد جماعة شيخ البخاري، ونقله صاحب المطالع عن الأكثرين. والمختار الذي قاله المحققون التخفيف. ومنه سليم كله بضم السين إلا سليم بن حيان فبفتحها. ومنه شيبان كله بالشين المعجمة، وبعدها ياء، ثم باء ويقاربه سنان بن أبي سنان، وسنان بن ربيعة، وسنان بن سلمة، وأحمد بن سنان، وأبو سنان ضرار، وأم سنان. وكلهم بالمهملة بعدها نون. ومنه عباد كله بالفتح وبالتشديد إلا قيس بن عباد فبالضم والتخفيف. ومنه عبادة كله بالضم، إلا محمد بن عبادة شيخ البخاري فبالفتح. ومنه عبدة كله بإسكان الباء، إلا عامر بن عبدة، وبحالة بن عبدة ففيهما الفتح والإسكان،

والفتح أشهر. ومنه عبيد كله بضم العين. ومنه عبيدة كله بالضم إلا السلماني، وابن سفيان، وابن حميد، وعامر بن عبيدة فبالفتح. ومنه عقيل كله بفتح العين، إلا عقيل بن خالد. ويأتي كثيراً، عن الزهري غير منسوب، وإلا يحيى بن عقيل، وبني عقيل فبالضم. ومنه عمارة كله بضم العين. ومنه واقد كله بالقاف. وأما الأنساب، فمنها الأيلي كله بفتح الهمزة، وإسكان المثناة ولا يرد علينا شيبان بن فروخ الإبلي بضم الهمزة، وبالموحدة شيخ مسلم، فإنه لم يقع في صحيح مسلم منسوباً. ومنها البصري كله بالموحدة مفتوحة، ومكسورة نسبة إلى البصرة إلا مالك بن أوس بن الحدثان النصري، وعبد الواحد النصري، وسالماً مولى النصريين فبالنون. ومنها الثوري كله بالمثلثة، إلا أبا يعلى محمد بن الصلت التوزي، فبالمثناة فوق، وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي. ومنها الجريري كله بضم الجيم، وفتح الراء إلا يحيى بن بشر شيخهما، فبالحاء المفتوحة. ومنها الحارثي بالمهملة والمثلثة، ويقاربه سعيد الجاري بالجيم، وبعد الراء ياء مشددة. ومنها الحزامي كله بالزاي. وقوله في صحيح مسلم في حديث أبي اليسر: كان لي على فلان الحزامي. قيل: بالزاي. وقيل: بالراء. وقيل: الجذامي بالجيم، والذال المعجمة. ومنها السلمي في الأنصار بفتح السين. وفي بني سليم بضمها. ومنها الهمداني كله بإسكان الميم، وبالدال المهملة. فهذه ألفاظ نافعة في المؤتلف والمختلف. وأما المفردات فلا تنحصر وستأتي في أبوابها إن شاء اللّه تعالى مبينة، وكذلك نذكر هذا المؤتلف في مواضعه إن شاء اللّه تعالى مختصراً احتياطاً وتسهيلاً.

فصل

[في تكرار كلمة «كليهما» في الصحيح]

تكرر في صحيح مسلم قوله: حدثنا فلان وفلان كليهما، عن فلان. هكذا يقع في مواضع كثيرة في أكثر الأصول كليهما بالياء، وهو مما يستشكل من جهة العربية. وحقه أن يقال: كلاهما بالألف، ولكن استعماله بالياء صحيح وله وجهان. أحدهما: أن يكون مرفوعاً تأكيداً للمرفوعين قبله، ولكنه كتب بالياء لأجل الإمالة، ويقرأ بالألف كما كتبوا الربا والربى بالألف والياء، ويقرأ بالألف لا غير. والوجه الثاني: أن يكون كليهما منصوباً، ويقرأ بالياء، ويكون تقديره أعني كليهما. وهذا ما يسره اللّه تعالى من الفصول، ونشرع الآن في المقصود واللّه الموفق.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا سندنا لصحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رضي الله تعالى عنه

يقول راجي رحمة الرحمٰن، خليل بن مأمون شيحا اللبناني، المعروف بالذنب والتقصير، أعانه اللّٰه ووالديه وشيخه من سوء المصير: أروي صحيح مسلم بن الحجاج رحمه اللّٰه تعالى عن شيخنا بركة هذا الزمان محدث الديار اللبنانية الشيخ حسين عسيران حفظه اللّٰه تعالى، عن الشيخ محمد العربي العزوزي رحمه اللّٰه تعالى. عن العلاّمة المحدث محمد بن جعفر الكتاني، عن سيدي علي بن ظاهر الوتري المدني، عن الشيخ عبد الغَني، عن والده الشيخ أبي سعيد، عن الشيخ عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم العمري، عن والده، عن الشيخ محمد وفد اللّٰه المكي، عن الشيخ حسين بن علي العُجَيْمي والشيخ عبد اللّٰه ابن سالم البصري المكي كلاهما، عن الشيخ عيسى المَغربي، عن الشيخ سلطان بن أحمد المُزاحي، عن الشيخ أحمد بن خليل السُبكي، عن نجم الغَيْطي، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي العباس أحمد بن أبي بكر الحنبلي، عن عثمان بن محمد التُوزَري، عن أبي بكر محمد بن يوسف بن مُسْدي، عن أبي جعفر أحمد بن عبد الرحمٰن بن مضاء، عن أحمد بن عبد اللّٰه بن جابر الأزدي، عن عبد اللّٰه بن علي بن محمد الباجي، عن محمد بن أحمد بن عبد اللّٰه الباجي، عن أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمٰن بن ماهان البغدادي، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن يحي الأشقر، عن أبي محمد أحمد بن علي بن الحسين القلانسي عن الإمام مسلم إلا[1]

---

(١) قالها القلانسي.

ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب أولها حديث الإفك الطويل فإن ابن ماهان كان يرويها عن أبي أحمد الجلودي، عن أبي إسحاق النيسابوري، عن الإمام مسلم رضي اللّٰه عنه.

ح وعن شيخنا الكريم محدث الديار الحلبية بركة هذا الزمان فضيلة الشيخ أحمد بن محمد سردار الحلبي الشافعي، عن شيخه المحدث مسند العصر الإمام علم الدين أبي الفيض سيدي الشيخ محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني الحسني المكي الشافعي، عن شيخه المحدث العلامة الشيخ عبد القادر بن توفيق الشلبي الطرابلسي الشامي ثم المدني الحنفي، عن المحدث العلامة المعمَّر أبي النصر الخطيب محمد بن عبد القادر الخطيب الدمشقي، عن المحدث العلامة الشيخ عبد اللّٰه التَّلِّي، عن المحدث العلامة الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الدمشقي، عن المحدث العلامة أبي البقاء الشيخ حسن بن علي العجيمي المكي، عن المسند الراوية أبي الوفاء المعمَّر الشيخ أحمد بن محمد العجل اليمني، عن الإمام المعمَّر يحي بن مكرم الطبري المكي، عن جده محب الدين محمد بن محمد الطبري المكي، عن المحدث العلامة زين الدين أبي بكر بن الحسين المراغي القرشي المصري ثم المدني الشافعي، عن المسند أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار الصالحي الدمشقي، عن الأنجب بن أبي السعادات الحِمَّانِي التميمي، عن المحدث العلامة مسعود بن حسين الثقفي، عن الحافظ أبي القاسم عبد الرحمٰن بن منده الأصبهاني، عن الحافظ أبي بكر محمد بن عبد اللّٰه الجوزقي الشيباني النيسابوري، عن المحدث الراوية أبي الحسن مكي بن عِبدان التميمي النيسابوري، عن مؤلفه إمام السنة الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رضي اللّٰه عنه.



هذا سندنا لكتاب المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي رضي الله تعالى عنه

أرويه عن شيخنا محدث الديار اللبنانية الشيخ حسين عسيران حفظه اللّه تعالى، عن الشيخ محمد العربي العزوزي رحمه اللّه: عن العلامة المحدث محمد بن جعفر الكتاني، عن سيدي علي بن ظاهر الوتري المدني، عن الشيخ عبد الغني، عن والده الشيخ أبي سعيد، عن الشيخ عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم العمري، عن والده، عن الشيخ محمد وفد اللّه المكي المالكي، عن الشيخ حسين بن علي العُجَيْمي والشيخ عبد اللّه بن سالم البصري المكي كلاهما، عن الشيخ عيسى المغربي، عن الشيخ سلطان بن أحمد المُزاحي، عن الشيخ أحمد بن خليل السُبكي، عن نجم الغَيْطي، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي، عن الأشياخ العشرة: (١) الشيخ علاء الدين علي بن إبراهيم العطار (٢) وقاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة (٣) وشمس الدين محمد بن أبي بكر بن النقيب (٤) وشرف الدين هبة اللّه بن عبد الرحيم البارزي (٥) والحافظ أبي الحجاج يوسف المزي (٦) وشمس الدين محمد بن أحمد القرشي الشهير بابن القماح(٧) وأبي نعيم أحمد ويدعى بكار ابن الحافظ تقي الدين الأسعودي (٨) وأبي العباس أحمد بن كيعدي الصيرفي (٩) وأبي الفرج ابن عبد الهادي الصالحي المقدسي (١٠) والصدر أبي الفتح محمد بن محمد الميدومي قالوا: أخبرنا بها مؤلفها الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي رحمه اللّه تعالى ورضي عنه ونفعنا به آمين.

ح وعن شيخنا الكريم محدث الديار الحلبية فضيلة الشيخ أحمد بن محمد سردار حفظه اللّٰه تعالى، عن المحدث العلامة الشيخ عبد اللّٰه بن سعيد محمد اللحجي الحضرمي المكي، عن شيخه المحدث السيد عبد الرحمٰن الأهدل، عن والده المحدث السيد محمد ابن عبد الرحمٰن الأهدل الحسيني الطالبي الزبيدي الشافعي، عن شيخه البدرالساري السيد محمد بن أحمد بن عبد الباري، عن عمه صنو أبيه شرف الإسلام الحسن بن عبد الباري الأهدل، عن شيخه المحدث المسند وجيه الدين السيد عبد الرحمٰن بن سليمان الأهدل، عن والده السيد سليمان بن يحي مقبول الأهدل، عن المحدث عبد الرحمٰن النِّخْلِي المكي، عن والده الحافظ المسند المحدث شهاب الدين الشيخ أحمد بن محمد النخلي المكي، عن الشمس محمد بن العلاء البابلي، عن المحدث سالم بن محمد السنهوري، عن النجم محمد بن أحمد الغيطي، عن شيخ الإسلام زكرياء بن محمد الأنصاري، عن الخطيب محمد بن عبد اللّٰه الرشيدي، عن القاضي مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم الحنفي، عن المحدث محمد بن إسماعيل المعروف بابن الخباز، عن المؤلف الإمام الكبير أبي زكرياء محي الدين يحي بن شرف النووي رضي اللّٰه عنه.



صحيح مسلم

١

